وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار إيليزي

معهد الحقوق

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق تخصص: قانون خاص معمق

الاستثمار في الطاقات المتجددة في التشريع الجزائري

إعـداد الطلبة:

قلالـي عبدالعزيز

أوميدي مصطفي

تحت إشراف الأستاذ:

عريشة فاروق

لجنة المناقشة:

رئيس اللجنة: البروفيسور إلياس خيرالدين

الأستاذ المناقش: الدكتور عبدوعلي الطاهر

السنة الجامعية: 2025/2024

الإهداء

إلى نور غاب لكن ذكراه باقية

يا طيف أبي، يا منبع الحب الأثيل، رحلتَ جسداً، وروحُك النبيلُ

تظلّ في قلبي سراجًا منيراً، ودعاؤك العذبُ شفاءٌ وعليلُ.

إلى شمعة الدرب التي لا تنطفئ

أمي الحبيبة، يا سندي الأجلّ، يا جنتي في الأرض، يا خيرَ محلّ،

دعاؤكِ حصني، ورضاكِ الأمانُ، وبِرُّكِ عمري، وبهِ أستظلُّ.

إلى عزوتي، بهم أشتدُّ وأرقى

إخوتي أخواتي، يا نبضَ الفؤادِ، بكمْ حياتي تُزهرُ في ازديادِ،

سندٌ وعونٌ، وفي الشدائدِ رفقةٌ ودفءٌ، وبكمْ استنادي.

إلى سرّ السعادةِ، وغايةِ المنى

يا منْ لهُ في القلبِ أسمى مكانِ، بقربكَ يحلو صفوُ هذا الزمانِ،

وجودكَ نورٌ، ودربِيَ يضيءُ، وفي حنايا الروحِ لكَ الأماني.

إلى صفوةِ الودِّ، وبلسمِ الجراحِ

أصدقائي الأوفياءُ، يا خيرَ صحبِ، بكمْ يزولُ الهمُّ، ويطيبُ دربي،

عزيمتي تقوى بصِدقِ الوفاءِ، وفي رِفقتِكمْ أنسى كلَّ صعبي.

إليكم جميعًا، أهدي ثمرةَ الجهدِ:

رجائي أن يكونَ هذا العطاءُ وفاءً لفضلٍ، ولصدقِ الإخاءِ،

وذكرًا جميلاً لمنْ غابَ عنا، وخطوةً نحو العلا في سماءِ.

قلالي عبدالعزيز

الإهداء

قال الله تعالى:

{وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون}

(سورة التوبة: 105)

في لحظة طال انتظارها، وبعد مسيرة امتزجت فيها الأحلام بالتحديات،أقف اليوم عند محطة التتويج، أحمفي قلبي امتناناً عميقاً،وأهدي هذا الجهد المتواضع لكل من كان له في طريقي أذن،ولكل من غرس في معنى الصبر والإصرار.

إلى نفسي،

آمنتِ رغم العثرات، وثابرتِ رغم التعب،إليكِ أهدي هذا الإنجاز عربون فخر ومحبة، لأنك كنتِ الأجدر بالثقة.

إلى روح أمي الطاهرة،يا من غادرتِ الحياة، وبقيتِ نبضاً في قلبي،يا من كانت دعواتكِ تسبق خطاي،أهدي إليكِ هذا العمل، صدقة علم جارية لروحكِ، ووفاءً لا ينتهي.

إلى أبي الغالي،

نبض الحنان، ومعلّم الصبر،أهديك ثمرة هذا التعب، فلك الفضل بعد الله في كل خطوة حققتها.

إلى إخوتي الأحبة،

أنتم السند الحقيقي، والعون الصادق،لكم أهدي هذا النجاح، فأنتم شركاء الدرب، والدعم في كل حين.

أوميدي مصطفي

شكر وتقدير

إلى من كان دعاؤهم سندي وعونًا، والديّ الكريمين...

لكم مني أسمى آيات الشكر والتقدير لما بذلتماه من أجلي.

إلى قامة العلم والمعرفة، أستاذي الفاضل **عريشة فاروق** جزيل الشكر وعظيم الامتنان لتوجيهاتكم السديدة ونصائحكم القيمة التي أضاءت لي دربي.

شكرًا لكل من مد لي يد العون وساهم ولو بكلمة في إنجاز هذا العمل من قريب و من بعيد.

إلى زملائي الأعزاء... لكم مني كل الود والتقدير على دعمكم وتشجيعكم طوال هذه الرحلة.

قلالي عبدالعزيز

قائمة المختصرات:

BIT	Bilateral Investment Treaty	معاهدات الاستثمار الثنائية
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
IEA\ EA	International Energy Agency	وكالة الطاقة العالمية
IPCC	Intergovernmental Panel on Climate Change	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
APPI	Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement	الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار
CAGEX	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations	الشركة الجزائرية لضمان الصادرات
CAPC	Confédération Algérienne des Employeurs et des Entreprises Citoyennes	الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل والمؤسسات
ANDI	Agence nationale pour le développement des investissements	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

المقدمة

مقدمة:

يشهد النظام الطاقوي العالمي تحولًا جذريًا، تفرضه ضرورة الاستجابة لتداعيات الاعتماد المكثف على الوقود الأحفوري، سواء على صعيد البيئة والاقتصاد أو المجتمع. وفي هذا السياق، تبرز الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لا مناص منه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الشاملة، وتعزيز أمن الإمدادات الطاقوية، ومواجهة التحدي المناخي الذي يهدد كوكبنا. هذه الطاقات، بتنوع مصادرها وإمكانياتها الهائلة (الشمسية، والريحية، والكهرومائية، وطاقة الكتلة الحيوية، والطاقة الحرارية الأرضية)، تمثل فرصة فريدة للدول الطامحة إلى بناء منظومة طاقوية مستدامة ومرنة وقادرة على دفع عجلة التنمية المستدامة.

تولي الجزائر، انطلاقًا من إدراكها العميق لإمكانياتها الطبيعية الهائلة في مجال الطاقات المتجددة، وعلى رأسها الطاقة الشمسية التي تتميز بها البلاد نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز، اهتمامًا متزايدًا بتطوير هذا القطاع الواعد. تسعى الجزائر من خلال هذه التوجهات الاستراتيجية إلى تحقيق أهداف متعددة الأبعاد، تشمل تنويع مصادر الطاقة الوطنية لضمان استدامتها، وتقليل الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للطاقة، والمساهمة الفعالة في الجهود الدولية الرامية إلى خفض الانبعاثات الكربونية، بالإضافة إلى خلق حراك اقتصادي جديد وتوفير فرص عمل مستدامة وتعزيز التنمية المحلية المتوازنة.

أهداف الدراسة:

ولتحقيق هذه الأهداف الطموحة، يكتسب موضوع الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر أهمية قصوى. فالاستثمار، بمفهومه الشامل الذي يتجاوز مجرد توفير الأموال، يمثل المحرك الأساسي لتحويل الخطط والاستراتيجيات الطموحة إلى مشاريع واقعية ذات أثر ملموس. يشمل ذلك تخصيص الموارد المالية اللازمة لتمويل البحث والتطوير العلمي، وإنشاء البنية التحتية الضرورية لتوليد ونقل وتوزيع الطاقة المتجددة (محطات الإنتاج، وشبكات الربط، ووحدات التخزين)، وتنمية القدرات والخبرات الوطنية المتخصصة في هذا المجال الحيوي.

إلا أن مسار تطوير الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر يواجه جملة من التحديات المتداخلة. يتعلق جانب منها بالإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم هذا النشاط الاقتصادي، والذي قد يستدعي مزيدًا من التوضيح والتيسير وتبني آليات تحفيزية فعالة لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. كما تبرز تحديات اقتصادية وتقنية مرتبطة بالتكاليف الأولية لإنشاء مشاريع الطاقة المتجددة، وتحديات تكامل هذه الطاقات المتقطعة مع الشبكة الكهربائية التقليدية، وضرورة تطوير حلول مبتكرة وفعالة لتخزين الطاقة المنتجة.

في هذا السياق المتنامي الأهمية، تأتي هذه المذكرة البحثية المتخصصة لتسليط الضوء بشكل معمق ومفصل على الإطار القانوني المنظم للاستثمار في الطاقات المتجددة في التشريع الجزائري. تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق فهم متكامل

وتحليلي معمق للمنظومة القانونية والتنظيمية الحالية التي تؤطر هذا النوع من الاستثمار الاستراتيجي، مع تحديد نقاط القوة والضعف فيها، والكشف عن التحديات والمعوقات التي تواجه المستثمرين الفاعلين والمحتملين، واستشراف الآفاق المستقبلية المتاحة لتطوير هذا الإطار القانوني بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية المعمول بها ويحقق الأهداف الوطنية الطموحة في مجال الطاقة المستدامة والانتقال الطاقوي.

تتضح الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة في:

- التحليل النقدي والتقييم الشامل للإطار القانوني الحالي: تقديم تحليل معمق وموضوعي للنصوص القانونية والتنظيمية الجزائرية ذات الصلة بالاستثمار في الطاقات المتجددة، وتقييم مدى فعاليتها في استقطاب وتشجيع الاستثمارات المستدامة في هذا القطاع الحيوي.
- التحديد الدقيق للتحديات والمعوقات القانونية والتنظيمية: الكشف المنهجي عن العقبات القانونية والتنظيمية التي تواجه المستثمرين في قطاع الطاقات المتجددة، سواء كانت إجرائية، أو تتعلق بالحوافز، أو بربط المشاريع بالشبكة، أو بغيرها من الجوانب القانونية والتنظيمية.
- استشراف الآفاق المستقبلية وتقديم توصيات مستندة إلى البحث: اقتراح آليات مبتكرة وتوصيات عملية قابلة للتطبيق بهدف تطوير وتحديث الإطار القانوني الحالي، بما يؤدي إلى خلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية واستدامة وقدرة على المنافسة في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر.
- إثراء النقاش الأكاديمي وتقديم رؤى عملية لصناع القرار: المساهمة في تعميق البحث العلمي المتخصص في مجال قانون الطاقة المتجددة في الجزائر، وتقديم رؤى تحليلية قيمة للمشرعين والجهات الحكومية المعنية بصنع السياسات الطاقوية، بالإضافة إلى تزويد المستثمرين والجهات الفاعلة في القطاع برؤى مستنيرة.

الإشكالية:

تنطلق هذه الدراسة من التساؤلات البحثية الجوهرية التالية:

- ما هي الخصائص والمكونات الرئيسية للإطار القانوني والتنظيمي الحالي المنظم للاستثمار في الطاقات المتجددة في التشريع الجزائري؟
- ما هي أنواع الحوافز والتسهيلات القانونية التي يمنحها التشريع الجزائري بهدف استقطاب الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة؟ وما مدى فعاليتها؟
- ما هي أبرز التحديات والمعوقات القانونية والتنظيمية التي يواجهها المستثمرون في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر؟
- ما هي الآليات القانونية والتنظيمية المبتكرة والمقترحة لتفعيل وتطوير الاستثمار المستدام في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية؟

المنهج المتبع:

سعيًا لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على تساؤلاتها المحورية، سنعتمد على منهجية وصفية تحليلية. سيتم من خلال هذه المنهجية تحليل النصوص القانونية والتنظيمية الجزائرية ذات الصلة بشكل معمق، ومقارنتها بالتجارب الدولية الرائدة والناجحة في مجال تشجيع الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة. كما سيتم الاستعانة بالدراسات والأبحاث الأكاديمية المتخصصة والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المرموقة العاملة في مجال الطاقة المتجددة (مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة IRENA والوكالة الدولية للطاقة IEA) بهدف الحصول على فهم شامل لأبعاد الموضوع وتحديد أفضل الممارسات القابلة للتطبيق في السياق الجزائري.

الخطة المتبعة:

ستنتظم هذه المذكرة في فصلين رئيسيين متكاملين. سيتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والقانوني المنظم للاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر، حيث سيتم تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار والطاقات المتجددة، وتحليل الأسس القانونية العامة للاستثمار وتوجهاتها نحو قطاع الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى التفصيل في الإطار القانوني الخاص المصمم لتحفيز الاستثمار في هذا القطاع الاستراتيجي. أما الفصل الثاني، فسيركز على تحليل آليات وواقع وعوائق وتحديات وآفاق الاستثمار في الطاقات المتجددة في التشريع الجزائري، من خلال تحليل آليات التنفيذ والرقابة القانونية، وتقييم واقع الاستثمار الحالي والعوائق القانونية والاقتصادية والتقنية التي تواجهه، واستشراف الآفاق المستقبلية وتقديم توصيات عملية ومستندة إلى البحث لتنمية الاستثمار المستدام في هذا القطاع الحيوي للاقتصاد الوطني.

نأمل أن تساهم هذه الدراسة المتواضعة في إلقاء مزيد من الضوء على الأهمية القصوى لتطوير إطار قانوني وتنظيمي فعال وجذاب للاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، بما يخدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة الشاملة ويضمن بناء مستقبل طاقوي أكثر أمانًا ونظافة وازدهارًا للأجيال الحالية والقادمة في البلاد.

الفصل الأول

تمهيد:

يشهد العالم تحولًا متسارعًا نحو تبني مصادر الطاقة المتجددة كحلول مستدامة لمواجهة تحديات تغير المناخ وتزايد الطلب على الطاقة. ولم يعد الاستثمار في هذا القطاع مجرد خيار بيئي، بل أصبح ضرورة اقتصادية واستراتيجية للدول والمؤسسات على حد سواء. يمثل الإطار المفاهيمي للاستثمار في الطاقات المتجددة مجموعة من المبادئ والنظريات والمفاهيم الأساسية التي توجه عمليات اتخاذ القرار وتساهم في فهم أبعاد هذا النوع من الاستثمار.

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للاستثمار في الطاقات المتجددة، من خلال استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالطاقة المتجددة وأنواعها، وتحليل الدوافع والأهداف الرئيسية للاستثمار فيها. كما سيتناول الفصل أهم الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تؤثر على قرارات المستثمرين، بالإضافة إلى استعراض موجز لأهم النظريات والنماذج التي تفسر سلوك الاستثمار في هذا القطاع الواعد.

إن فهم هذا الإطار المفاهيمي يشكل أساسًا ضروريًا لتقييم الفرص والتحديات المرتبطة بالاستثمار في الطاقات المتجددة، وتطوير استراتيجيات فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التحول نحو اقتصاد أكثر اخضرارًا.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار:

يُعد مفهوم الاستثمار من المفاهيم المحورية في العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية، إلا أنه يتسم بالتعددية والاتساع نظرًا لارتباطه بميادين متنوعة واختلاف الزوايا التي يُنظر من خلالها لتعريفه. فبينما يركز الاقتصاديون على بُعده المتعلق بتخصيص الموارد بهدف تحقيق عوائد مستقبلية، يولي القانونيون اهتمامًا بالإطار النظامي والحقوق والالتزامات الناشئة عنه، في حين يركز رجال الأعمال على الجدوى الاقتصادية وإدارة المخاطر.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار

رغم تعدد واختلاف مفاهيم الاستثمار، إلا أن للاستثمار معنى لغوي وآخر اصطلاحي لا يمكن الاختلاف حولهما، كما تجاذب تعريفه المختصون والاتفاقيات الدولية والإقليمية وكذا التشريع الجزائري.

1/ تعريف الاستثمار لغةً: الاستثمار لغةً هو مصدر للفعل (استثمر) الدال على الطلب بمعنى طلب الاستثمار وأصله من الثمر، وله معان عدة منها ما يحمله الشجر وينتجه، ومنها أنواع المال، ويقال ثمر (بفتح الميم) الشجر ثمرا أي ظهر ثمره، وثمر الشيء أي نضج وكمل، ويقال ثمر ماله أي كثر[1].

وجاء في المعجم الوسيط أثمر الشيء أي أتى بنتيجة، واستثمر المال ثمره والاستثمار استخدام الأموال في الإنتاج[1].

[1] ابن منظور، معجم لسان العرب، المجلد الأول، دار بيروت للطباعة، لبنان، 1956، ص 273.

مما سبق يمكن القول أن: { الاستثمار لغة، يراد به طلب ثمر المال الذي هو ثماره ونتيجته}[2].

2/ تعريف الاستثمار اصطلاحا: اختلف رجال الاقتصاد وكذا القانون بشأن تقديم تعريف اقتصادي موحد للاستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه: " استخدام المدخرات في تكوين الاستثمار (أو) الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات والإنتاجية القائمة أو تجديدها"[3].

في حين عرفه آخرون بأنه: " التوظيف المنتج لرأس المال، وهو توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية"[4].

كما تم تعريف الاستثمار وفق تعريفات عديدة منها أنه تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو تطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية.

ويجب التمييز بين الاستثمارات المنتجة التي ترمي للحصول على سلع إنتاجية تؤدي بدورها إلى إنتاج سلع إنتاجية جديدة أو سلع وخدمات استهلاكية، والاستثمارات غير المنتجة وهي الأموال التي ترصد لإنتاج خدمات تلبي حاجات المواطنين، كبناء مستشفى أو مدرسة[5].

كما عرف الاستثمار بأنه: " عملية ضرورية تتطلب تدخل فعال وتنشيط لأحد المتعاملين الاقتصاديين من أجل خلق رأس المال بمعنى ثروة مستثمرة"[6].

وعرف الاستثمار أيضا: " بأنه امتلاك أصل من الأصول على أمل أن يتحقق من ورائه عائدا في المستقبل والاستثمار قد يكون في أصل حقيق أو أصل مالي.[7]

3/ تعريف الاستثمار في بعض الاتفاقيات الدولية:

اهتمت العديد من الاتفاقيات بالاستثمار، منها اتفاقية سيول المبرمة بتاريخ 11 أكتوبر 1985، التي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، والتي أنشأت بموجب بموجبها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار[8]. حيث تناولت الاستثمار في الفقرة "أ" من المادة 12 منها كما يلي: "تشمل الاستثمارات الصالحة لضمان حقوق الملكية والقروض المتوسطة أو الطويلة الأجل التي يقدمها أو يضمنها المشاركون في ملكية المشروع المعني، وما يحدده مجلس الإدارة من صور الاستثمار المباشر."

---

[1] إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبدالقادر ومحمد علي النجار، المعجم الوسيط (باب الثاء)، معجم اللغة العربية، دار الدعوة، تركيا، 1989، ص 100.

[2] قطب مصطفى سانو، الاستثمار، أحكامع وضوابطه في الفقه الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 17.

[3] حسين عمر، الاستثمار والعولمة (المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد)، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2000، ص 37.

[4] موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها، دار مدني، الجزائر، 2006، ص 10.

[5] محمد بشير علية، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985، ص 32.

[6] كمال عليوش قربوع، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 02.

[7] منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 05.

[8] اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي التي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 90-420، المؤرخ في 22 ديسمبر 1990.

وعليه فإن هذه الاتفاقية لم تقدم تعريفا للاستثمار، بل عكفت على تعريف الاستثمار الذي يصلح للضمان في إطارها.

بينما أشارت النقاط الأربعة من الفصل الأول من اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي التي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 90-420، المؤرخ في 22 ديسمبر 1990، إلى أن الاستثمار: "هو استخدام رأس المال في أحد المجالات المسموح بها في بلدان اتحاد المغرب العربي".

وما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها ضيقت من مفهوم الاستثمار من خلال اشتراطها استخدام رأس المال في المجالات المسموح بها دون غيرها داخل دول الاتحاد دون غيره.[1]

أ/ تعريف الاستثمار في معاهدات الاستثمار الثنائية(BITs) :

تعرف معاهدات الاستثمار الثنائية (BIT) الاستثمار بأنه "كل نوع من الأصول" يمتلكها أو يسيطر عليها مستثمر من طرف متعاقد في إقليم طرف متعاقد آخر، وله خصائص الاستثمار، بما في ذلك خصائص من قبيل الالتزام برأس مال أو بموارد أخرى، توقع المكسب أو الربح، أو تحمل المخاطرة. يمكن أن يتخذ الاستثمار أشكالا من بينها: مؤسسة تجارية، الأسهم، أو الحصص، أو أي نوع آخر من المشاركة في الشركات، حقوق المطالبة بأموال أو بأية حقوق في خدمات لها قيمة اقتصادية.

ب/ تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاقتصادية (OECD):

هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار).[2]

4/ تعريف الاستثمار في التشريع الجزائري:

صدرت منذ الاستقلال عدة تشريعات نظمت الاستثمار، لكنها لم تعتن بتقديم تعريف للاستثمار، عدا الأمر 01-03، الذي يعتبر النص التشريعي الأول الذي عرج على تحديد المقصود بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر، حسب أحكام مادته الثانية على أنه:

أ- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.

[1] بوخلخال عائشة، الشركات العاملة في ظل قانون الاستثمار الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، تخصص قانون الأعمال، جامعة الجزائر 1، 2022-2023، ص 56.

[2] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا**، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 33، سبتمر 2003، ص3.

ب- المساهمة في رأسمال المؤسسة في كل مساهمات نقدية أو عينية.

ت- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

وكحوصلة لما سبق يمكن تعريف الاستثمار أنه تخصيص موارد حاضرة (مالية أو عينية أو جهد أو وقت) بهدف تحقيق منافع مستقبلية متوقعة، سواء كانت هذه المنافع اقتصادية (زيادة الثروة، تحقيق الأرباح، النمو الاقتصادي)، أو اجتماعية (تلبية الحاجات، خلق فرص العمل، التنمية المستدامة)، وذلك ضمن إطار قانوني وتنظيمي يحدد الحقوق والالتزامات ويراعي طبيعة الأصل المستثمر فيه والغرض من الاستثمار والأجل الزمني والمخاطر المصاحبة.

القانون رقم 22-18:

تضمن هذا القانون المبادئ التي يقوم عليها أهمها:

حرية الاستثمار، الشفافية، المساواة، والتعامل مع الاستثمارات حسب المادة 03 التي ورد فيها: "كل شخص طبيعي أو معنوي وطنياً كان أجنبي مقيم أو غير مقيم يرغب في الاستثمار وهو حر في اختيار استثماره[1]"، وهي نفس الضمانة التي نص عليها المشرع في القانون 16-09 في المادة 03، يراد بحرية الاستثمار الاعتراف للمستثمر الوطني أو الأجنبي على حد سواء بحرية إنشاء المشروع الاستثماري والتحلل من القيود والعراقيل الإدارية التي تحول دون ذلك، كما تعني الحرية في اختيار نوع النشاط الذي سيمارسه، مكان ممارسته، حجم الأموال التي ستستثمر فيه، حرية امتلاك أكثر من مشروع، وتمتد إلى الحرية في إدارة هذا المشروع والسيطرة الكاملة على السياسة الإنتاجية، بالإضافة إلى ضمانة الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات لأنه عنصر ضروري في تسيير الاستثمارات خاصة مع العوائق التي كانت تعاني منها المشاريع الاستثمارية لاسيما البيروقراطية الإدارية والتماطل لدراسة الملفات[2].

حيث تضمن القانون الجديد إجراءات جديدة تتميز برقمنة قطاع الاستثمار بإنشاء منصة يتم على مستواها جميع المعاملات والإجراءات تعتبر أيضاً بنك للمعلومات[3].

الفرع الأول: أشكال وأنواع الاستثمار

تتخذ الاستثمارات أشكال عديدة، ويمكن تقسيمها إلى عدة تقسيمات تختلف باختلاف معايير وأسس تقسيمها والزاوية التي ينظر إليها، ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي:

[1] المادة 3 من القانون 22 – 18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 هـ، الموافق لـ 24 يوليو 2022. يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50 المؤرخ في 28 يوليو 2022.
[2] بن عبيد سيهام، دور القانون 22 – 18 المتعلق بالاستثمار في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 607، العدد 01، 15ماي 2023، ص 523.
[3] المرجع نفسه، ص 524.

1- تقسيم الاستثمار حسب النوع: تنقسم الاستثمارات بالنظر إلى نوعها إلى صنفين:

أ- الاستثمار الحقيقي:

يسمى أيضا بالاستثمار المادي أو المباشر أو الاقتصادي، هو استثمار في الأصول الحقيقية، يؤدي إلى زيادة تكوين رأسمال في المجتمع وزيادة طاقته الإنتاجية.

إن كل عملية إنتاج جديدة، كإنشاء وحدات جديدة، أو مصنع جديد بآلاته ومعداته وتجهيزاته أو توسيع وتطوير مصنع قائم تعتبر استثمارا حقيقيا[1]، لكونها تمثل إضافة حقيقة وجديدة إلى الطاقات الإنتاجية الموجودة وإضافة أيضا لثروات الأفراد تؤدي إلى زيادة تكوين رأسمال في المجتمع، بزيادة طاقاته الإنتاجية أو صيانتها وتجديدها لضمان استمرارها.[2]

تعتبر الاستثمارات حقيقية أو اقتصادية لأنها تعطي للمستثمر حق حيازة أصول حقيقة كالعقارات والتجهيزات والمعدات، ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، وتترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تساهم في زيادة ثروة المستثمر وكذا ثروة المجتمع بالتبعية.[3]

وينقسم الاستثمار الحقيقي إلى نوعان، استثمار في تكوين رأس المال الثابت، والاستثمار في المخزون، بحيث يشمل النوع الأول الآلات والمعدات والتجهيزات والعقارات المستخدمة في عملية الإنتاج.[4]

أما بالنسبة للنوع الثاني المتمثل في الاستثمار في المخزون، والذي يشمل مخزون السلع، والتي تنقسم بدورها إلى تامة الصنع ونصف مصنعة، ومواد أولية وقطع غيار، والتي تعد ضرورية لمختلف مراحل العمليات الإنتاجية في أي نشاط اقتصادي، ولهذا فغنه يعد عملية هامة ضرورية في تحقيق استمرارية أي مؤسسة، لأنه يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل، ويضمن بذلك التواجد المستمر بالسوق، بحيث تكون مستلزمات الإنتاج معدة للتشغيل دون توقف ودون تعطيل.[5]

ب-الاستثمار المالي أو غير المباشر:

يشمل الاستثمار في الأسواق المالية، شراء الأسهم والسندات من خلال حصة رأسمال شركة ما ممثلة بأسهم، أو حصة في قرض لدى هذه الشركة التي تعطي مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد أو الحقوق الأخرى التي تقدرها قوانين الاستثمار في سوق الأوراق المالية، دون الحق في رقابة أو إدارة المشروع الاستثماري أو المشاركة في ذلك، بحيث تثبت الحقوق

[1] زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن 1997، ص 39.
[2] مولود كبير، واقع الإدخار في الجزائر، منشورات حياة الصحافة، الجلفة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009، ص 68-69
[3] زياد رمضان، مرجع سابق، ص 37.
[4] بابا عبدالقادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع: التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 39.
[5] بابا عبدالقادر، مرجع سابق، ص 39-40.

المرتبطة بهذا الاستثمار بوثائق تسمى بالأصول المالية، والتي ترتب لصاحبها الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة مصدرة الورقة المالية.[1]

الفرع الثاني: تقسيم وتصنيف الاستثمار

يمكن تقسيم الاستثمار الى عدة أقسام وهي:

1- تقسيم الاستثمارات وفقا للهدف أو الغرض منها: يخضع تقسيم الاستثمارات حسب النوع إلى استثمارات بحسب الهدف منها، والتي تقسم بدورها إلى عدة أقسام.

أ- استثمارات احلالية أو استبدالية:

هي استثمارات يكون الغرض منها تطوير وتجديد أساليب وأنظمة الإنتاج، وذلك من خلال شراء معدات وآلات وتجهيزات لتعويضها واستبدالها بتلك الموجودة من قبل أو المهلكة، وتأخذ هذه العملية بالحسبان عنصرين هامين هما تحديد الأصل الأفضل مقترن بالأصل الموجود، وضبط توقيت عملية تجديد الأصول بدقة.[2]

ب-استثمارات توسعية:

تسمى أيضاً استثمارات استقرائية تنجم عن زيادة الطلب على منتج أو خدمة معينة، مما يدفع بالمؤسسة إلى إنجاز هذا النوع من الاستثمارات التي يتمحور الغرض منها من جهة في مضاعفة مجهودات المؤسسة وتوسيع طاقاتها الإنتاجية، وذلك بإضافة منتجات جديدة أو زيادة كميات الإنتاج وتحسين النوعية والعمل على تحديث وتطوير مشاريع المؤسسة، ومن جهة أخرى تحقيق توسع في عمليات تسويق هذه المنتجات.[3]

ت-استثمارات تطورية:

هي استثمارات تظهر بشكل أساسي في المؤسسات والمشاريع الكبيرة التي تعمل باستمرار على تثبيت وتقوية قدرتها على مواجهة المؤسسات المنافسة في مختلف الأسواق باعتمادها مشاريع تخصصها للبحث والتطوير، الغرض منها مضاعفة الإنتاج وتحسين جودته، وتخفيض مختلف التكاليف، لاسيما تكاليف اليانة اللازمة والدورية للآلات والتجهيزات وتكاليف اليد العملة وتكوينها المستمر، باستعمال آلات وتجهيزات ومعدات وتقنيات وأساليب جديدة ومتطورة.[4]

[1] زياد رمضان، مرجع سابق، ص 16.
[2] د. رضوان وليد العمار، أساسيات الإدارة المثالية، دار الميسر، الأردن، الطبعة الأولى، 1997، ص 117-119.
[3] بابا عبدالقادر، مرجع سابق، ص 49.
[4] بوخلخال عائشة، مرجع سابق، ص 59.

ث– استثمارات إستراتيجية:

هي استثمارات الهدف منها المحافظة على استمرار وبقاء المؤسسة بين نظيراتها من المؤسسات في ظل المنافسة، وذلك عن طريق خلق شروط وظروف أكثر ملاءمة لضمان مستقبل المؤسسة، وغالبا ما تتجسد هذه الاستثمارات التي تتطلب أموالا كبيرة في إنشاء شركات جديدة ضمن مجمع كبير يضم عدة شركات متكاملة فيما بينها أو إنشاء فروع لها.

ج– استثمارات الموارد البشرية:

هي استثمارات تشمل العنصر البشري، لما لهذا الاستثمار من أهمية بالنسبة لنجاح أنظمة المؤسسة الإنتاجية والتوسعية الدائمة والمستقرة، فرأسمال البشري كغيره من رؤوس الأموال، قد يظهر كنفقات عند إستعماله، ولكنه عامل هام من عوامل عملية الإنتاج، التي تعتمد في الأساس على الكفاءات المهنية والخبرات والقدرات والمهارات الفنية والتكوين المناسب، لما يحققه العنصر البشري من إضافة في أرباحها وإنتاجيتها وإستراتيجيتها الإقتصادية.[1]

2- تقسيم الاستثمارات وفقاً للعلاقة الموجودة بينها:

تقسم الاستثمارات وفق هذا المعيار إلى أربعة أصناف هي:

أ– استثمارات مستقلة:

يكون الاستثمار مستقلا إذا كانت عوائده المالية المتوقعة لا ترتبط بأي شكل من الأشكال بتحقيق أو عدم تحقيق استثمارات أخرى، كما أنه يحقق التدفقات النقدية المتوقعة سواء أنجزت المؤسسة أو لم تنجز استثمارات أخرى.

ب– استثمارات تابعة :

هي مجموعة استثمارات مترافقة ومترابطة فيما بينها ، يؤدي إنجاز أو عدم إنجاز بعضها إلى إنجاز أو عدم إنجاز بعضها الآخر، حيث تكون الاستثمارات المحققة في المرحلة الأولى تابعة للاستثمارات المحققة في المرحلة الثانية وتتأثر العوائد النقدية المتوقعة من الاستثمارات الأولى سلبا أو إيجابا بقرار المبادرة أو عدم المبادرة بالاستثمارات الثانية.

ت– استثمارات مكملة:

تكون الاستثمارات متكاملة إذا أدى إنجاز الاستثمارات الأولى إلى زيادة إيرادات الاستثمارات الثانية أو تخفيض نفقاتها وتكاليفها، أي أن الاستثمارات المكملة تتحقق في نفس الوقت، وتكمل بعضها بعضا .[2]

3– تصنيف الاستثمارات حسب موقعها الجغرافي

يمكن تصفيف الاستثمارات بحسب موقعها الجغرافي إلى نوعين من الاستثمارات هما الاستثمارات المحلية والأجنبية.

---

[1] عرض حاج علي أحمد، منظومة مجتمع المعرفة ودورها في دعم الدخل القومي وتحقيق الأمن الشامل، مؤتمر الاستثمار في بيئة المعلومات والمعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 41.

[2] بابا عبدالقادر، مرجع سابق، ص 51.

أ- استثمارات محلية:

هي استثمارات ينشئها ويتولى إنجازها مستثمرون، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين خواص أو عموميين مع اشتراط أن يكون هؤلاء المستثمرين مقيمين داخل حدود البلد الذي تنجز فيه هذه الاستثمارات ويحملون جنسيته وبذلك فإن الاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية مهما كانت طبيعة الشخص المستثمر، وأدوات الاستثمار المستعملة.

ولتصنيف الاستثمارات المحلية، تصلح جميع المعايير السابقة، لتجعل من الاستثمار المحلي حقيقي مباشر أو مالي غير مباشر تابع للقطاع العام أو الخاص أو مختلط بينهما، ينجزه شخص طبيعي أو معنوي.

ب- استثمارات أجنبية:

هي استثمارات يبادر بها وينجزها مستثمرون أجانب، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين لا يحملون جنسية الدولة التي تستضيف استثماراتهم، وذلك أملا في تحقيق عوائد كبيرة من استثماراتهم[1] خارج أوطانهم، وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الخارجية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة.

والاستثمار الأجنبي بدوره إما أن يكون مباشرا وحقيقيا يتجسد في أصول ملموسة، أو غير مباشر يتجسد بالتوظيف في أوراق مالية وعملات وقروض.

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة

هي أيضا تسمى استثمارات حقيقية أو اقتصادية، وتعتبر من تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وهي استثمارات ينشئها كليا أو جزئيا أجانب، سواء كانوا أفرادا أو شركات أو فروعا لشركات أو مؤسسات خاصة وتنطوي على تملك الأجانب لكل الاستثمارات[2] أو لجزء منها في مشاريع تنجز في دولة غير دولتهم ومشاركتهم في إدارة المشروع بسبب امتلاكهم حصة فيه، في حال الاستثمار المشترك أو سيطرتهم الكاملة على الإدارة والتنظيم والتقنية ومهارات التسويق لترويج المشروع تجاريا في حالة ملكيتهم المطلقة المشروع استثماره[3]، بالإضافة إلى قيام المستثمرين بنقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرة الفنية في مجال نشاطهم إلى الدولة المضيفة .[4]

2- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة :

كما تسمى أيضا بالاستثمارات المالية ويهدف هذا النوع من الاستثمارات، الذي غالبا ما يكون قصير الأجل مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، إلى تحقيق أقصى الأرباح دون أن يترتب عليه إشراف مباشر لأصحاب رؤوس الأموال على إدارة

[1] محمد عبدالعزيز عبدالله، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، ص 16-17.
[2] عبدالواحد محمد القادر، أحكام القانون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1979، ص 97.
[3] سهيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (الحجم والاتجاه والمستقبل)، دراسات إستراتيجية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 1999، العدد 32، ص 10.
[4] عبدالسلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13.

المشاريع المستثمر فيها، فالمستثمر الأجنبي يقتصر دوره في هذا الصنف من الاستثمار في تقديم رأس المال إلى جهة معينة لتقوم بهذا الاستثمار دون أن يكون له أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري.[1]

وأبرز ما يظهر به هذا النوع من الاستثمار التوظيف بالمحفظة، ويضم شراء الأوراق المالية الأجنبية، سواء كانت أسهما أو سندات وهو استثمار يتوجه نحو الدول التي لديها أسواق مالية متطورة وأجهزة وأدوات الوساطة المالية، ويكون الهدف من هذا التوظيف الحصول على عوائد مالية في شكل أنصبة أو فوائد أولية أو مكاسب مالية في حالة المضاربة على الأصل ذاته، ولا يكون هدف المستثمر من خلال هذا التوظيف التأثير على السياسة الاقتصادية في المشروع الذي يوظف أمواله فيه أو التحكم في إدارته، أو التدخل في عمليات الإنتاج.

الفرع الثالث: أهمية وأهداف الاستثمارات:

تعتبر الاستثمارات أداة قوية لتحقيق مجموعة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية، مما يجعل فهم أهميتها وتحديد أهدافها بدقة أمرًا بالغ الأهمية لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وفعالة.

1- أهمية الاستثمار[2]

يمثل الاستثمار عصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو بمثابة البذرة التي تنمو لتثمر فرص عمل جديدة، وتزيد من الإنتاجية، وتحسن مستوى المعيشة. سواء كان استثمارًا حكوميًا في البنية التحتية أو استثمارًا خاصًا في المشاريع المختلفة، فإنه يضخ دماء جديدة في شرايين الاقتصاد، ويدفع عجلة التقدم نحو مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة

- الاستثمار عملية اقتصادية يستخدم لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي نتيجة الزيادة في عدد السكان وتحسن الدخل والمستوى المعيشي لهم وتلبية رغباتهم وصولاً إلى امتلاك السلع الكمالية والسياحة، وهذا يتطلب تحقق المزيد من الاستثمارات لسد الحاجات المتزايدة في الطلب الكلي.
- يعد الاستثمار من اهم العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية لأنه يعمل على زيادة طاقة البلد الإنتاجية من خلال منتجاته الجديدة وتطويرها بحيث تكون أكثر كفاءة بمرور الزمن.
- يتمثل الاستثمار بالإنفاق على تكوين الأصول الإنتاجية كالمواد الأولية والآلات ، وفي حالة عدم وجود استثمار فلا يوجد إنتاج أو تجديد أو صيانة وبالتالي فسوف تندثر الآلات بعد نفاذ عمرها الإنتاجي أي دون قدرة إنتاجية فتتوقف الحياة الاقتصادية إذ أن الاستثمار ينقل اقتصاد أي دولة من حالة الركود الاقتصادي إلى حالة الرخاء الاقتصادي

[1] خليل حسن خليل، دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة مع دراسة خاصة بإقليم مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 1960، ص 81.

[2] نوفل قاسم ورائد عبدالقادر، دور البحث والتطوير في التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي – نموذج حاسوبي لقياس الكفاءة والتقنية، مجلة 32 دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 32 سنة 2005، ص 14.

– يعمل الاستثمار على تنشيط الاقتصاد الوطني فلولاه لبقيت المدخرات مكدسة في البنوك بسعر فائدة منعدم ويختل التوازن في الاقتصاد إذ يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية دون إنتاج مقابل لها ، إضافة إلى تأثيره على الدخل الذي هو تابع للاستثمار والعلاقة طردية بينهم.

– يعمل الاستثمار على تعظيم ثروة المستثمر وتحقيق المزيد من الأرباح وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، إضافة إلى كونه ضمانة للإنسان بعد بلوغه سن التقاعد وان ينفق أمواله إما عن طريق الاستهلاك أو الادخار والاستثمار.

إن الأهمية الاقتصادية للاستثمار في المجتمع لا تأتي من خلال الاستثمار الإنتاجي المادي فقط بل من خلال الآثار الاجتماعية للاستثمار إذ يساهم في احتواء البطالة خاصة المقنعة منها ، وفي مجال البحث العلمي والمعرفة والصحة والتعليم، أي في مجال الاستثمار في رأس المال البشري وبالتالي يخلص البلد من الطرق الكلاسيكية ويصبح أكثر انفتاحاً من الناحية الاجتماعية.

2– أهداف الاستثمار:[1]

مهما كان نوع الاستثمار والمخاطر المحيط به فإن المستثمر يسعى دوما لتحقيق الأهداف التالية:

أ/ تحقيق العائد الملائم: فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، لإن تعثر الاستثمار ماليا سيدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثا عن مجال أكثر فائدة.

ب/ المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع: وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسارة والربح ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحا فيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.

ج/ استمرارية الدخل وزيادته: يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر ومستمر بوتيرة معينة بعيدا عن الاضطراب والتراجع في ظل المخاطرة حفاظا على استمرارية النشاط الاستثماري.

د/ ضمان السيولة اللازمة: لاشك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل، لاسيما المصروفات النثرية اليومية تجنبا للعسر المالي الذي قد يعترض المشروع.

المطلب الثاني: تعريف الطاقات المتجددة

تحولت معظم دول العالم حاليا للبحث عن بدائل للطاقات التقليدية الملوثة والاتجاه نحو الطاقات المتجددة النظيفة والمستدامة التي تحمل عدة مرادفات، منها الطاقة البديلة، الطاقة النظيفة، الطاقة الخضراء ...، وهي كلها تتفق في كون هذه الطاقات المتجددة هي طاقات مستدامة.

[1] زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيق، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، ص60.

تعتبر الطاقات المتجددة مورداً يتحصل عليه من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجوده في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري. وهنا نشير إلى أن الطاقات المتجددة كانت قبل 1990 تسمى بالطاقات الجديدة للتمييز بينها وبين الطاقات التقليدية، إلا أن هده التسمية انتقدت حول دلالته من حيث الوجود، حيث تعد مصادر الطاقات التقليدية كالنفط والغاز من الطاقات الجديدة في القرن 16، بينما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي تعد من الطاقات الجدية، كانت موجودة قبل اكتشاف الطاقات التقليدية.

ولقد برر البعض الآخر تسمية الطاقات الجديدة إلى حداثة طرق استعمال مصادرها المعتمدة على التكنولوجيا الجديدة كمحركات الرياح، إلا أن تسمية هذه الطاقات تطور ليتماشى مع التحولات المؤسساتية التي عرفها لتصبح تسميتها بالطاقات المتجددة كونها تستخلص من مصادر متجددة ومستمرة ودائمة الوجود في الطبيعة تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة[1].

تعرف الطاقة المتجددة بأنها: " الطاقة التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب، وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويله بسهولة إلى طاقة ".

تسمى بالطاقات المتجددة كونها طاقة يتكرر وجودها بفعل تجدد مصدرها، حيث تستمد من مصادر طبيعية متجددة كأشعة الشمس والرياح والمياه وطاقة باطن الأرض... وقد عرفتها الوكالة الدولية للطاقة في المادة 3 من القانون التأسيسي كالتالي: " يقصد في مفهوم هذا القانون التأسيسي بالطاقات المتجددة كل طاقة تنتج من مصادر الطاقة ذات طابع متجدد بمختلف أشكالها التي من بيئة: طاقة حرارة الأرض الجوفية، الطاقة المائية، طاقة المحيطات والأمواج، والطاقة الحرارية للمحيطات، الطاقة الشمسية وطاقة الرياح".

أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة فقد عرفتها على أنها: "عبارة عن طاقة تتجدد من تلقاء نفسها بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها، وتظهر في خمسة أشكال: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية وطاقة باطن الأرض".

تعرف الطاقة المتجددة على أنها؛ الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، وتختلف مصادرها جوهريا عن مصادر الوقود العادي (بترول، فحم وغاز طبيعي) أو الوقود النووي، وعادة لا تترك الطاقة المتجددة مخلفات كثاني أكسيد الكربون، أو غازات ضارة أو تعمل على زيادة الاحتباس الحراري كما يحدث عند احتراق الوقود العادي أو المخلفات الذرية الضارة، وتنتج الطاقة المتجددة من الرياح، المياه والشمس، كما يمكن إنتاجها من حركة الأمواج والمد والجزر أو من حرارة الأرض الكامنة، وعموما فإن إنتاج الطاقة المتجددة ينتج غالبا من محطات القوى الكهرومائية بواسطة السدود العظيمة على مساقط المياه والأنهار، وتخطط بعض الدول لتغطية 20 % من احتياجاتها من الطاقة حتى عام 2020، وأكد رؤساء الدول في مؤتمر **كيوتو** باليابان على تخفيض إنتاج ثاني أكسيد الكربون في الأعوام القادمة، وذلك

[1] منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)، التقرير السنوي الثالث والثلاثون، العدد 33، 2007، ص 112.

لتجنب التهديدات الرئيسية لتغيير المناخ بسبب التلوث واستنفاذ الوقود الاحفوري بالإضافة إلى المخاطر الاجتماعية والسياسية للوقود الاحفوري والطاقة النووية.

تعرف الطاقة المتجددة على أنها: عبارة عن مصادر طبيعية متجددة وغير ناضبة، نظيفة لا ينتج عن استخدامها أي تلوث، أو قدر ضئيل منه، فنجد أن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية لا تطرح أي ملوثات، أما احتراق الكتلة الحيوية (La Biomasse) فإنها تطرح بعض الغازات الملوثة، لكنها أقل كمية من تلك الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري[1].

وتعرف أيضا: أنها تلك المصادر التي تزداد وتنمو عبر الزمن، ولا يؤثر عبر استهلاكها أو استخراجها الحالي على معدل إنتاجها المستقبلي، بل تبقى احتياطاتها قائمة مثل الطاقة الشمسية، والطاقة الهوائية (طاقة الرياح)، والحرارة الجوفية (Géothermal)، وطاقة الكتلة الحية وأمواج المحيطات أو كهرباء المساقط المائية[2].

وتعرف الطاقة المتجددة أيضا: بأنها مصطلح يستخدم لوصف إمدادات الطاقة التي لا تنتهي، كالشمس والرياح والمياه هي أمثلة عن الطاقة المتجددة، حيث أن استخدامها لإنتاج الطاقة لا يقلل من مخزونها، وكذلك الوقود الاحفوري هو مثال آخر من الطاقة المتجددة وهو عادة ما ينتج من المواد العضوية[3].

وتعرف مختلف الهيئات الدولية الطاقة المتجددة كما يلي:

- **تعريف وكالة الطاقة العالمية (EA):** تتشكل الطاقة المتجددة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس، والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها.
- **تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) :** الطاقة المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها شمسي، جيوفيزيائي وبيولوجي، التي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحية، الطاقة الشمسية، طاقة باطن الأرض وحركة المياه، وطاقة المد والجزر في المحيطات وطاقة الرياح، وتوجد العديد من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية للحرارة، والطاقة الكهربائية إلى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيات متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة.

وتعرف أيضا على أنها: هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ (طاقة مستدامة)، ولا تنشأ عن الطاقة المتجددة في العادة مخلفات كتاني أكسيد الكربون، أو غازات ضارة أو تعمل على زيادة الاحتباس الحراري، كما يحدث عند احتراق الوقود الأحفوري أو المخلفات الذرية الضارة الناتجة عن مفاعلات القوى النووية،

---

[1] Chams Eddine Hitour, Pour une Stratégie Energétique de l'Algérie al horizon 2030. Office des publications universitaires, Alger, 2003, p41

[2] آل الشيخ حمد بن محمد، **اقتصاديات موارد الطبيعة والبيئة**، دار كنعان، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 69.

[3] David Pimentel, Bio fuels, Solar And Wind as Renewable Energy System Benefits and Risks Cornel University College of Agriculture and Life Science 5126 *Comstock* Hall *Ithaca*, USA, USA, 2008, P 156.

والطاقات المتجددة هي وسيلة لنشر المزيد من العدالة بين دول العالم الغني ودول العالم الفقير، وهي ليست حصرا على الذين يعيشون اليوم، فالحد الأقصى من استعمال الشمس والرياح اليوم لن يقلل من فرص الأجيال القادمة،بل بالعكس عندما نعتمد على الطاقة المتجددة سنعجل مستقبل أولادنا وأحفادنا اكتر أمانا، فالطاقة المتجددة بمختلف أنواعها من طاقة شمسية وطاقة الرياح وطاقة عضوية وغيرها من الطاقات الطبيعية تعتبر بالفعل الأمل في توفير الطاقة في المستقبل من ناحية لأنها طاقات لا تنضب، ومن ناحية أخرى لأنها صديقة للبيئة، بالإضافة إلى ذلك، تطبيق التقنيات الحديثة لتوليد هذه الأنواع من الطاقة سيوفر فرص عمل متعددة للشباب.

نستخلص من كل هذه التعريفات أن الطاقات المتجددة هي عبارة عن طاقة مستدامة دوريا في الطبيعة ولا تلحق أي ضرر بها، فبالرغم من استهلاكها المتزايد، إلا أن ذلك لا يؤثر على قوى الطبيعية في تجديدها وهذا ما يمنحها صفة الدوام والاستمرارية.

الفرع الأول: أهمية الطاقات المتجددة:

إن الدافع الرئيسي الأول للبحث عن بدائل للطاقة التقليدية هو دافع بيئي، حيث أنه من أهم الآثار لاستعمال الطاقة التقليدية هي ظاهرة الاحتباس الحراري وعلى العكس للطاقة المتجددة أثر معروف في حماية البيئة من خلال التقليل من انبعاث الغازات السامة[1].

لقد أصبحت الطاقات المتجددة تحظى بأهمية كبيرة على الصعيد الدولي، وذلك لنظافتها فضلا عن كونها غير قابلة للنفاذ، ووهي طاقة مستدامة وصديقة للبيئة، ويمكن أن نوجز هذه الأهمية في النقاط التالية[2]:

1- إن المصادر المتجددة مرشحة لأن تلعب دورا هاما في حياة الإنسان، وأن تلبي نسبة عالية من متطلباته، وهي مصادر طاقة مستدامة لارتباطها بالشمس، الرياح، الحرارة وغيرها من المصادر الأخرى التي لا تنضب.

2- نظافة هذه المصادر على عكس الوقود الاحفوري، الذي تزايدت التأكيدات حول تسببه في الكثير من المشاكل البيئية، فالجدير بالذكر أن جميع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة أو معظمها آمنة، ونظيفة بيئيا، ومنه عدم تخصيص مبالغ إضافية لمعالجة ما يمكن معالجته من المضار.

3- تعدد أشكال الطاقة في هذه المصادر بما يتفق مع تعدد احتياجات الإنسان من الطاقة، ويمثل في الوقت ذاته نقطة ايجابية من جانب استغلال هذه المصادر، فبدل الدخول في متاهات تحويل الطاقة من شكل إلى آخر عبر سلسلة من العمليات، والتي تؤدي إلى إهدار نسبة عالية من مخزون الطاقة الأساسي في المواد الأحفورية، فإن مصادر الطاقة البديلة هذه

[1] شين خثير، مزراق وردة، الاستثمار في الطاقات المتجددة كأداة لتحسين التنمية المستدامة، مجلة **إليزا** للبحوث والدراسات، المركز الجامعي الشيخ المقاوم أمود بن مختار، إيليزي، المجلد 6، العدد خاص 2021، ص 16.

[2] فريدة كافي، **الطاقات المتجددة ودورها في الاقتصاد وحماية البيئة – دراسة حالة الجزائر –** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2015، ص 69.

تتيح إنتاج الطاقة المطلوبة مباشرة، فالخلايا الشمسية مثلا يمكن إنتاج الطاقة الكهربائية منها مباشرة، المجمعات الشمسية تتيح إنتاج طاقة حرارية مباشرة أيضا.

4- إن عملية استغلال الطاقات الجديدة والمتجددة، وإحلالها محل الطاقة التقليدي، ستوفر مردودات اقتصادية هامة، فقد أعطت التقييمات الاقتصادية لاستعمال منظومات الطاقات الجديدة والمتجددة، وبالخصوص منظومات الطاقة الشمسية مردودات اقتصادية فعالة خلال فترة التشغيل الصغرى، فإذا ما زادت عن ذلك زادت مردوداتها الاقتصادية، فأسواق خلايا الوقود مثلا تضاعفت خلال فترة قصيرة نتيجة للتقدم الكبير الذي تحقق في هذا المجال، حيث أمكن رفع كفاءة تلك الخلايا مع خفض تكلفة إنتاجها، كما أن الدول النامية تواصل طرقها قدما للتوسع في استخدام طاقة الهيدروجين، فيما شهد سوق السخانات التي تعمل بالطاقة الشمسية توسعا بنسبة أكثر من 25% خلال السنوات القليلة الماضية.

5- إن استعمال هذه المصادر سوف يؤدي إلى ترشيد استهلاكات الطاقة الأحفورية، وخاصة النفط ومشتقاته مما يؤدي إلى وفرته، حيث يمكن تصديره إلى سوق النفط العالمية،ومنه جلب العملة الصعبة لدعم الاقتصاديات الوطنية، وهذه بالنسبة للدول المنتجة للنفط، والتي تعتمد في دعم اقتصادها في تصدير النفط والغاز بالتالي إقامة المشاريع التنموية.

6- المردودات الاجتماعية الناتجة عن استعمال مصادر الطاقة البديلة، وذلك من خلال توفير الطاقة اللازمة للاستعمالات اليومية لسكان المناطق النائية، كالطبخ التدفئة وتسخين الماء، ومنه النهوض بمتطلبات الحياة الضرورية لهؤلاء السكان.

الفرع الثاني: مصادر الطاقات المتجددة:

تُعدّ مصادر الطاقات المتجددة، كالشمس والرياح والمياه والحرارة الجوفية والكتلة الحيوية، حلولًا واعدة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة بشكل مستدام. فهي تستمد طاقتها من موارد طبيعية دائمة التجدد، ويقلل الاعتماد عليها من الانبعاثات الضارة، مما يدعم التنمية المستدامة.

أ- الطاقة الشمسية: تعد الشمس من أكبر مصادر الضوء والحرارة الموجدة على سطح الأرض، إذ تعتبر مصدر الطاقة اللازمة للحياة على الأرض، فتتمثل في الضوء المنبعث من الشمس وفي الحرارة الناتجة عنها، وتقدر كمية الإشعاع الشمسي الواصلة إلينا بنحو 1.36 كيلوات / المتر المربع[1]. فالطاقة الشمسية هي تلك الطاقة التي يتم الحصول عليها من ضوء الشمس، وتهبط طاقة الشمس على هيئة إشعاعات كهرومغناطيسية، حيث يكون حالي 47%، منها أشعة تحت الحمراء ونحو 8% أشعة فوق البنفسجية، وتنبعث طاقة الشمس بمعدل ثابت تقريباً يسمى بالثابت الشمسي، ولا يصل من هذه

1 محمد مداحي، فعاليات الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للاقتصاد الأخضر - التوجه الجزائري على ضوء بعض التجارب الدولية- أطروحة مقدمةلنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد ،5911/ دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعةيحي فارس بالمدية، السنة الجامعية 5912، ص 111.

الطاقة إلا 70%منها وينعكس الباقي، أي 30% إلى الفضاء مرة أخرى على هيئة موجات وإشعاعات[1]. وتستخدم الطاقة الشمسية في عدة مجالات مما يجعلها من أفضل المصادر الطاقوية المتجددة يمكن التطرق إليها.

ب–طاقة الرياح: تعد الرياح أحد أهم مصادر الطاقات المتجددة، فطاقة الرياح هي الطاقة المستمدة من حركة الرياح والهواء، فهي طاقة هائلة يمكن الحصول على ملايين الكيلواط منها، فهي تغنينا بذلك عن أضعاف ما يستهلك في اليوم من منتجات الوقود الأحفوري[2].

وتنتج طاقة الرياح عن عدة عوامل، منها التوزيع غير المتساوي لحرارة الشمس على الأرض، بين منطقة الحزم الاستوائي ومنطقة القطبية، بحيث ينتج عنه اختلاف في تسخين الكتل الهوائية بالغلاف الجوي، وتتأثر سرعة الرياح واتجاهاتها كذلك بحركة دوران الأرض وطبيعة تضاريس الأرض[3]، وللحصول على مشاريع ذات مردودية مقبولة يجب اختيار مواقع تتوفر على رصيد هائل من طاقة الرياح وذات سرعة جيدة.

ويمكن استغلال أكثر من 90% من الأراضي الخاصة بحقول طاقة الرياح في أغراض متعددة، وتتم عملية إنتاج الطاقة الريحية عن طريق استعمال مراوح هوائية تحول قوة الرياح إلى طاقة حركية، يتم تحويلها هي الأخرى باستعمال مولدات إلى طاقة كهربائية[4] وتستخدم حالياً المراوح ذات ثلاثة شفرات بالكفاءة العالية، وبشكل واسع في إنشاء حقول طاقة الرياح.

وتعد كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية من الدول الناشطة في إنتاج الطاقة الكهربائية بطاقة الرياح ، إذ تعد ولاية تكساس الأمريكية الأولى في العالم، وتستغل مجموعة من حقول طاقة الرياح تبلغ قدرتها 10 ألاف ميغاواط، أي ربع مجموعة قدرة طاقة الرياح في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرف تكلفة إنشاء محطات طاقة الرياح انخفاضاً مستمراً إذ تصل إلى 1300 دولار، وتمتاز بمصاريف تشغيل وصيانة منخفضة بالمقارنة مع باقي تكنولوجيات إنتاج الطاقة الكهربائية.

ويواجه التوسع في استخدام طاقة الرياح صعوبات عدة، مثل تباين سرعة الرياح واتجاهها من وقت إلى آخر، ومن مكان إلى آخر، بسبب حركة الأرض والشمس والتضاريس الجغرافية وعوامل أخرى، مثل صعوبة حفظ الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها من هذا المصدر.

ت–الطاقة المائية: تعتبر المياه من المصادر القديمة التي استعملها الإنسان، من خلال الدواليب والطواحين التي تدار بقوة الماء من أجل الري وطحن الحبوب[5]، وتنشأ الطاقة المائية من حركة المياه المستمرة من خلال طاقة تدفق المياه أو سقوطها في حالة الشلالات (مساقط المياه) أو من تلاطم الأمواج في البحار، وبالتالي يمكن استغلالها وتحويلها إلى طاقة كهربائية، ومن

[1] موساوي رفيقة، موساوي زهية، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المدرسة العليا للإدارة والتسيير. تلمسان، ص 39. المقال في الموقع: www.asjp.cersit.dz12/11/2017.

[2] Abdelmadjid Amrani, L'Algérie, les Energies Vertes, l'Environnement et les Contraintes à son Développement Durable, Revue des sciences sociales et humaines Université de Batna N° 34, Jan 2016, p 34.

[3] تقرير منظمة **الإسكوا** حول طاقة الرياح الصادر في 2013، ص 02.

[4] Ramdani Lala, Gestion de l'énergie enjeux pour le développement durable, revu administration pour les recherches et les études, faculté économiques, université de Laghouat, Vol 04, sans année de publication p 18.

[5] Nichane Mohamed et Khalil Mohamed Anouar, Changements Climatiques et ressources en eau Algérie: vulnérabilité, impact et stratégie d'adaptations Algérien, Journal Of Arid Environnements, op.cit. p 57.

أجل هذه الغاية تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار، وتبنى السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من المياه تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة، وقد اعتمدت هذه الطاقة كل من النرويج، السويد، كندا والبرازيل[1].

كما تلعب طاقة المياه دوراً أساسياً، حيث أن إجمالي الطاقة المنتجة منها فاقت إنتاج الطاقة المنوية، ووصلت حوالي سدس الإنتاج العالمي للكهرباء في سنة 2007[2].

وتشير بيانات مركز أبحاث الطاقة النظيفة **إمبر** (Ember) إلى أن الطاقة الكهرومائية أسهمت بنحو 14% من إجمالي توليد الكهرباء عالميًا في عام 2023، لتحتل المرتبة الثالثة في المزيج العالمي بعد الفحم (35.4%)، والغاز الطبيعي (22.5%).

ث–طاقة الكتلة الحية: تتشكل الكتلة الحيوية من 85% من الحطب 13% مخلفات الحيوانات، 2% من مخلفات زراعية، ويذهب الجزء الأكبر منها للاستهلاك المنزلي في الأرياف كالطهي والتدفئة والتسخين[3]، واحتلت هذه الطاقة المركز الأول في العالم من بين مصادر الطاقة الأولية في نهاية العشرينيات من القرن الماضي، أما اليوم فهي تحتل المركز الرابع بعد البترول، الفحم والغاز الطبيعي، إذ تشكل ما نسبته 14% من احتياجات الطاقة في العالم، وتزداد أهمية الطاقة في الدول النامية حيث ترتفع تلك النسبة إلى حوالي 35% في تلك الدول.

وبالتالي أرى أن طاقة الكتلة الحيوية هي الطاقة الناتجة من المخلفات العضوية والحيوانية والنباتية، سواء كانت هذه المخلفات صلبة أم كانت صناعية أو زراعية فهي بالإمكان معالجة الكثير منها باستخدام التخمير البكتيري[4]، أو الإحراق الحراري، أو تحلل الكائنات الحية المجهرية، ويعطي كل نوع منتجاته الخاصة بهِ مثل الميثان، وهو مركب رئيسي لغاز الطهي والكحول والبخار والأسمدة الكيميائية السائلة[5].

ويعد الإيثانول (Ethanol) واحد من أفضل أنواع الوقود المستخلصة من الكتلة الحية وهو يستخرج من محاصيل الذرة أو السكر، وتجرى التجارب في هذا الشأن باستمرار لإيجاد وسائل اقتصادية لاستخدام الكتلة الحية في توليد الكهرباء[6]، ومن إحدى هذه الطرق تكون بحجز غاز الميثان المنطلق من المواد النباتية الذابلة، كذلك من المخلفات الحيوانية، ومن ثم استخدامه كوقود في المحركات البخارية، وهناك تجارب أخرى في استخدام الأخشاب في توليد الكهرباء، وهذا باستعمال البقايا الخشبية[7].

---

[1] موساوي رفيقة، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص 398.

[2] موكني سهيلة، الآثار الاقتصادية لمصادر الطاقة المتجددة في الج ا زئر وآفاقها المستقبلية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، مجلة مركز تنمية الطاقات المتجددة، العدد 02، 2015، ص 31.

[3] سحانين الميلود، التكنولوجيا النظيفة ودورها في حماية البيئة (حالة الجزائر) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة البيئة والسياحة جامعة الجزائر 03 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير 2010-2011.

[4] بوزيد سفيان، محمد عيسى محمد محمود، آليات تطوير وتنمية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم 2017/11/12 asjp.cerist.dz

[5] Escwa.un.org تعريف طاقة الكتلة الحية انظر لتقرير منظمة الإسكوا لسنة 2013، ص 03.

[6] سليمان كعوان، جابة أحمد، تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عنابة، العدد 14، 2015.

[7] بوكرة كميلية، عبد الوهاب شمام، طاقة الكتلة الحية بين إشكالية الأمن الطاقوي ومعضلة ارتفاع أسعار الغذاء.

ج– طاقة الحرارة الجوفية: ويقصد بها الحرارة المخزونة تحت سطح الأرض، وهي تزداد مع زيادة العمق، وتخرج من باطن الأرض عن طريق الاتصال الحراري الينابيع الساخنة والبراكين الثائرة ويمنك استغلالها بطرق التقنية المتوفرة بصورة اقتصادية، ويتجسد هذا النوع من الحرارة في الماء الساخن، والبخار الرطب والجاف، والصخور الساخنة وغيرها[1].

ويواجه هذا النوع من المصادر عدة مشاكل تتمثل في خطورة التعامل مع الحرارة المتسربة إلى سطح الأرض، تآكل المعدات والآلات المستخدمة في الحفر، للوصول إلى مكان الحرارة، لاسيما إذا كانت الحرارة المتولدة في صورة ماء أو بخار رطب، وأيضاً قلة نسبة الطاقة المستفاد منها.

الفرع الثالث: خصائص وتصنيفات الطاقات المتجددة:

تتميز الطاقات المتجددة بعدة خصائص جوهرية، أبرزها **الاستدامة** حيث تتجدد مواردها بشكل طبيعي، و**النظافة** لانخفاض أو انعدام الانبعاثات الضارة المصاحبة لاستخدامها، و**التنوع** في مصادرها وتطبيقاتها. ويمكن تصنيف هذه الطاقات بناءً على عدة معايير

1- **خصائص الطاقات المتجددة:**

تتجاوز أهمية **الطاقة المتجددة** كونها مجرد بديل لمصادر الطاقة التقليدية؛ إنما تمثل رؤية شاملة لمستقبل مستدام يراعي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية. فباعتبارها **طاقة دائمة لا تنضب**، مستمدة من قوى الطبيعة المتجددة كالرياح والشمس والمياه والحرارة الجوفية، تضمن استمرارية إمدادات الطاقة للأجيال القادمة دون استنزاف للموارد الطبيعية المحدودة.

وعلى الصعيد البيئي، تقدم الطاقة المتجددة نموذجًا فريدًا للطاقة **النظيفة الخالية من الشوائب والنفايات والمخلفات الضارة**. على عكس محطات الطاقة التقليدية التي تنفث الغازات الدفيئة والملوثات في الهواء والماء، فإن توليد الطاقة المتجددة لا ينتج عنه بشكل مباشر هذه الملوثات، مما يساهم في **الحفاظ على صحة الإنسان** وتقليل انتشار الأمراض المرتبطة بتلوث الهواء والماء. إنها **طاقة محافظة على البيئة** بامتياز، حيث لا تتسبب في **أي أضرار** جوهرية للنظم البيئية الطبيعية، بل تعمل على التخفيف من الآثار السلبية للطاقة التقليدية.

بالإضافة إلى الفوائد البيئية والصحية، تحمل الطاقة المتجددة في طياتها **إمكانيات اقتصادية واجتماعية هائلة**. يمثل قطاع الطاقات المتجددة محركًا قويًا لخلق **العديد من فرص العمل للعاطلين عنه** في مختلف مراحل السلسلة القيمة، بدءًا من التصنيع والتركيب والصيانة، وصولًا إلى البحث والتطوير والإدارة كما أن **تكلفتها** على المدى الطويل، تعتبر **بسيطة ومنخفضة مقارنةً مع بعض أنواع الطاقات الأخرى** التي تتطلب استثمارات ضخمة في استخراج الوقود ونقله ومعالجته، بالإضافة إلى التكاليف الباهظة لمعالجة الآثار البيئية.

[1] مخلفي أمينة، النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03/ 2011.

علاوة على ذلك، تساهم الطاقة المتجددة بشكل فعال في **خفض نسبة الكوارث الطبيعية الناتجة عن ظاهرة الانحباس الحراري**. من خلال تقليل إنبعاثات الغازات الدفيئة، تساعد في الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض والتغيرات المناخية المتطرفة التي تتسبب في الفيضانات والجفاف والأعاصير وحرائق الغابات. كما أنها **لا تتسبب في إنتاج الأمطار الحمضية المؤذية للنباتات** والتربة والمياه، والتي تعتبر من الآثار المدمرة لحرق الوقود الأحفوري.

تمتد فوائد الطاقة المتجددة لتشمل **حماية لمختلف أنواع الكائنات الحية، خاصة تلك المهددة بالانقراض**، والتي تتأثر سلبًا بتلوث البيئة وتدمير الموائل الناجم عن الأنشطة المرتبطة بالطاقة التقليدية. كما أنها تعمل على **حماية المياه الجوفية ومياه البحار والأنهار والثروة السمكية من التلوث والانقراض** الناتج عن التسربات النفطية والمخلفات الصناعية لمحطات الطاقة التقليدية.

وفي سياق الأمن الغذائي، تلعب الطاقة المتجددة دورًا متزايد الأهمية، حيث يمكن استخدامها في تشغيل أنظمة الري الحديثة، وتحلية المياه المالحة لأغراض الزراعة، وتوفير الطاقة اللازمة للصناعات الغذائية، مما يساهم بشكل مباشر في **تحقيق الأمن الغذائي** وتعزيز الاكتفاء الذاتي.

باختصار، تمثل الطاقة المتجددة خيارًا استراتيجيًا شاملًا يحقق التكامل بين الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، مما يجعلها حجر الزاوية في بناء مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة لكوكب الأرض وسكانه، ويمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

أ- الشمس هي المصدر الأساسي للطاقات المتجددة:

- الشمس هي المحرك الرئيسي لمعظم مصادر الطاقة المتجددة.
- الطاقة الشمسية: يتم تحويل ضوء الشمس مباشرة إلى كهرباء باستخدام الخلايا الشمسية.
- طاقة الرياح: تسخن الشمس الهواء، مما يخلق اختلافات في الضغط تتسبب في هبوب الرياح.
- الطاقة الكهرومائية: تعمل دورة المياه، التي تحركها الشمس، على توفير الطاقة الكهرومائية.
- الوقود الحيوي: تعتمد النباتات على ضوء الشمس لعملية التمثيل الضوئي، مما ينتج عنه مواد عضوية يمكن استخدامها كوقود.

ب- الطاقات المتجددة طاقات نظيفة:

- تعتبر الطاقات المتجددة "طاقات خضراء" لأنها لا تنتج انبعاثات غازات دفيئة أو ملوثات ضارة أخرى.
- هذا يساهم في الحد من تغير المناخ وتلوث الهواء، مما يجعلها خيارًا صديقًا للبيئة.

2- تصنيفات الطاقات المتجددة:

يمكن تصنيف مصادر الطاقة المتجددة بناءً على عدة معايير، ولكن التصنيف الأكثر شيوعًا يعتمد على مصدر الطاقة الأساسي. إليك تفصيل لهذه التصنيفات الرئيسية[1]:

أ- الطاقة الشمسية (Solar Energy):

تستمد الطاقة الشمسية من الإشعاع الكهرومغناطيسي المنبعث من الشمس. تعتبر الشمس مصدرًا هائلاً للطاقة، ويمكن استغلال هذه الطاقة بطرق متنوعة.

ب- **الطاقة الكهروضوئية (Photo-voltaics – PV)**: تعتمد على استخدام الخلايا الكهروضوئية المصنوعة من مواد شبه موصلة (مثل السيليكون) لتحويل ضوء الشمس مباشرة إلى كهرباء.

التطبيقات: أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية والتجارية، محطات الطاقة الشمسية الكبيرة، الآلات الحاسبة الشمسية، إضاءة الشوارع الشمسية، المركبات الشمسية.

ت- **الطاقة الشمسية الحرارية (Solar Thermal)**: تستخدم المرايا أو العدسات لتركيز ضوء الشمس لتسخين سائل (مثل الماء أو الزيت)، والذي بدوره ينتج بخارًا لتشغيل التوربينات والمولدات لإنتاج الكهرباء. يمكن استخدامها أيضًا لتسخين المياه والمباني بشكل مباشر.

التطبيقات: سخانات المياه الشمسية، تدفئة وتبريد المباني الشمسية، محطات الطاقة الشمسية المركزة (CSP) مثل أنظمة الأبراج الشمسية وأنظمة القطع المكافئة.

ث- **الطاقة الشمسية السلبية (Passive Solar)**: تعتمد على تصميم المباني والمناظر الطبيعية للاستفادة القصوى من ضوء الشمس للتدفئة والإضاءة الطبيعية وتقليل الحاجة إلى أنظمة التدفئة والتبريد الاصطناعية.

التطبيقات: تصميم النوافذ وتوجيهها، استخدام مواد ذات خصائص حرارية مناسبة، تصميم فتحات التهوية الطبيعية.

ج- طاقة الرياح (Wind Energy)[2]:

تستمد طاقة الرياح من الحركة الطبيعية للهواء الناتجة عن التسخين غير المتساوي لسطح الأرض. يتم تحويل الطاقة الحركية للرياح إلى طاقة ميكانيكية باستخدام توربينات الرياح، والتي بدورها يمكن أن تولد الكهرباء أو تستخدم لضخ المياه أو طحن الحبوب.

1- طاقة الرياح البرية (Onshore Wind): مزارع الرياح التي يتم إنشاؤها على اليابسة.

---

[1] (International Renewable Energy Agency IRENA): https://www.irena.org/solar

[2] https://www.irena.org/wind

2- طاقة الرياح البحرية (Offshore Wind): مزارع الرياح التي يتم إنشاؤها في المسطحات المائية الكبيرة، مثل البحار والمحيطات، حيث تكون سرعات الرياح غالبًا أعلى وأكثر ثباتًا.

3- طاقة الرياح الصغيرة (Small-Scale Wind): أنظمة توربينات رياح صغيرة تستخدم لتلبية احتياجات الطاقة الفردية أو المحلية.

ح- الطاقة الكهرومائية (Hydro-power)[1]:

تستمد الطاقة الكهرومائية من الطاقة الكامنة للمياه المتدفقة أو المتساقطة. يتم تحويل هذه الطاقة الميكانيكية إلى كهرباء باستخدام التوربينات والمولدات.

- **التصنيفات الفرعية:**
  - **محطات الطاقة الكهرومائية الكبيرة (Large Hydro-power)**: عادة ما ترتبط ببناء السدود الكبيرة لتخزين المياه وإنتاج كميات كبيرة من الكهرباء.
  - **محطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة (Small Hydro-power)**: أنظمة أصغر لا تتطلب عادةً بناء سدود كبيرة ويمكن أن تعمل بنظام جريان الأنهار.
  - **الطاقة الكهرومائية الضخ والتخزين (Pumped Hydro Storage – PHS)**: نظام لتخزين الطاقة عن طريق ضخ المياه إلى خزان أعلى في أوقات انخفاض الطلب على الكهرباء وإطلاقها لتوليد الكهرباء في أوقات الذروة.

خ- طاقة الكتلة الحيوية (Bio-mass Energy)[2]:

تستمد طاقة الكتلة الحيوية من المواد العضوية المشتقة من النباتات والحيوانات. يمكن حرق هذه المواد مباشرة لإنتاج الحرارة أو تحويلها إلى وقود سائل أو غازي لإنتاج الكهرباء أو الطاقة الميكانيكية.

- **التصنيفات الفرعية:**
  - **الكتلة الحيوية الصلبة:** الخشب، رقائق الخشب، قشور الحبوب، مخلفات المحاصيل، السماد المجفف.
  - **الوقود الحيوي السائل**: الإيثانول (من قصب السكر والذرة)، الديزل الحيوي (من الزيوت النباتية والدهون الحيوانية).
  - **الغاز الحيوي (Bio-gas)**: ينتج عن التحلل اللاهوائي للمواد العضوية في المدافن أو مفاعلات الغاز الحيوي.

د- الطاقة الحرارية الأرضية (Geothermal Energy):

- الوصف: تستمد الطاقة الحرارية الأرضية من الحرارة الطبيعية الموجودة داخل الأرض. يمكن استغلال هذه الحرارة لتوليد الكهرباء أو لتسخين وتبريد المباني بشكل مباشر.

[1] IRENA : https://www.irena.org/hydropower

[2] IRENA :https://www.irena.org/biomass

- **التصنيفات الفرعية:**

  - محطات الطاقة الحرارية الأرضية (Geothermal Power Plants): تستخدم البخار أو الماء الساخن الموجود في باطن الأرض لتشغيل التوربينات والمولدات.
  - مضخات الحرارة الحرارية الأرضية (Geothermal Heat Pumps): تستخدم درجة الحرارة الثابتة للأرض على عمق ضحل لتوفير تدفئة وتبريد فعال للمباني.
  - التدفئة المباشرة الحرارية الأرضية (Direct-Use Geothermal): استخدام المياه الساخنة من باطن الأرض مباشرة للتدفئة (المنازل، الدفيئات الزراعية)، والاستخدامات الصناعية، والاستشفاء.

ذ- طاقة المحيطات (Ocean Energy)[1]:

تستمد طاقة المحيطات من مصادر مختلفة مرتبطة بحركة المياه في المحيطات والبحار. لا تزال هذه التكنولوجيا في مراحل تطويرية مقارنة بالمصادر الأخرى.

- **التصنيفات الفرعية:**

1- طاقة الأمواج (Wave Energy): تستغل الطاقة الحركية للأمواج السطحية.

2- طاقة المد والجزر (Tidal Energy): تستغل الطاقة الكامنة والحركية الناتجة عن ارتفاع وانخفاض المد والجزر.

3- طاقة تيارات المحيط (Ocean Current Energy): تستغل الطاقة الحركية لتيارات المحيط المستمرة.

4- الطاقة الحرارية للمحيطات (Ocean Thermal Energy Conversion - OTEC): تستغل الفرق في درجة الحرارة بين المياه السطحية الدافئة والمياه العميقة الباردة.

5- طاقة التدرج الملحي (Salinity Gradient Energy): تستغل الفرق في تركيز الملح بين مياه البحر والمياه العذبة.

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار بالطاقات المتجددة[2]

إن العلاقة بين الاستثمار وقطاع الطاقات المتجددة هي علاقة تكاملية وحيوية لتحقيق تحول عالمي نحو نظام طاقة مستدام. يمكن تفصيل هذه العلاقة وتعميقها مع ذكر المصادر كما يلي:

[1] IRENA :https://www.irena.org/ocean

[2] United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) تعتبر الاتفاقيات والإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ دليلاً على الأهمية القصوى للاستثمار في الطاقة المتجددة لتحقيق أهداف المناخ العالمية.

1- **تمويل المشاريع (Project Financing):**

يعتبر الاستثمار بمثابة الشريان الحيوي الذي يغذي دورة حياة مشاريع الطاقة المتجددة بأكملها. بدءًا من مراحل البحث والتطوير الأولية، مرورًا بالتصميم الهندسي، وشراء الأراضي والمعدات، وعمليات الإنشاء والتركيب المعقدة، وصولًا إلى مراحل التشغيل والصيانة الدورية. تتطلب كل مرحلة من هذه المراحل تدفقات مالية كبيرة لضمان إنجاز المشروع بكفاءة وفعالية. يشمل التمويل أنواعًا مختلفة من الاستثمارات، سواء كانت عامة (من الحكومات وصناديق الثروة السيادية) أو خاصة (من الشركات الخاصة، والمستثمرين المؤسسيين، والأفراد)، بالإضافة إلى القروض والتسهيلات الائتمانية من البنوك والمؤسسات المالية.

2- **دفع الابتكار التكنولوجي (Driving Technological Innovation):**

لا يقتصر دور الاستثمار على تمويل المشاريع القائمة، بل يمتد ليشمل دعم البحث والتطوير الذي يقود إلى ابتكارات تكنولوجية جذرية في قطاع الطاقة المتجددة. يوجه المستثمرون رؤوس الأموال نحو الشركات الناشئة والمؤسسات البحثية التي تعمل على تطوير مواد جديدة أكثر كفاءة للخلايا الشمسية، وتوربينات رياح ذات قدرة إنتاجية أعلى، وتقنيات تخزين طاقة متقدمة (مثل البطاريات وحلول الهيدروجين الأخضر)، وحلول شبكات ذكية لإدارة تدفق الطاقة المتجددة بشكل فعال. هذه الابتكارات تؤدي إلى تحسين أداء تقنيات الطاقة المتجددة، وزيادة موثوقيتها، وتقليل تكاليف إنتاجها وتشغيلها على المدى الطويل، مما يجعلها أكثر تنافسية مع مصادر الطاقة التقليدية القائمة على الوقود الأحفوري.

3- **تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل (Stimulating Economic Growth and Job Creation):**

يتجاوز تأثير الاستثمار في الطاقة المتجددة قطاع الطاقة نفسه ليساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي الشامل وخلق فرص عمل جديدة ومتنوعة. تنشأ صناعات جديدة مرتبطة بتصنيع مكونات الطاقة المتجددة (مثل الألواح الشمسية، وتوربينات الرياح، والبطاريات)، وتتوسع الصناعات القائمة لدمج حلول الطاقة المتجددة في عملياتها. يخلق قطاع الطاقة المتجددة فرص عمل في مجالات التصنيع، والتركيب، والصيانة، والتخطيط، والهندسة، والبحث والتطوير، والإدارة المالية، والقانون. هذه الوظائف غالبًا ما تكون ذات مهارات عالية وتساهم في زيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة. علاوة على ذلك، يقلل الاستثمار في الطاقة المتجددة من الاعتماد على استيراد الوقود الأحفوري، مما يحسن الميزان التجاري ويوفر العملات الأجنبية، ويعزز أمن الطاقة الوطني.

4- **دعم أهداف الاستدامة والمناخ (Supporting Sustainability and Climate Goals):**

يعتبر الاستثمار في الطاقة المتجددة حجر الزاوية في الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) والهدف الثالث عشر (العمل المناخي). من خلال توفير بدائل نظيفة ومستدامة للوقود

الأحفوري، يساهم الاستثمار في الطاقة المتجددة في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة لتغير المناخ، وتحسين جودة الهواء، والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. يساعد التحول نحو نظام طاقة متجدد في بناء مستقبل أكثر مرونة واستدامة بيئيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

5- تعزيز أمن الطاقة (Enhancing Energy Security):

يساهم الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة المحلية بشكل كبير في تعزيز أمن الطاقة على المستوى الوطني والإقليمي. من خلال تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد، تصبح الدول أقل عرضة لتقلبات أسعار الوقود العالمية الناتجة عن العوامل الجيوسياسية والاقتصادية. يمكن أن توفر الطاقة المتجددة المنتجة محليًا إمدادات طاقة أكثر استقرارًا وموثوقية، وتحمي الاقتصادات من الصدمات الناجمة عن اضطرابات الإمدادات العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الاستثمار في الطاقة المتجددة إلى تطوير صناعات محلية جديدة، مما يزيد من الاكتفاء الذاتي ويقلل من تدفقات العملة الأجنبية الخارجة لشراء الوقود.

الفرع الأول: أهمية الاستثمار كمحرك لتطوير قطاع الطاقات المتجددة[1]

لا يمكن تصور تطور ونمو قطاع الطاقات المتجددة بمعزل عن الاستثمارات الضخمة والمتواصلة التي تضخ فيه. فالاستثمار ليس مجرد توفير للأموال، بل هو قوة دافعة متعددة الأوجه تعمل على تحويل الأفكار والتكنولوجيات الواعدة إلى واقع ملموس يساهم في تلبية احتياجات الطاقة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يمكن تفصيل أهمية الاستثمار كمحرك لتطوير هذا القطاع الحيوي في النقاط التالية، مع الإشارة إلى مصادر علمية تدعم هذه الأهمية:

1. تحويل البحث والتطوير إلى تطبيقات عملية:

غالبًا ما تنطلق الابتكارات في مجال الطاقات المتجددة من المختبرات ومراكز البحث العلمي. لكن تحويل هذه الاكتشافات إلى تقنيات قابلة للتطبيق على نطاق واسع يتطلب استثمارات كبيرة في مراحل الهندسة والتصميم والتصنيع التجريبي والتسويق. يوفر الاستثمار رأس المال اللازم لتوسيع نطاق التقنيات الناشئة، وتحسين كفاءتها، وتقليل تكاليف إنتاجها، مما يجعلها جاهزة للتطبيق العملي والمساهمة في مزيج الطاقة.

2. بناء البنية التحتية اللازمة:

يتطلب نشر مشاريع الطاقة المتجددة على نطاق واسع إنشاء بنية تحتية ضخمة تشمل محطات توليد الطاقة (الشمسية، الرياح، الكهرومائية، إلخ)، وشبكات النقل والتوزيع الكهربائية، وأنظمة تخزين الطاقة (مثل البطاريات وشبكات

[1] IRENA (International Renewable Energy Agency .(2023) .(*Renewable Energy and Jobs – Annual Review 2023*

الضخ والتخزين الكهرومائية)، ومرافق التصنيع والصيانة. يوفر الاستثمار الأموال الضرورية لتخطيط وتصميم وإنشاء هذه البنية التحتية المعقدة، والتي تعتبر أساسية لدمج الطاقة المتجددة في نظام الطاقة القائم وتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء النظيفة.

3. **تحقيق وفورات الحجم وتقليل التكاليف:**

مع زيادة الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة، يزداد حجم الإنتاج للمكونات والتجهيزات اللازمة (مثل الألواح الشمسية وتوربينات الرياح). يؤدي هذا إلى تحقيق وفورات الحجم (economies of scale)، حيث ينخفض متوسط تكلفة الإنتاج مع زيادة الكمية المنتجة. كما أن الاستثمار المستمر يشجع على تحسين عمليات التصنيع وزيادة كفاءة سلسلة التوريد، مما يساهم بشكل كبير في تقليل التكاليف الإجمالية لإنتاج الطاقة المتجددة وجعلها أكثر تنافسية مع مصادر الطاقة التقليدية.

4. **إرسال إشارات قوية للسوق وتحفيز المزيد من الاستثمار:**

عندما تقوم الحكومات والقطاع الخاص بضخ استثمارات كبيرة في قطاع الطاقات المتجددة، فإن ذلك يرسل إشارة قوية إلى السوق بشأن الأهمية المتزايدة لهذا القطاع والفرص الهائلة التي ينطوي عليها. هذه الإشارة الإيجابية تحفز المزيد من الاستثمارات من جهات أخرى، مما يخلق حلقة حميدة من النمو والتوسع. كما أن الاستثمارات الحكومية في البحث والتطوير والحوافز المالية تقلل من المخاطر الأولية وتجذب استثمارات القطاع الخاص على نطاق أوسع.

5. **خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي:**

يؤدي الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة وصناعاتها المرتبطة بها إلى خلق فرص عمل جديدة في مختلف مراحل سلسلة القيمة، بدءًا من التصنيع والتركيب والتشغيل والصيانة وصولًا إلى البحث والتطوير والإدارة المالية. هذا يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وتقليل معدلات البطالة. كما أن تطوير صناعات الطاقة المتجددة المحلية يمكن أن يقلل من الاعتماد على استيراد الوقود الأحفوري، مما يوفر العملات الأجنبية ويعزز أمن الطاقة الوطني.

الفرع الثاني: دور الطاقات المتجددة كفرصة استثمارية مستدامة[1]

لم تعد الطاقات المتجددة مجرد بديل صديق للبيئة لمصادر الطاقة التقليدية، بل تحولت إلى فرصة استثمارية مستدامة ذات جاذبية متزايدة على الصعيد العالمي. يرجع هذا التحول إلى عدة عوامل تجعل الاستثمار في هذا القطاع خيارًا استراتيجيًا طويل الأجل:

[1] BloombergNEF: تحليلات وبيانات حول أسواق الطاقة النظيفة والاستثمار فيها (https://www.bnef.com/).

1. النمو الهائل في الطلب العالمي على الطاقة النظيفة:

يشهد العالم تحولًا متسارعًا نحو الطاقة النظيفة مدفوعًا بالوعي المتزايد بتغير المناخ، والالتزامات الدولية بخفض الانبعاثات، والسياسات الحكومية الداعمة للطاقة المتجددة. هذا يخلق طلبًا متزايدًا على تكنولوجيات الطاقة الشمسية، والرياح، والطاقة المائية، والكتلة الحيوية، والطاقة الحرارية الأرضية، وغيرها، مما يوفر سوقًا واسعًا وفرص نمو هائلة للمستثمرين.

2. التطور التكنولوجي المستمر وانخفاض التكاليف:

يشهد قطاع الطاقات المتجددة تطورًا تكنولوجيًا بوتيرة سريعة، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة التقنيات وتحسين أدائها وانخفاض تكاليف إنتاجها وتشغيلها. على سبيل المثال، انخفضت تكلفة إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، مما جعلهما أكثر تنافسية مع مصادر الطاقة التقليدية. هذا الاتجاه يجعل الاستثمار في الطاقات المتجددة أكثر جاذبية من الناحية الاقتصادية.

3. الدعم الحكومي والحوافز التنظيمية:

تقدم العديد من الحكومات حول العالم دعمًا قويًا لقطاع الطاقات المتجددة من خلال سياسات وتشريعات وحوافز متنوعة، مثل التعريفات التفضيلية، والإعفاءات الضريبية، والمنح، والقروض الميسرة، والمزاد العلني للمشاريع. تهدف هذه الإجراءات إلى تسريع وتيرة نشر الطاقة المتجددة وتحقيق أهداف الطاقة والمناخ، مما يقلل من المخاطر ويزيد من جاذبية الاستثمار في هذا القطاع.

4. المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يتماشى الاستثمار في الطاقات المتجددة بشكل مباشر مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وخاصة الهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) والهدف الثالث عشر (العمل المناخي). من خلال توفير طاقة نظيفة ومستدامة، يساهم هذا الاستثمار في الحد من تلوث الهواء وتغير المناخ، وتحسين الصحة العامة، وتوفير فرص الحصول على الطاقة في المناطق النائية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. هذا البعد الأخلاقي والاستدامي يجذب المستثمرين الذين يبحثون عن تأثير إيجابي بالإضافة إلى العوائد المالية.

5. تعزيز أمن الطاقة وتنويع مصادرها:

يقلل الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة المحلية من الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد، مما يعزز أمن الطاقة ويحمي الاقتصادات من تقلبات أسعار الوقود العالمية والاضطرابات الجيوسياسية. كما يساهم في تنويع مزيج الطاقة، مما يزيد من مرونة النظام ويقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر واحد للطاقة.

الفرع الثالث: الأهداف المشتركة لتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة

إن تشجيع الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة يرتكز على تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة التي تتلاقى لخدمة التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. يمكن تلخيص هذه الأهداف الرئيسية مع ذكر أهم المصادر الحديثة كما يلي:

1. **تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs):**

يعتبر الاستثمار في الطاقات المتجددة أداة حيوية لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وخاصة الهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) و الهدف الثالث عشر (العمل المناخي). كما يساهم في تحقيق أهداف أخرى مثل الهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات مستدامة) من خلال توفير طاقة نظيفة للمدن، و الهدف الثاني عشر (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) من خلال تعزيز أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة للطاقة.

2. **مكافحة تغير المناخ وتقليل الانبعاثات الكربونية:**

يمثل قطاع الطاقة تقليديًا أحد أكبر مصادر انبعاثات الغازات الدفيئة. يشجع الاستثمار في الطاقات المتجددة على التحول من الوقود الأحفوري الملوث إلى مصادر طاقة نظيفة لا تنتج انبعاثات كربونية كبيرة أثناء التشغيل. هذا يساهم بشكل مباشر في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتخفيف آثار تغير المناخ المدمرة.

3. **تعزيز أمن الطاقة وتنويع مصادرها:**

الاعتماد الكبير على مصادر الطاقة الأحفورية المستوردة يجعل الدول عرضة لتقلبات الأسعار والاضطرابات الجيوسياسية. يشجع الاستثمار في الطاقات المتجددة المحلية على تنويع مزيج الطاقة وتقليل الاعتماد على مصادر خارجية، مما يعزز أمن الطاقة ويجعل الاقتصادات أكثر مرونة في مواجهة التحديات العالمية.

4. **تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل:**

يساهم الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة في خلق صناعات جديدة وفرص عمل في مجالات التصنيع والتركيب والصيانة والبحث والتطوير. كما أنه يحفز الابتكار التكنولوجي ويجذب الاستثمارات الأخرى، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام وتنويع مصادر الدخل.

5. **تحسين الصحة العامة وتقليل الآثار البيئية السلبية:**

حرق الوقود الأحفوري يطلق ملوثات ضارة في الهواء والماء، مما يؤدي إلى مشاكل صحية وتدهور البيئة. يشجع الاستثمار في الطاقات المتجددة على استخدام مصادر طاقة أنظف تقلل من هذه الآثار السلبية، مما يحسن جودة الهواء والماء ويحمي صحة الإنسان والنظم البيئية.

المبحث الثاني: الأسس القانونية والتنظيمية للاستثمار في الطاقات المتجددة

لكي ينمو قطاع الطاقات المتجددة بشكل قوي ومستمر، نحتاج إلى وضع قواعد وقوانين واضحة وثابتة تشجع الإنسان والشركات على استثمار أموالهم في هذا المجال المهم. هذه القواعد تهدف إلى تحقيق توازن عادل بين ما يريده المستثمرون وما تطمح إليه دولتنا من حيث الحصول على طاقة نظيفة والحفاظ على بيئتنا.

المطلب الأول: المبادئ الأساسية والضمانات القانونية والاتفاقية للاستثمار في الجزائر

يرتكز الاستثمار على مبادئ وضمانات من شأنها تحفيز المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء وبعث الطمأنينة لديهم، وعليه سنقسم هذا المطلب إلى قسمين، المبادئ الأساسية للاستثمار في الجزائر في القسم الأول، الضمانات التشريعية للاستثمار في الجزائر قسماً ثانياً.

الفرع الأول: المبادئ الأساسية للاستثمار في الجزائر

من أجل تعزيز الثقة في المنظومة التشريعية للاستثمار فقد نص قانون الاستثمار الجديد رقم 18-22[1] على عدة حقوق لصالح المستثمرين من خلال تكريس مبدأ حرية الاستثمار (1) وضمان الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات (2).

1- ضمان حرية الاستثمار

إن حرية الاستثمار في الجزائر بما لا يتعارض مع القانون، حق مكفول دستوريا لذلك سنتعرض لتعريف الحرية، وبعدها للاستثناءات والقيود الواردة عنها.

أ- مفهوم حرية الاستثمار :

يقصد بحرية الاستثمار عامة أن كل شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي، له كامل الحرية في ممارسة نشاطه الاستثماري، سواء كان تجاري أو صناعي أو خدماتي، في مناخ تسوده المنافسة الحرة والنزيهة، في ظل تكافؤ الفرص بين جميع الفاعلين الاقتصاديين، كما تضم حرية الاستثمار، حرية العمل والاستغلال والتعاقد، في ظل احترام المنفعة العامة وضرورة الالتزام بضوابط النظام العام، مما يسمح للسلطات العمومية من التدخل في المجال الاقتصادي دون المساس بهذه الحرية المكفولة دستوريا.[2]

[1] القانون رقم 18-22، المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443، الموافق لـ 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، المؤرخ في 28 يوليو 2022.

[2] عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص 189.

لقد كان ومازال مبدأ حرية الاستثمار من أهم المبادئ الكبرى للاستثمار في الجزائر حيث تبوأ هذا المبدأ مكانة كبيرة سواء في إطار الدساتير أو في النصوص التشريعية المتعاقبة للاستثمار فقد تم النص على مبدأ حرية الاستثمار لأول مرة في الجزائر في المرسوم التشريعي رقم 93-12 حيث نصت المادة 3 منه في الفقرة 1 على أنه: " تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة".[1]

إن تكريس مبدأ حرية الاستثمار بصورة صريحة كان بموجب المادة 37 من دستور 1996 التي جاء فيها: "حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون".

والملاحظ من نص المادة أنها أقرت مبدأ حرية التجارة والصناعة الذي يعد من ركائز اقتصاد السوق ومبادئ الاقتصاد اللبرالي التي تبنتها الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي شرعت فيها منذ عام 1988، كما أن نص المادة جاء مطلقا لم يميز بين المستثمر الجزائري والأجنبي بشأن الاستفادة من هاته الحرية.[2]

التعديل الدستوري لسنة 2016، والتعديل الذي لحقه سنة 2020 بنص المادة 61 منه التي أقرت أن "حرية التجارة والاستثمار والمقاولة مضمونة وتمارس في إطار القانون"[3].

فالمشرع الجزائري يسعى من خلال كل تعديل دستوري إلى التوسع في مجال مبدأ حرية الاستثمار والتجارة ليستقر على الشكل الجديد وهو المقاولة وهذا لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر وتطبيقا للمبادئ العالمية التي تتضمنها الاتفاقيات الدولية.

أما بخصوص القوانين الخاصة بالاستثمار فقد ركزت على هذا المبدأ بداية بالقانون 93-12 الخاص بترقية الاستثمار كما أشرنا سابقا، والذي تلاه الأمر 01-03 الخاص بتطوير الاستثمار ثم القانون 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، وصولا إلى قانون الاستثمار 22-18 الحالي ساري المفعول.

ومما تجدر الإشارة إليه أن مبدأ حرية الاستثمار بالرغم من كونه مبدأ جوهري للاستثمار ، إلا أنه لم يتم شرحه ولا توضيحه في ظل كل النصوص السابقة للاستثمار باستثناء القانون الحالي 22-18 حيث عمد المشرع الجزائري لشرح المستفيدين من هذه الحرية دون وضع مفهوم للمبدأ.

فقد ورد في نص المادة 3 منه على أنه: " يرسخ هذا القانون المبادئ الآتية:

حرية الاستثمار: كل شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أو أجنبيا، مقيم أو غير مقيم يرغب في الاستثمار، هو حر في اختيار استثماره وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما.

---

[1] المرسوم التشريعي رقم 12-93، المتعلق بترقية الاستثمار، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، المؤرخ في 31 ديسمبر 1993.

[2] عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمارات والأنشطة العادية وقطاع المحروقات، دار الخلدونية، الجزائري 2006، ص 577، التعديل الدستوري لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 4422، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020.

[3] التعديل الدستوري لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 82 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020.

الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات".[1]

وما نستنتجه من خلال المادة السالفة الذكر أن باب الاستثمار في الجزائر مفتوح على مصراعيه لكل الأشخاص سواء كانوا معنويين أو طبيعيين، وطنيين أو أجنبيين، مقيمين أو غير مقيمين في الجزائر.

وبخصوص المقيم وغير المقيم، فقد عرفتهما المادة 125 من قانون النقد والقرض رقم 03-11 كما يلي:

المقيم: هو كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية في الجزائر أي كل جزائري أو أجنبي يقوم بممارسة نشاط الإنتاج أو التوزيع أو الاستثمار داخل التراب الجزائري.

غير المقيم: كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية خارج الجزائر.[2]

وتعزيزا لضمان حرية الاستثمار الأجنبي، حرصت الجزائر على إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمار ومن بينها الاتفاقية المنشئة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2 ، والتي أشارت في ديباجتها، إلى دعمها لحرية الاستثمار الأجنبي في الدول النامية بواسطة رفع المخاوف المتعلقة بالمخاطر غير التجارية.

كما ورد ضمن اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي حيث نصت المادة الأولى من الفصل الثاني تحت عنوان معاملة الاستثمار : " يشجع كل بلد من بلدان اتحاد المغرب العربي وفي إطار أحكامه انتقال رؤوس الأموال المملوكة لمواطني الدول الأخرى للاتحاد إليه، ويشجع فيه بحرية في كافة المجالات غير الممنوعة على مواطني البلد المضيف وغير المقصورة عليهم".[3]

كما تجدر الإشارة في موضوع حرية الاستثمار أن المشرع الجزائري قد ألغى شرط الشريك الجزائري بنسبة 51 الذي فرضه قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي كان يعد عائقا كبيرا أمام المستثمر الأجنبي، فقد خسرت الجزائر الكثير من خلال هذا الشرط، حيث تم إلغاؤه في المادة 49 من القانون 2017-2018 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، والتي نصت على أنه: "باستثناء أنشطة شراء وبيع المنتجات وتلك التي تكتسي طابعا استراتيجيا التابعة للقطاعات المحددة في المادة 50 أدناه، التي تظل خاضعة لمشاركة المساهمين الوطنيين المقيمين بنسبة 51%، فإن أي نشاط آخر لإنتاج السلع والخدمات مقترح للاستثمار الأجنبي دون الالتزام بالشراكة من طرف محلي".[4]

أما القطاعات المستثناة من المادة السالفة الذكر فقد وردت في نص المادة التي تليها من القانون 07-20 وهي القطاعات التي تكتسي الطابع الاستراتيجي:

---

[1] المادة 3 القانون 18-22، مرجع سابق.

[2] الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، المؤرخ في 27 غشت 2003.

[3] المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990، المتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية للتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 06 المؤرخ في 06 فبراير 1991.

[4] المادة 49 من القانون رقم 07-20 المؤرخ في 04 يونيو 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، المؤرخ في 04 يونيو 2020.

استغلال القطاع الوطني للمناجم، وكذا أي ثروة جوفية أو سطحية متعلقة بنشاط استخراج على السطح أو تحت الأرض، باستثناء محاجر المواد غير المعدنية المنبع لقطاع الطاقة وأي نشاط آخر يخضع لقانون المحروقات، وكذا استغلال شبكة توزيع ونقل الطاقة الكهربائية بواسطة الأسلاك، والمحروقات الغازية، أو السائلة بواسطة الأنابيب العلوية أو الجوفية.

الصناعات المبادر بها أو المتعلقة بالصناعات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني، خطوط السكك الحديدية والموانئ والمطارات.

الصناعات الصيدلانية، باستثناء الاستثمارات المرتبطة بتصنيع المنتجات الأساسية المبتكرة ذات القيمة المضافة العالية، والتي تتطلب تكنولوجيا معقدة ومحمية، الموجهة للسوق المحلية وللتصدير.[1]

ب- الاستثناءات الواردة على مبدأ حرية الاستثمار :

إن مبدأ حرية التجارة والاستثمار ليس مطلقا وإنما هو حرية منظمة بهدف حماية النظام العام فالمشرع قد خول للقانون تنظيم شروط ممارسة التجارة والاستثمار وأي حد منها أو منع لها يجب أن يجد مصدره القانون وهو ما تضمنته المادة 61 من دستور 2020. فبناء على ذلك يمكن للسلطة العامة التدخل بتنظيم بعض الأنشطة الاقتصادية نظرا لخصوصيتها فلا يسمح بممارستها إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق أو اعتماد تمنحه السلطات المختصة:[2]

وكما ورد في نص المادة 15 من قانون الاستثمار 22-18 على أنه يجب على المستثمر أن يلتزم بما يأتي:

ر- السهر على احترام التشريع المعمول به والمعايير، لاسيما منها تلك المتعلقة بحماية البيئة والصحة العمومية والمنافسة، والعمل وشفافية المعلومات المحاسبية والجبائية والمالية.

ز- تقديم كل المعلومات الضرورية التي تطلبها الإدارة لمتابعة وتقييم تنفيذ أحكام هذا القانون".[3]

من خلال نص المادة يتضح لنا أن المشرع الجزائري وضع قيود على حرية الاستثمار تتمثل فيما يلي:

1- **حماية البيئة:** ورد في نص المادة 64 من دستور سنة 2020 على أنه: " للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة، يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة "

من خلال نص المادة يتضح أن حماية البيئة حق مكفول دستوريا، فيهدف حماية البيئة اشتراط المشرع إدراج البعد البيئي في إنجاز المشاريع الاستثمارية لتحقيق التنمية المستدامة والتي تهدف بدورها إلى التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية

[1] المادة 50 القانون 07-20 المؤرخ في 04 يونيو 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، المؤرخ في 04 يونيو 2020.

[2] نور الدين بن حميدوش، الإطار القانوني لممارسة الانشطة التجارية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر 2015-2016، ص 232.

[3] المادة 15، القانون 18-22، المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443، الموافق لـ 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، المؤرخ في 28 يوليو 2022.

قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية ".[1]

وحماية البيئة يمكن أن يكون بصورة قبلية أو بعدية، فبالنسبة للأولى تكون من خلال دراسة مدى تأثير المشروع الاستثماري على البيئة لاتخاذ التدابير الضرورية للوقاية وحماية البيئة أو من خلال الترخيص باستعمال المنشآت والمؤسسات المصنفة.

أما الصورة الثانية للرقابة فهي بعدية تهدف إلى معاقبة الأنشطة المضرة بالبيئة أو على الأقل التقليل من آثارها على البيئة من خلال تكريس الجباية الإيكولوجية أو فرض عقوبات على المستثمر الذي يحدث أضرار بالبيئة. فبالنسبة للجباية الإيكولوجية تم فرض أول رسم بيئي في الجزائر بموجب المادة 225 من القانون رقم 222-2003 المتضمن قانون المالية لسنة 1992 حيث نصت على: يؤسس رسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة . أما العقوبات التي يمكن فرضها على المستثمر الذي قد يحدث أضرار بالبيئة فيمكن أن تكون عقوبات إدارية كالإنذار، الوقف المؤقت للنشاط الغلق النهائي للمؤسسة سحب الرخصة.

كما يمكن أن تكون جزائية وقد تضمنتها المواد من 81 إلى 110 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.[2]

2-حماية الصحة العمومية:

كما سبق وأن ذكرنا أن المادة 15 من قانون الاستثمار18-22 تضمنت أنه يجب على المستثمر أن يحترم معايير الصحة العمومية.

3- ضمان الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات

حتى تتجسد ثقة المستثمر في المنظومة القانونية للاستثمار وجب تحقيق الشفافية والمساواة.

1. مبدأ الشفافية :

بعد التطور الكبير الذي شهده مجال الرقمنة ونشر المعلومات ظهر مفهوم مصطلح الشفافية لغرض استفادة كافة شرائح المجتمع وإطلاعهم على كافة أساليب التعامل مع مختلف الهيئات الفاعلة في المجتمع من إدارات أو مؤسسات، وهو من المبادئ الجوهرية التي أقحمت في مجال القانون وقد توسع إدراج مبدأ الشفافية إلى عدة مجالات منها المجال الاقتصادي لأهميته من خلال تمكين المتعاملين الاقتصاديين بالاطلاع على كافة الوثائق والإجراءات الخاصة بممارسة نشاطهم من قبل كل الإدارات التي تشرف على رقابة ومراقبة هؤلاء المتعاملين من خلال الابتعاد عن أسلوب السرية والغموض في التعامل.

[1] المادة 4 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، المؤرخ في 20 يوليو 2003.
[2] القانون رقم 03-10، مرجع سابق.

ومبدأ الشفافية في مجال الاستثمار يعتبر ضمانة أساسية بالنسبة للمستثمر، ويعتبر من المبادئ الكبرى التي تنادي بتطبيقه المنظمات الدولية في كافة المجالات.[1]

وقد حرصت الجزائر بصفة خاصة على هذا المبدأ من خلال الشروع في رقمنة كل القطاعات والوصول إلى إدارة رقمية في كل المجالات، حيث ركز المشرع الجزائري على مبدأ الشفافية في مجال الاستثمار وذلك من خلال نص المادة 3 من قانون الاستثمار 22-18 فمبدأ الشفافية يعتبر ضمانة أساسية بالنسبة للمستثمر من خلال المعاملة المنصفة والعادلة، وهذا في كل مراحل نشاط الاستثمار، وخصوصا في حالة تسوية الخلافات عن طريق التحكيم التجاري الدولي.[2]

وهذا حرصا من المشرع على التطبيق الفعلي لهذا المبدأ عن طريق المنافسة الشريفة والشفافية في دراسة ملفات الاستثمار وتحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية.

2. **مبدأ المساواة:**

لقد كرس المشرع الجزائري مبدأ المعاملة المنصفة والعادلة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب من جهة وبين المستثمرين الأجانب فيما بينهم من جهة أخرى.[3]

حيث تم النص على مبدأ المساواة في القوانين الداخلية المنظمة للاستثمار، كما تم الإشارة إليه في الاتفاقيات المنظمة للاستثمارات، فتذهب الاتفاقيات الثنائية خصوصا إلى أن يعامل المستثمر الأجنبي معاملة لا تقل عن تلك الممنوحة لنظيره الوطني.[4]

فقد ورد في نص المادة 38 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والواجبات فيما يتصل بالاستثمار".[5]

كما تبنته جميع قوانين الاستثمار اللاحقة لاسيما الأمر ، 03-10 و القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار حيث نصت المادة 21 منه على أنه : مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية، يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم.[6]

---

[1] ارزيل الكاهنة، نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022، المجلة التقنية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 17، العدد 2022/02، ص 53.

[2] De Nateuil Amaud, La transparence en droit international, réflexions sul'exigence encore incertaine, Ammuaire Française de droit international, CNRC, Edition, Paris 2015, P 810.

[3] كمال عليوشقربوع، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص 63.

[4] زروال معزوزة، الضمانات القانونية للاستثمار في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان 2015-2016، ص 369.

[5] المادة 38 القانون 12-93، مرجع سابق.

[6] المادة 21 القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 غشت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، المؤرخ في 03 غشت 2016.

كما أكد عليه قانون الاستثمار 22-18 في المادة الثالثة منه على أنه: "يرسخ هذا القانون المبادئ الآتية:

س-حرية الاستثمار.

ش-الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات.

إذ تبنى المشرع نظام قانوني تمييزي يخدم مصلحة المستثمر الأجنبي، حيث يتميز بالحرية وكذلك بالمساواة في المعاملة، ولهذا كرس المشرع ضمانة أخرى تعتبر من بين أهم الضمانات والحوافز التي تساهم في توفير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي أي إقرار نظام قانوني واحد على كلا الطرفين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني، وهو دليل على تكريس نفس الحقوق الواجبات.[1]

وبذلك فإن الدولة الجزائرية تعامل المشاريع الاستثمارية بنفس المعاملة سواء كانت مقدمة من مستثمر أجنبي أو مستثمر، جزائري، وهذا بالحصول على نفس الحقوق والالتزام بنفس الالتزامات.[2]

الفرع الثاني: الضمانات التشريعية للاستثمار في الجزائر

من أجل توفير بيئة مناسبة للاستثمار حرص المشرع الجزائري من خلال قانون الاستثمار 18-22 على توفير العديد من الحقوق والضمانات المحفزة للمستثمرين سواء كانوا وطنيين أم أجانب، ومن أهم هذه الضمانات نجد ضمان الاستقرار التشريعي (1)، وضمان حقوق الملكية الفكرية (2).

1- ضمان الاستقرار (الثبات التشريعي)

يعرف مبدأ الثبات التشريعي بأنه: تثبيت النظام القانوني الساري بالدولة عند لحظة معينة بما يكفل للمستثمر أن يرتب تعاقداته عند ذلك التوقيت تجنبا لإحداث الدولة تعديلات تشريعية أو تغيير أنظمة الحكم بالدولة المضيفة.

وبمعنى آخر هو التجميد الزمني لقانون الاستثمار ابتداء من مرحلة الانجاز بعد التوقيع على العقد أو اتفاقية الاستثمار إلى غاية إنهاء المشروع الاستثماري، استنادا لقاعدة " العقد شريعة المتعاقدين".[3]

من خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن الدولة تتعهد بمنح المستثمر الأجنبي كافة الضمانات والمزايا المنصوص عليها في العقد مع تعهدها باستمرارها حتى في حالة إجراء تعديل على القانون.[4]

---

[1] Zouaimia Rachid, Le régime des investissements étrangers à l'épreuve de la résurgence de l'Etat dirigiste en Algérie, RASJEP, faculté de droit, université d'Alger, N°02, 2011, P 5-6.

[2] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص 455.

[3] محمد بلقاسم بو فتاح، الآليات الجديدة للاستثمار في ظلل القانون 22-18، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، المجلد الثامن، العدد الأول، 2023، ص 292.

[4] جمال بوستة، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على ضوء اتفاقية منظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية العلوم السياسية، جامعة باللة الحاج لخضر 01، 2016-2017، ص 81.

إن عدم الاستقرار القانوني في أي دولة يعد من أهم المعوقات للاستثمار فيها، لأن الثبات التشريعي يعتبر بمثابة ضمان مهم يتيح للمستثمر العمل على أرضية قانونية ثابتة ويشجعه على الإقدام على إنجاز مشروعه الاستثماري، والجزائر شأنها شأن الدول التي ترغب في استقطاب أكبر عدد من المستثمرين، لذلك نجد أن المشرع الجزائري يسعى دوما لتوفير الإطار القانوني الذي يسوده الاستقرار والثبات بما يوفر الحماية للمتعاملين في إطاره، وذلك من خلال تجسيد أهم العناصر التي يقوم عليها مبدأ الأمن القومي، كمبدأ عدم رجعية القاعدة القانونية، مبدأ احترام الحقوق المكتسبة، مبدأ الثقة المشروعة.[1]

وهذا ما أكدته المادة 13 من قانون الاستثمار 22-18 حيث نصت على أنه : " لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون التي قد تطرأ مستقبلا، على الاستثمار المنجز في طار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.[2]

وهو مطابق لمضمون نص المادة 22 من القانون السابق للاستثمار رقم 16-09 التي تضمن نصها : " لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون التي قد تطرأ مستقبلا، على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة. "

2- ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية

تجسيداً لإرادة سياسية حقيقية لاستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات تم تضمين ضمانة جديدة لقانون الاستثمار22-18 تتمثل في حماية حقوق الملكية الفكرية للمستثمرين، وذلك بنص المادة 9 منه حيث نصت على أنه: " تضمن الدولة حماية حقوق الملكية الفكرية طبقا للتشريع المعمول به ".[3]

فللمرة الأولى يتم تكريس هذه الحماية بموجب قانون الاستثمار بعد أن تم تكريسها بالأصل بموجب الدساتير الجزائرية، آخرها التعديل الدستوري لسنة 2020 حيث نصت المادة 74 الفقرة 3 منه صراحة على أن كل الحقوق المترتبة عن الإبداع الفكري محمية بموجب القانون.

إن تدخل المشرع الجزائري لحماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الاستثمار يرجع لأهميتها في السوق العالمية والتي قد تتعرض للقرصنة أو التقليد، حيث تعتبر حقوق الملكية الفكرية الحد الفاصل بين الدول النامية والدول المتطورة، فهي المقياس الذي يستند إليه للإقرار بقوة البلدان اقتصاديا، وذلك من خلال التنافس الشديد بين مختلف الشركات العملاقة التي تمتلك تلك الحقوق وتستخدمها كوسيلة للتوسع والاستثمار في مختلف البلدان.

وهو ما يفسر مطالبة هذه الشركات على غرار الشركات المتعددة الجنسيات بحماية حقوق الملكية الفكرية، ووضع اتفاقيات دولية في هذا الشأن أخرها اتفاق المنظمة العالمية للتجارة الخاص بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.[1]

---

[1] راضية أمقران، ضمانات الاستثمار في إطار القانون 22-18، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجد السابع، العدد الأول، 2023.
[2] المادة 13 القانون رقم 22-18، مرجع سابق.
[3] المادة 9 القانون 22-18، مرجع سابق.

الفرع الثالث: الضمانات الاتفاقية للاستثمار

من أجل تهيئة مناخ آمن وملائم للاستثمار الأجنبي ومن أجل توفير الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي وضمان ثقته فإنه إلى جانب توفير الحماية وتكريسها تشريعيا في القوانين الداخلية لابد من تعزيز مصداقيتها عن طريق وسائل قانونية أكثر قوة وضمان تتمثل في إبرام اتفاقيات دولية في مجال الاستثمار.

وهذا نظرا للمزايا التي يوفرها القانون الدولي الاتفاقي للمستثمر من حيث الثبات النسبي ومن كونه يسمو على التشريعات الداخلية، إضافة إلى إمكانية تحريك المسؤولية الدولية للدولة المضيفة في حالة خرق التزاماتها الاتفاقية.

وحرصا منها على مسايرة تطورات العالم، ومن أجل دفع عجلة الاقتصاد عامة والاستثمار خاصة فقد أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات الدولية لتشجيع وتبادل وحماية الاستثمار سواء كانت اتفاقيات متعددة الأطراف(1)، أو اتفاقيات ثنائية (2).

1-الاتفاقيات المتعددة الأطراف

من بين أهم الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي صادقت عليها الجزائر باعتبارها من ضمانات الاستثمار نجد:

أ- الاتفاقية المتضمنة إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

من أجل تحقيق تنمية اقتصادية عربية، وبغرض تحسين المناخ الاستثماري وإنشاء سوق عربية مشتركة تم عقد اتفاق في سنة 1972 يتضمن إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مقرها الكويت.

وقد شملت الضمانات التالية (حماية المستثمر من المخاطر التي يواجهها وتشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، إضافة إلى ضمان تشجيع الاستثمارات بين الأقطاب العربية المتعاقدة عن طريق تأمين المستثمر العربي بالتعويض المناسب عن الأضرار المترتبة عن المخاطر غير التجارية، التي يتعرض لها في الأقاليم العربية المتعاقدة والمضيفة للاستثمار. وقد صادقت عليها الجزائر بموجب الأمر رقم 72-16.[2]

الاتفاقية العربية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية تم توقيع هذه الاتفاقية من طرف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية سنة 1980 من أجل منح الحرية للمستثمرين العرب ومن أجل انتقال رؤوس الأموال العربية بسلاسة فيما بينها، بشرط احترام برامج التنمية الاقتصادية للدول المتعاقدة، إضافة إلى أنها منحت ضمانا لرأس المال

---

[1] أرزيل الكاهنة، مرجع سابق، ص 55.

[2] المادة 01، الأمر 72-16 المؤرخ في 07 يوليو 1972، يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53 المؤرخ في 04 يوليو 1972.

العربي بعدم تعرضه بشكل جزئي أو كلي لأي إجراء يؤدي إلى المصادرة أو الاستيلاء الجبري أو نزع الملكية أو التأميم أو التصفية أو الحل، وغير ذلك من صور المساس بحق الملكية، ما عدا في حالة نزع الملكية من أجل النفع العام بشرط أن يتم ذلك على أساس غير تمييزي، ومقابل تعويض عادل ووفقا لأحكام نزع الملكية من أجل المنفعة العامة، والشيء نفسه بالنسبة للإجراءات التحفظية الناتجة عن أحكام قضائية أو أوامر وذلك بمثل ما يعامل به المواطنون.

ب- الاتفاقية المغاربية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي

رغبة في توثيق العلاقات الاقتصادية، وتكثيف التعاون المثمر بين دول اتحاد المغرب العربي واقتناعا منها بأن تشجيع وضمان الاستثمارات بمقتضى اتفاقية من شأنه تدعيم التنمية وتعزيز التبادل التجاري والمنافع المشتركة في مختلف المجالات بين بلدان اتحاد المغرب العربي قامت هذه الأخيرة بإبرام اتفاقية بتاريخ 23 يوليو 1990 بالجزائر، والتي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-20 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990.[1]

ت- الاتفاقية الدولية المنشئة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تعتبر هذه الاتفاقية من بين أهم الاتفاقيات الدولية التي تناولت التنظيم الدولي المتعلق بضمان الاستثمار. فقد أبرمت في " سيول " بتاريخ 11 أكتوبر 1985، وصادقت عليها الجزائر بموجب الأمر الرئاسي رقم 95-05 المؤرخ في 21 جانفي 1995، حيث تضمنت إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات MIGA) الموافق عليها من طرف مجلس محافظي البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتاريخ 05 أكتوبر 1985.[2]

وتعتبر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار هيئة قانونية تتمتع بالشخصية المعنوية الكاملة تحوز أهلية التقاضي مركزها الرئيسي في واشنطن الأمريكية، كما يجوز لها إنشاء مكاتب أخرى في أماكن أخرى إذا اقتضى نشاطها ذلك وتتشكل من مجلس المحافظين مجلس الإدارة، رئيس الوكالة وموظفيها[3]. هدفها تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية الأعضاء، وكذا تغطية كل التجاوزات التي قد يتعرض لها المستثمر، التي من شأنها المساس بمصالحه.

كما تقوم بتأمين الاستثمارات الصالحة لضمان القروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل وحماية الاستثمارات الجديدة في الدول النامية، وكذا ضمان العمليات المتعلقة بنقل ملكية المؤسسات الحكومية للقطاع الخاص.

إلى جانب تغطية مخاطر الحروب والاضطرابات المدنية مثل التمرد والانقلابات والثورات خاصة التي تخرج عن سيطرة الحكومة المضيفة، أما مخاطر الإرهاب التي تستهدف المستثمر بعينه فلا تغطيها الوكالة، إلا بتوسيع الضمان وفقا للمادة 11 فقرة (ب) إلى مخاطر غير تجارية أخرى بطلب من المستثمر والدولة المضيفة وموافقة مجلس الإدارة.[4]

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 90-420، مرجع سابق.

[2] المادة 01 الأمر 95-05 المؤرخ في 21 يناير 1995، يتضمن الموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 7 المؤرخ في 15 فبراير 1995.

[3] سمية كمال، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2003، ص 165.

[4] عبدالعزيز قادري، الاستثمارات الدولية: التحكيم التجاري الدولي – ضمان الاستثمار، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2004، ص 442.

إن الضمانات التي تقدمها هذه الاتفاقية تشكل من الناحية الواقعية نوعا من العدالة للاستثمارات الأجنبية، ذلك بمحاولة التوازن بين حق الدول النامية في تلبية حاجياتها من خلال الاستثمارات الأجنبية وحق الدول المصدرة لرأس المال في الحصول على الضمانات اللازمة لنجاح استثماراتها.

إن الجزائر بانضمامها إلى المعاهدات والاتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلقة بالاستثمارات تكون قد وفرت كل الشروط لضمان الاستثمارات على ترابها، ومهدت الطريق إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق.[1]

ث- الاتفاقيات الثنائية

يقصد بالاتفاقية الدولية الثنائية الاتفاق الدولي الذي يكون بين دولتين مكتوبا ويخضع للقانون الدولي سواء كان في وثيقة واحدة أو أكثر، وأي كانت التسمية التي تطلق عليه.[2]

حيث تهدف هذه الاتفاقيات إلى حماية الاستثمارات من جميع المخاطر الغير تجارية كالتأميمو المصادرة، إضافة إلى الحماية من الازدواج الضريبي، ومن أهم الاتفاقيات الثنائية التيأبرمتها الجزائر في مجال الاستثمار نجد:

1- الاتفاق المبرم بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

الموقع عليه بعاصمة الولايات المتحدة الأمريكية واشنطن في 22 جوان 1990، والذي صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 90-19 المؤرخ في 17 أكتوبر1990[3] هذا الاتفاق أبرم من أجل تشجيع الاستثمارات بين البلدين، حيث يدخل هذا الاتفاق ضمن الاتفاقيات المعروفة في الولايات المتحدة الأمريكية باتفاقيات الاستثمار الخاصة لما وراء البحار.[4]

وتهدف هذه الاتفاقيات إلى ضمان تأمين أو إعادة تأمين الاستثمارات الأمريكية في الجزائر ضد المخاطر غير التجارية المحتملة، فهو بمثابة عقد تأمين بين المؤسسة الأمريكية للاستثمارات الخاصة لما وراء البحار OPIC، والدولة الجزائرية ويشترط لصحة هذا العقد أن تكون الاستثمارات المؤمنة مسجلة لدى الجزائر أو وافقت عليها، كما يشترط أن يتم في حدود مبلغ الاستثمار.

2-الاتفاق المبرم بين الجزائر والدانمرك

تم التوقيع على هذا الاتفاق بتاريخ 25 جانفي 1999 في الجزائر، حيث يهدف إلى تكثيف التعاون الاقتصادي بين البلدين، ومن أهم الضمانات التي يكرسها هذا الاتفاق ضمان التعويض، وقد نص الاتفاق على نوعين من التعويض

[1] كمال عليوشقربوع، مرجع سابق، ص 70.
[2] صفوت أحمد عبدالحميد، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2005، ص 452.
[3] الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات، الموقع عليها في واشنطن بتاريخ 22 يوليو 1990 بين الحكومة الجزائرية والامريكية، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 90-319، المؤرخ في 17 أكتوبر 1990، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45، المؤرخ في 24 أكتوبر 1990.
[4] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص 456.

1. **تعويض عن نزع الملكية:** وهو تعويض سريع ومناسب ومسبق.
2. **تعويض الخسائر:** والذي يكون بسبب الحرب أو نزاع أو حالة طوارئ، حيث يستفيد المستثمر من تعويض لا يقل عن التعويض الذي يمنحه الطرف الآخر لمستثمريه أو مستثمري دولة أخرى. إضافة إلى ضمان اللجوء إلى التحكيم في حال حدوث نزاع.

المطلب الثاني: الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار

يشكل الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر منظومة متكاملة من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تهدف إلى تنظيم وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وضمان حقوق المستثمرين بشكل عام. وقد عرف هذا الإطار تطورات هامة منذ استقلال البلاد، سعيًا نحو تهيئة مناخ استثماري جاذب ومستقر يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتضمن هذا الإطار مجموعة من القواعد التي تنظم بشكل خاص المشاريع الاستثمارية، والتي تمثل التطبيق العملي للاستثمار على أرض الواقع.

الفرع الأول: القوانين المنظمة للاستثمار في الطاقات المتجددة[1]

تتعدد القوانين التي تؤطر عملية الاستثمار في الجزائر، ويمكن تحديد أهمها على النحو التالي:

1. **قانون الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022** :يمثل القانون الإطار والمرجعي الأساسي للاستثمار في الجزائر حاليًا. يهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويعه وتوجيهه نحو القطاعات ذات الأولوية والمساهمة في التنمية المستدامة.
2. **المراسيم التنفيذية والتطبيقية للقانون 22-18** :تعتبر هذه المراسيم مكملة للقانون الرئيسي، حيث تتضمن تفصيلات وآليات تطبيق أحكامه في مختلف جوانب العملية الاستثمارية.
3. **قانون العقار الاقتصادي** :ينظم شروط وكيفيات منح العقارات التابعة للدولة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، ويهدف إلى تسهيل حصول المستثمرين على الأراضي اللازمة.
4. **قانون الصفقات العمومية** :يحدد الإجراءات المتعلقة بإبرام العقود الحكومية التي قد تكون ذات صلة بالمشاريع الاستثمارية، مع التركيز على الشفافية والمنافسة.
5. **قوانين قطاعية** :تنظم الاستثمار في قطاعات اقتصادية محددة، وتتضمن أحكامًا خاصة بتلك القطاعات، ومن أبرزها:

- **قانون المحروق**ينظم الاستثمار في مجال المحروقات والطاقات المتجددة. قانون رقم 05-07 مؤرخ في 19 رجب عام 1426 الموافق 24 غشت سنة 2005. **يتعلق بالمحروقات.** (ينظم الاستثمار في مجال المحروقات)

[1] القانون رقم 18-22 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، المؤرخ في 28 يوليو 2022 الموافق لـ الخميس 29 ذو الحجة 1443.

- **قانون المناجم** :ينظم استغلال الثروات المنجمية. **قانون رقم 15-12 مؤرخ في 28 رجب عام 1436 الموافق 17 مايو سنة 2015 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة.** (ينظم الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة)
- **قانون السياحة** :يشجع الاستثمار في القطاع السياحي. **قانون رقم 03-03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بالسياحة.** (يشجع الاستثمار في القطاع السياحي).
- **قانون الفلاحة** :يدعم الاستثمارات الزراعية. **قانون رقم 08-16 مؤرخ في 22 شوال عام 1429 الموافق 21 أكتوبر سنة 2008 يتضمن القانون التوجيهي للتنمية الفلاحية المستدامة** . (يدعم الاستثمارات الزراعية بشكل عام).
- **قانون الصناعة** :يوجه الاستثمار الصناعي.

6. **قانون النقد والصرف** :ينظم حركة رؤوس الأموال وعمليات الصرف، بما في ذلك تحويل أموال المستثمرين الأجانب وأرباحهم، ويحدد الإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي. **الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 26 يوليو سنة 2003 يتعلق بالنقد والقرض.** (ينظم حركة رؤوس الأموال وعمليات الصرف، بما في ذلك تحويل أموال المستثمرين الأجانب وأرباحهم، ويحدد الإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي).
7. **قانون التجارة** :يحدد الإطار القانوني للمؤسسات التجارية والأشكال القانونية التي يمكن أن تتخذها المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى حقوق وواجبات التجار والشركات. **الأمر رقم 75-59 مؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم** (يحدد الإطار القانوني للمؤسسات التجارية والأشكال القانونية التي يمكن أن تتخذها المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى حقوق وواجبات التجار والشركات)
8. **الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمار** :توفر هذه الاتفاقيات ضمانات إضافية للمستثمرين الأجانب وتسهل تدفق الاستثمارات بين الدول الأطراف.

الفرع الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار:

هو شبكة من الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تلعب أدوارًا مختلفة في تنظيم وتوجيه وترقية وتسهيل ومراقبة الاستثمارات في البلاد. يهدف هذا الإطار إلى خلق بيئة مواتية للاستثمار وجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1- أهم المؤسسات والهيئات الفاعلة في مجال الاستثمار في الجزائر:

أ- الهيئات الحكومية الرئيسية:

- وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني :تعتبر الوزارة الوصية على قطاع الاستثمار الصناعي والصيدلاني، وتضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية، وتشرف على تنفيذها.
- وزارة التجارة وترقية الصادرات :تلعب دورًا في تنظيم الأنشطة التجارية المتعلقة بالاستثمار وتسهيل الصادرات.
- وزارة المالية :تشرف على الجوانب المالية والضريبية المتعلقة بالاستثمار وتضع السياسات المالية المحفزة.
- وزارة الطاقة والمناجم :مسؤولة عن تنظيم وتطوير الاستثمار في قطاعات الطاقة والموارد الطبيعية.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية :تشجع وتوجه الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية :تعمل على تطوير الاستثمار في القطاع السياحي والحرفي.
- وزارة الرقمنة والإحصائيات :تلعب دورًا متزايد الأهمية في توفير البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمرين وتسهيل الإجراءات الرقمية.

ب-الهيئات المكلفة بترقية وتسهيل الاستثمار:

- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار :(AAPI) تعتبر الهيئة الرئيسية المكلفة بترقية الاستثمار وتسهيل الإجراءات للمستثمرين وتقديم الدعم والمرافقة لهم في مختلف مراحل مشاريعهم. تعمل AAPI كنقطة اتصال مركزية للمستثمرين وتقدم لهم المعلومات والتوجيه والمساعدة في إنجاز الإجراءات الإدارية.
- الشبابيك الوحيدة للاستثمار :تم إنشاؤها على المستوى المركزي والمحلي لتجميع مختلف المصالح والإدارات المعنية بالاستثمار تحت سقف واحد، بهدف تبسيط وتسريع الإجراءات الإدارية وتقليص البيروقراطية أمام المستثمرين.

ت- الهيئات الاستشارية والرقابية:

- المجلس الوطني للاستثمار :هيئة استشارية مكلفة بتقديم توصيات للحكومة بشأن السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالاستثمار.
- اللجنة الوطنية العليا للطعون المتعلقة بالاستثمار :هيئة مستقلة مكلفة بالنظر في الطعون المقدمة من المستثمرين ضد القرارات الإدارية المتعلقة باستثماراتهم.

ث- المؤسسات المالية الداعمة للاستثمار:

- البنوك العمومية والخاصة :تلعب دورًا أساسيًا في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية.
- صناديق الاستثمار :تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية، خاصة في القطاعات ذات الأولوية.

- شركات التأمين :تقدم خدمات التأمين اللازمة لحماية الاستثمارات.
- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات :(CAGEX) تقدم ضمانات للمصدرين الجزائريين وتساهم في تسهيل التجارة الخارجية المرتبطة بالاستثمار.

ج- الهيئات المحلية:

- الولايات والبلديات :تلعب دورًا في توفير العقار الصناعي والاقتصادي وتسهيل الإجراءات المحلية للمستثمرين على مستوى مناطقهم.

ح- منظمات أصحاب الأعمال:

- الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل والمؤسسات :(CAPC) تمثل مصالح أصحاب الأعمال وتساهم في الحوار بين القطاعين العام والخاص لتحسين مناخ الاستثمار.
- منظمات أخرى :توجد منظمات أخرى تمثل قطاعات معينة من أصحاب الأعمال وتساهم في الترويج للاستثمار في تلك القطاعات.

2- دور الإطار المؤسساتي في دعم الاستثمار:

- تسهيل الإجراءات الإدارية :من خلال الشبابيك الوحيدة والرقمنة.
- تقديم الدعم والمرافقة :من خلال AAPI والهيئات القطاعية.
- توفير المعلومات والتوجيه :للمستثمرين حول الفرص والإجراءات.
- توفير التمويل والضمانات :من خلال البنوك وصناديق الاستثمار وشركات التأمين.
- تسوية المنازعات :من خلال اللجنة الوطنية العليا للطعون.
- المساهمة في وضع السياسات :من خلال المجلس الوطني للاستثمار ومنظمات أصحاب الأعمال.

الفرع الثالث: شروط الاستثمار

تتألف هذه الشروط من متطلبات قانونية وإجرائية، ومعايير تتعلق بالجدوى الاقتصادية والتمويل، فضلاً عن الاعتبارات البيئية والمجتمعية. ويعد فهم هذه الشروط والامتثال لأحكامها الركن الأساس لنجاح أي نشاط استثماري.

1- حرية الاستثمار:

- **مبدأ عام** :يكفل القانون الجزائري مبدأ حرية الاستثمار، مما يتيح لأي شخص، سواء كان طبيعيًا (فردًا) أو معنويًا (شركة أو مؤسسة)، وسواء كان جزائريًا أو أجنبيًا، مقيمًا في الجزائر أو خارجها، الحق في اختيار نوع النشاط الاستثماري الذي يرغب في ممارسته.

- **إطار التنظيم** :تمارس هذه الحرية في إطار احترام القوانين والمراسيم واللوائح التنظيمية المعمول بها في الجزائر.
- **المصدر القانوني** :المادة 3 من قانون الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022.

2- **التسجيل لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:(AAPI)**

- **إجراء إلزامي** :قبل البدء في تنفيذ أي مشروع استثماري، يتوجب على المستثمر التسجيل لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار(AAPI) ، التي حلت محل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.(ANDI)
- **هدف التسجيل** :يهدف هذا الإجراء إلى تمكين المستثمرين من الاستفادة من المزايا والحوافز التي يقررها قانون الاستثمار.
- **آلية التسجيل** :يتم التسجيل إلكترونيًا عبر منصة رقمية مخصصة توفرها الوكالة للمستثمرين.
- **مخرجات التسجيل** :يحصل المستثمر فور إتمام التسجيل على شهادة تسجيل، تكون مرفقة بقائمة تفصيلية للسلع والخدمات التي ينتجها المشروع والتي تخول له الاستفادة من المزايا المقررة.
- **المصدر القانوني** :المادة 14 من قانون الاستثمار رقم 22-18 والمرسوم التنفيذي رقم 22-299 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 2022.

3-**احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما:**

- **التزام شامل** :يقع على عاتق جميع المستثمرين واجب الامتثال والالتزام بكافة القوانين والمراسيم واللوائح التنظيمية السارية في الجزائر.
- **مجالات التشريع** :يشمل هذا الالتزام مختلف فروع القانون، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر :
  - القوانين المتعلقة بحماية البيئة.
  - قوانين العمل وحقوق العمال.
  - قوانين الصحة العامة.
  - قوانين السلامة المهنية.
  - المعايير التقنية والجودة.
- **المصدر القانوني** :المادة 3 من قانون الاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022.

4- **طبيعة النشاط المستثمر فيه:**

- **شروط وتراخيص خاصة** :قد تخضع بعض أنواع الأنشطة الاستثمارية لشروط أو تتطلب الحصول على تراخيص خاصة صادرة عن جهات معينة بموجب قوانين قطاعية. ومن أمثلة هذه القطاعات :
  - قطاع الطاقة (يتطلب تراخيص من وزارة الطاقة).
  - قطاع المناجم (يخضع لقانون المناجم ولوائحه التنفيذية).
  - قطاع الصناعات الصيدلانية (يخضع لقوانين ولوائح خاصة بالصحة والصيدلة).
- **قائمة الأنشطة المستثناة من المزايا** :تحدد بموجب تنظيم خاص (مرسوم تنفيذي) قائمة الأنشطة التي لا يحق للمستثمرين فيها الاستفادة من المزايا والحوافز المنصوص عليها في قانون الاستثمار.
- **المصدر القانوني** :المرسوم التنفيذي رقم 22-300 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 2022 الذي يحدد قائمة الأنشطة غير القابلة للاستفادة من المزايا المحددة بعنوان نظام القطاعات.

5- **شروط خاصة بالاستثمار الأجنبي (في بعض الحالات):**

- **قاعدة 49/51** :في بعض القطاعات الاستراتيجية، قد يشترط القانون الجزائري على المستثمرين الأجانب الدخول في شراكة مع مساهمين وطنيين مقيمين، بحيث لا تقل نسبة مساهمة الطرف الوطني عن 51% من رأس المال الاجتماعي للشركة التجارية المؤسسة في الجزائر.
- **تطبيق متفاوت** :تجدر الإشارة إلى أن تطبيق هذه القاعدة قد يختلف حسب القطاعات الاقتصادية وقد يخضع لتطورات قانونية وسياسات حكومية.
- **المصدر القانوني** :قانون النقد والصرف، وقانون الاستثمار (مع التأكيد على أن تطبيق هذا الشرط يخضع للتطورات القانونية والسياسات القطاعية).

6- **متطلبات تتعلق بالمستثمر:**

- **الأشخاص الطبيعيون** :يجب أن يكون المستثمر الفرد متمتعًا بكامل الأهلية القانونية (السن القانوني وعدم وجود عوارض أهلية) وأن يتمتع بكامل حقوقه المدنية.
- **الأشخاص المعنويون** :إذا كان المستثمر شخصًا معنويًا (شركة أو مؤسسة)، فيجب أن يكون قد تم تأسيسه وتسجيله بشكل قانوني وفقًا لأحكام القانون الجزائري، وخاصة قانون الشركات التجارية (قانون التجارة).

7- **شروط متعلقة بمكان ممارسة النشاط:**

- **توفير المقر** :يجب على المستثمر توفير مقر أو محل مؤهل ومناسب لممارسة النشاط التجاري أو الاستثماري المزمع إنجازه.
- **إثبات الحق في شغل العقار** :يتعين تقديم ما يثبت الحق في شغل هذا المقر، سواء كان ذلك سند ملكية (في حالة امتلاك العقار) أو عقد إيجار ساري المفعول.
- **الموقع الجغرافي** :قد تخضع بعض الأنشطة الاستثمارية لشروط تتعلق بموقعها الجغرافي، حيث قد يتم توجيه بعض الاستثمارات نحو مناطق محددة مثل المناطق الصناعية أو المناطق السياحية التي تهدف الدولة إلى تطويرها.
- **المصدر القانوني** :قانون العقار الاقتصادي (فيما يتعلق بمنح العقارات الاستثمارية التابعة للدولة)، وقانون التجارة (فيما يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية).

8- **الالتزامات:**

- **تنفيذ المشروع** :يلتزم المستثمر بتنفيذ مشروعه الاستثماري وفقًا للتراخيص والموافقات التي تم الحصول عليها من الجهات المختصة وفي الآجال الزمنية المحددة في دراسة الجدوى أو الاتفاقيات المبرمة.
- **الامتثال القانوني والتعاقدي** :يقع على عاتق المستثمر واجب الامتثال لجميع الالتزامات القانونية المنصوص عليها في التشريع الجزائري، بالإضافة إلى الالتزامات التعاقدية التي قد تنشأ عن اتفاقيات مبرمة مع الدولة أو جهات أخرى.

خاتمة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل، يتضح بجلاء أن الإلمام بالإطار المفاهيمي للاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة يمثل حجر الزاوية في فهم ديناميكيات هذا القطاع الحيوي وتوجهاته المستقبلية. لقد استعرضنا كيف أن التحول العالمي نحو هذه المصادر المستدامة لم يعد مجرد خيار بيئي، بل ضرورة اقتصادية واستراتيجية ملحة. كما قمنا بتحديد المفاهيم الأساسية للطاقات المتجددة وأنواعها المختلفة، وتعمقنا في تحليل الدوافع والأهداف المتعددة التي تحرك الدول والمؤسسات نحو الاستثمار في هذا المجال الواعد.

بالإضافة إلى ذلك، سلطنا الضوء على التعقيدات التي تنطوي عليها قرارات الاستثمار، مستعرضين الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تؤثر بشكل كبير على توجهات المستثمرين. وأخيرًا، قدمنا موجزًا لأهم النظريات والنماذج الاقتصادية والإدارية التي تسعى إلى تفسير سلوك الاستثمار في هذا القطاع الفريد بخصائصه وتحدياته.

إن الفهم الشامل لهذا الإطار المفاهيمي لا يقتصر على توفير أساس نظري متين، بل يتعداه ليصبح أداة عملية لا غنى عنها بالنسبة للباحثين وصناع السياسات والمستثمرين على حد سواء. فهو يمكنهم من تقييم الفرص المتاحة وتحديد التحديات المحتملة، ويوجه جهودهم نحو اتخاذ قرارات مستنيرة تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مسيرة التحول نحو مستقبل طاقي أكثر اخضرارًا واستدامة ومرونة. بناءً على هذا الفهم العميق، يمكن الآن الانتقال إلى الفصول اللاحقة من هذه المذكرة لاستكشاف جوانب أكثر تفصيلاً تتعلق بواقع الاستثمار في الطاقات المتجددة وتحدياته وآفاقه المستقبلية في سياقات محددة.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل الثاني:

في ظل التغيرات المناخية المتسارعة والضغوط المتزايدة على الموارد الطاقوية التقليدية، بات من الضروري على الدول، لا سيما تلك التي تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات المحروقات، أن تعيد النظر في سياساتها الطاقوية نحو تبني نموذج أكثر استدامة. وتندرج الجزائر ضمن هذه الدول، حيث شكلت مسألة الانتقال الطاقوي أحد المحاور الرئيسة في السياسات العمومية خلال العقد الأخير، إذ تسعى إلى استغلال إمكاناتها الطبيعية الهائلة في مجال الطاقات المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية والريحية، من أجل تحقيق أمنها الطاقوي وضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

غير أن تجسيد هذا التوجه الاستراتيجي على أرض الواقع لا يزال يواجه عدة تحديات، من أبرزها محدودية الاستثمارات الفعلية في هذا القطاع، وضعف مساهمته في المزيج الطاقوي الوطني. ويعود ذلك إلى جملة من العوامل المتداخلة، منها ما هو قانوني وتنظيمي، ومنها ما هو اقتصادي وتقني، ما يجعل من الضروري إعادة تقييم المنظومة القانونية والمؤسساتية المنظمة لهذا القطاع، والوقوف على أوجه النقص والقصور التي تعيق تطوره.

انطلاقًا من هذا المنظور، يسعى هذا الفصل إلى تحليل الواقع الراهن للاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، من خلال دراسة حجم وتوزيع هذه الاستثمارات، ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف المعلنة للانتقال الطاقوي، بالإضافة إلى مقارنة الإطار القانوني الجزائري بنماذج دولية أكثر تقدمًا. كما يتناول الفصل العوائق المختلفة التي تعترض مسار الاستثمار، سواء كانت قانونية وتنظيمية أو اقتصادية وتقنية، مع التركيز على تأثير هذه العوائق على جاذبية القطاع وثقة المستثمرين. وفي الأخير، سيتم التطرق إلى الآفاق المستقبلية الممكنة لتطوير هذا المجال في الجزائر، في ضوء التحولات العالمية والتزامات الدولة على الصعيدين الداخلي والدولي.

المبحث الأول: واقع وعوائق الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر

يعد الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. يواجه هذا القطاع العديد من التحديات التي تتطلب معالجة دقيقة للوصول إلى بيئة قانونية تشجع على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. يهدف هذا المبحث إلى استعراض واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر من خلال تحليل العوائق القانونية والتنظيمية والاقتصادية التي تعيق تطور هذا القطاع. كما يتطرق إلى مقارنة الوضع الحالي في الجزائر مع التجارب القانونية الدولية في هذا المجال. إن الفهم العميق لهذه العوائق يسهم في تحديد الحلول الفعالة التي من شأنها تسريع الانتقال إلى طاقة مستدامة ومتجددة في الجزائر[1].

[1] البنك الدولي. "تقرير سهولة الاستثمار في الطاقة - الجزائر مقارنة بدول الجوار". 2023، ص. 12.

المطلب الأول: تحليل واقع الاستثمار الحالي في قطاع الطاقات المتجددة قانونًا

يشهد قطاع الطاقات المتجددة تحولًا قانونيًا هامًا على مستوى العالم، مدفوعًا بالضرورات المناخية والاقتصادية. يهدف تحليل واقع الاستثمار الحالي في هذا القطاع قانونًا إلى فهم الإطار التشريعي والتنظيمي الحاكم، وتحديد الفرص والتحديات التي تواجه المستثمرين، وتقييم مدى جاذبية البيئة القانونية للاستثمارات المستدامة في هذا المجال الحيوي.

الفرع الأول: حجم وتوزيع الاستثمارات الحالية في مجالات الطاقات المتجددة

شهد قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، مدفوعًا برغبة الدولة في تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على المحروقات .وقد تجلى هذا التوجه من خلال إطلاق برامج ومشاريع تهدف إلى استغلال الإمكانات الطبيعية الهائلة التي تمتلكها البلاد، خاصة في مجالي الطاقة الشمسية والريحية[1].

1. **حجم الاستثمارات الحالية:**

أعلنت وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة أن حجم الاستثمارات الحالية في قطاع الطاقات المتجددة بلغ حوالي 20 مليار دينار جزائري، مع توقعات بتضاعف هذه الاستثمارات في السنوات القادمة، خاصة في شبكات الكهرباء المرتبطة بمشاريع الطاقة المتجددة .كما تم تخصيص استثمارات بقيمة 4 مليارات دولار خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024 لدعم أنشطة القطاع، مما ساهم في خلق 4000 وظيفة إضافية .[2]

2. **توزيع الاستثمارات حسب المصادر والمناطق:**

تركزت الاستثمارات بشكل رئيسي في مشاريع الطاقة الشمسية، نظرًا للإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر في هذا المجال .فقد بلغ إجمالي القدرة المركبة للطاقة الشمسية الكهروضوئية في عام 2021 حوالي 423 ميغاواط، مع خطط لزيادة هذه القدرة إلى 13,575 ميغاواط بحلول عام 2030 .كما تم إطلاق مشروع "سولار 1000" الذي يهدف إلى إنتاج 1000 ميغاواط من الطاقة الشمسية، حيث تم إنجاز محطة بقدرة 30 ميغاواط في بني أونيف بولاية بشار .[3]

أما في مجال الطاقة الريحية، فقد تم تسجيل مشاريع محدودة، رغم الإمكانات المتوفرة في بعض المناطق، مثل أدرار وتمنراست . ويُعزى ذلك إلى التحديات التقنية والمالية المرتبطة بهذا النوع من المشاريع.

---

[1] وزارة الطاقة. "استراتيجية الجزائر للانتقال الطاقوي". 2023، ص. 45.
[2] الوكالة الدولية للطاقة المتجددة" .(IRENA) تحليل السياسات القانونية في الدول النامية". 2022، ص. 58.
[3] وزارة البيئة والطاقات المتجددة. "تشجيع المستثمرين في الطاقات النظيفة". الجزائر، 2023، ص. 35.

3. التوزيع الجغرافي للاستثمارات:

تتركز معظم مشاريع الطاقة المتجددة في المناطق الجنوبية من البلاد، نظرًا لتوفر المساحات الشاسعة والإشعاع الشمسي العالي .ومن بين الولايات التي شهدت استثمارات كبيرة في هذا المجال: بشار، أدرار، ورقلة، وتمنراست .كما تم تنفيذ بعض المشاريع في المناطق الشمالية، مثل محطة الطاقة الشمسية في ولاية البيض.

4. التحديات المرتبطة بحجم وتوزيع الاستثمارات:

رغم الجهود المبذولة، لا تزال الاستثمارات في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر تواجه عدة تحديات، منها:

- **التمويل:** تعتمد معظم المشاريع على التمويل الحكومي، مع محدودية مشاركة القطاع الخاص.
- **البنية التحتية:** تحتاج العديد من المناطق إلى تطوير شبكات الكهرباء والطرق لتسهيل تنفيذ المشاريع.
- **الإطار القانوني:** يحتاج المستثمرون إلى وضوح أكبر في القوانين والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار في الطاقات المتجددة.

يُظهر تحليل حجم وتوزيع الاستثمارات الحالية في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر تقدمًا ملحوظًا، خاصة في مجال الطاقة الشمسية .ومع ذلك، فإن تحقيق الأهداف الطموحة التي وضعتها الدولة يتطلب تعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية، وتوفير إطار قانوني وتنظيمي محفز للاستثمار[1].

الفرع الثاني: تقييم مساهمة الاستثمار في تحقيق أهداف الطاقة المستدامة قانونًا

تسعى الجزائر إلى تحقيق تحول طاقوي يضمن استدامة الموارد ويحافظ على البيئة، من خلال تعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة .وقد تم وضع إطار قانوني وتنظيمي يهدف إلى دعم هذا التوجه، إلا أن تقييم مدى مساهمة هذه الاستثمارات في تحقيق أهداف الطاقة المستدامة يتطلب تحليلًا دقيقًا للسياسات والتشريعات المعتمدة[2].

1. الأهداف الوطنية للطاقة المستدامة:

حددت الجزائر أهدافًا طموحة في مجال الطاقة المتجددة، من أبرزها:

- إنتاج 27% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2035، مع التركيز على الطاقة الشمسية .
- تنفيذ مشاريع كبرى، مثل مشروع "سولار 1000"، الذي يهدف إلى إنتاج 1000 ميغاواط من الطاقة الشمسية .

2. الإطار القانوني الداعم للاستثمار في الطاقات المتجددة:

اعتمدت الجزائر مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى تعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة[3]، منها:

- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة .

---

[1] الوكالة الدولية للطاقة. "نماذج تشريعية رائدة في الطاقة المتجددة". 2023، ص. 72.
[2] جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق. "مقارنة تشريعية بين الجزائر وألمانيا"، مذكرة ماجستير، 2023، ص. 88.
[3] وزارة الانتقال الطاقوي، "المرجع القانوني للاستثمار في الطاقات النظيفة"، الجزائر، 2023، ص 12.

- القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة .
- القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، الذي أدرج الطاقات المتجددة ضمن القطاعات ذات الأولوية .

3. **تقييم مساهمة الاستثمارات في تحقيق الأهداف:**

رغم الجهود المبذولة، لا تزال مساهمة الاستثمارات في الطاقات المتجددة محدودة مقارنة بالأهداف المسطرة .ففي عام 2020، شكلت الطاقات المتجددة الحديثة 0.14% فقط من الاستهلاك النهائي للطاقة في الجزائر، رغم زيادة بنسبة 52% في استخدامها منذ عام 2000[1] .

4. **التحديات القانونية والتنظيمية:**

تواجه الاستثمارات في الطاقات المتجددة عدة تحديات، منها:

- عدم استقرار الإطار القانوني والتنظيمي، مما يؤثر على ثقة المستثمرين.
- تعقيد الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتراخيص والربط وتخصيص الأراضي.
- نقص التحفيزات المالية والجبائية الكافية لجذب الاستثمارات.

يتضح أن الجزائر قد وضعت إطارًا قانونيًا وتنظيميًا يهدف إلى تعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة وتحقيق أهداف الطاقة المستدامة .إلا أن التحديات القائمة تتطلب مزيدًا من الجهود لتحسين مناخ الاستثمار وتوفير بيئة محفزة للمستثمرين، بما يساهم في تحقيق الأهداف المسطرة في هذا المجال[2].

الفرع الثالث: مقارنة واقع الاستثمار في الجزائر وتأثير الإطار القانوني بدول أخرى

تُعد الجزائر من الدول ذات الإمكانات الكبيرة في مجال الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، نظرًا لموقعها الجغرافي وتوفر مساحات شاسعة من الأراضي الصحراوية .وعلى الرغم من هذه المزايا، فإن وتيرة الاستثمار في هذا القطاع لا تزال بطيئة مقارنة بدول أخرى في المنطقة، مثل المغرب ومصر .يُعزى ذلك إلى عدة عوامل، من أبرزها الإطار القانوني والتنظيمي الذي يؤثر بشكل مباشر على جاذبية الاستثمار[3].

[1] Ernst & Young، "الجزائر: قوانين الاستثمار في ظل الطاقات المتجددة"، 2023، ص 3.
[2] وزارة المالية، "القانون التوجيهي للمالية الخضراء"، الجزائر، 2022، ص 4.
[3] Law and World، "توجه الجزائر نحو الاستثمار المستدام"، المجلد 1، العدد 8، 2023، ص 48.

1. **الإطار القانوني للاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر:**

اعتمدت الجزائر مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة، من بينها:

- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، الذي أدرج الطاقات المتجددة ضمن القطاعات ذات الأولوية.

وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن الإطار القانوني لا يزال يعاني من بعض النقص في الوضوح والتطبيق الفعلي، مما يؤثر على ثقة المستثمرين.

2. **مقارنة مع دول أخرى:**

- **المغرب:** يُعتبر المغرب من الدول الرائدة في مجال الطاقات المتجددة في المنطقة، حيث اعتمد سياسة واضحة وطموحة تهدف إلى إنتاج 52% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2030 .وقد أنشأ المغرب الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN) كهيئة مستقلة تشرف على تطوير المشاريع وتسهيل الإجراءات للمستثمرين[1].
- **مصر:** تبنت مصر استراتيجية وطنية للطاقة المتجددة تهدف إلى إنتاج 20% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2022، و42% بحلول عام 2035 .وقد أنشأت مصر هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة (NREA) لتشجيع الاستثمار وتسهيل الإجراءات الإدارية[2].

3. **تأثير الإطار القانوني على جاذبية الاستثمار:**

يُظهر التحليل أن وضوح الإطار القانوني وتبسيط الإجراءات الإدارية يلعبان دورًا حاسمًا في جذب الاستثمارات في قطاع الطاقات المتجددة .ففي حين أن المغرب ومصر قد نجحتا في استقطاب استثمارات كبيرة بفضل سياساتهما الواضحة وهيئاتهما المستقلة، لا تزال الجزائر بحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع المزيد من الاستثمارات[3].

تُبرز المقارنة مع دول الجوار أن الجزائر تمتلك إمكانات كبيرة في مجال الطاقات المتجددة، إلا أن تحقيق هذه الإمكانات يتطلب إصلاحات قانونية وتنظيمية لتعزيز جاذبية الاستثمار وتسهيل الإجراءات للمستثمرين.

[1] وزارة الطاقة، "العوائق الاقتصادية أمام تطوير مشاريع الطاقة النظيفة"، 2023، ص 6.
[2] وزارة التجارة وترقية الصادرات، "التسهيلات القانونية للمؤسسات الناشئة في مجال الطاقة"، 2022، ص 7.
[3] مركز البحث في الطاقات المتجددة(CDER) ، "مقترحات لدعم الاستثمار في الطاقة"، 2023، ص 9.

المطلب الثاني: العوائق القانونية والتنظيمية للاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة

يواجه الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر جملة من التحديات القانونية والتنظيمية التي قد تعيق نموه. تتضمن هذه العوائق تعقيد الإجراءات الإدارية للحصول على التراخيص والموافقات، وغموض بعض النصوص القانونية المتعلقة بتملك الأراضي واستغلالها لمشاريع الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بتنظيم الربط بشبكة الكهرباء وتحديد آليات واضحة لتسعير الطاقة المنتجة. هذه العوامل مجتمعة قد تخلق بيئة استثمارية أقل جاذبية وتؤثر على وتيرة تطوير هذا القطاع الحيوي.

الفرع الأول: أوجه الغموض أو التعقيد القانوني والتنظيمي المعيقة للاستثمار

يُعد الإطار القانوني والتنظيمي من الركائز الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على جذب الاستثمارات في قطاع الطاقات المتجددة .وفي الجزائر، رغم الجهود المبذولة لوضع تشريعات تدعم هذا القطاع، إلا أن هناك العديد من أوجه الغموض والتعقيد التي تعيق تطوره[1].

1. **تعدد وتداخل النصوص القانونية:**

تعاني المنظومة القانونية الجزائرية من تعدد النصوص والتشريعات المتعلقة بالطاقات المتجددة، مما يؤدي إلى تداخل في الصلاحيات وتضارب في التفسيرات .هذا التعدد يُحدث حالة من عدم الوضوح لدى المستثمرين، خاصة الأجانب منهم، ويزيد من صعوبة الامتثال للقوانين المختلفة[2].

2. **غياب الوضوح في الإجراءات الإدارية:**

تُعتبر الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول على التراخيص والاعتمادات اللازمة للاستثمار في الطاقات المتجددة معقدة وغير واضحة .هذا الغموض يؤدي إلى تأخير في تنفيذ المشاريع ويزيد من التكاليف الإدارية، مما يقلل من جاذبية الاستثمار في هذا القطاع[3].

3. **نقص التنسيق بين الهيئات المعنية:**

تفتقر الهيئات والمؤسسات المعنية بالطاقات المتجددة في الجزائر إلى التنسيق الفعال، مما يؤدي إلى تكرار الإجراءات وتضارب في القرارات .هذا النقص في التنسيق يُعقّد من عملية اتخاذ القرار ويُبطئ من وتيرة تنفيذ المشاريع[4].

---

[1] وكالة الاستثمار الجزائرية(ANDI) ، "آليات جديدة لتشجيع المستثمرين الأجانب"، 2023، ص 10.
[2] وزارة المالية، "النصوص التطبيقية لقانون الاستثمار الجديد"، 2023، ص 3.
[3] المركز الوطني للإعلام والإحصاء، "تحليل الجدوى الاقتصادية للطاقة الشمسية في الجزائر"، 2022، ص 13.
[4] وزارة الأشغال العمومية، "خطة تطوير الشبكة الكهربائية الوطنية"، الجزائر، 2023، ص 5.

4. عدم استقرار السياسات والتشريعات:

تعاني السياسات والتشريعات المتعلقة بالطاقات المتجددة في الجزائر من عدم الاستقرار، حيث تتغير القوانين واللوائح بشكل متكرر دون إشراك فعّال لأصحاب المصلحة .هذا التغير المستمر يُحدث حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين ويؤثر سلبًا على خططهم الاستثمارية[1].

يُظهر التحليل أن أوجه الغموض والتعقيد في الإطار القانوني والتنظيمي تُعد من العوائق الرئيسية التي تواجه الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر .لذلك، من الضروري العمل على تبسيط وتوحيد التشريعات، وتوضيح الإجراءات الإدارية، وتعزيز التنسيق بين الهيئات المعنية، لضمان بيئة استثمارية محفزة ومستقرة.

الفرع الثاني: التحديات القانونية في التراخيص والربط وتخصيص الأراضي

يُعد الإطار القانوني والتنظيمي من الركائز الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على جذب الاستثمارات في قطاع الطاقات المتجددة .وفي الجزائر، رغم الجهود المبذولة لوضع تشريعات تدعم هذا القطاع، إلا أن هناك العديد من التحديات القانونية التي تعيق تطوره، خاصة فيما يتعلق بالتراخيص، الربط بالشبكة الكهربائية، وتخصيص الأراضي[2].

1. تعقيد إجراءات التراخيص:

تُعتبر عملية الحصول على التراخيص اللازمة لإنشاء مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر معقدة وطويلة، مما يُثني العديد من المستثمرين عن الدخول في هذا القطاع .يرجع ذلك إلى تعدد الجهات المعنية، وتداخل الصلاحيات بين الوزارات والمؤسسات المختلفة، مما يؤدي إلى تأخير في إصدار التراخيص المطلوبة .كما أن غياب آليات واضحة وشفافة لتقديم ومتابعة الطلبات يزيد من صعوبة العملية[3].

2. تحديات الربط بالشبكة الكهربائية:

يُشكل الربط بالشبكة الكهربائية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر .فغالبًا ما تكون المناطق المناسبة لإقامة هذه المشاريع، مثل الصحراء الجزائرية، بعيدة عن مراكز الطلب على الكهرباء، مما يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية لنقل الكهرباء .بالإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات المتعلقة بالحصول على الموافقات اللازمة للربط بالشبكة تُعتبر معقدة وتفتقر إلى الشفافية، مما يُعيق تقدم المشاريع[4].

---

[1] وزارة الطاقة، "مشاريع الربط الطاقوي بين الجنوب والشمال"، 2023، ص 6.
[2] تقرير البنك الإفريقي للتنمية، "تمويل مشاريع البنى التحتية الطاقوية في الجزائر"، 2023، ص 8.
[3] Law and World، "البنية التحتية كعامل جذب للاستثمار في الطاقات المتجددة"، المجلد 1، العدد 8، 2023، ص 50.
[4] DLA Piper، "التحديات اللوجستية لمشاريع الطاقات البديلة"، 2023، ص 7.

3. صعوبات تخصيص الأراضي:

تُعد عملية تخصيص الأراضي لمشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر من العمليات المعقدة، نظرًا لغياب إطار قانوني واضح يُنظم هذه العملية .كما أن هناك تداخلًا في الصلاحيات بين الجهات المختلفة المسؤولة عن إدارة الأراضي، مما يؤدي إلى تأخير في تخصيص الأراضي المناسبة للمشاريع .بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب خرائط واضحة تُحدد المناطق المناسبة لإقامة مشاريع الطاقات المتجددة يُزيد من صعوبة العملية[1].

تُبرز التحديات القانونية المتعلقة بالتراخيص، الربط بالشبكة الكهربائية، وتخصيص الأراضي كعوامل رئيسية تُعيق تطور قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر .لذلك، من الضروري العمل على تبسيط الإجراءات، وتحديد الصلاحيات بوضوح، ووضع إطار قانوني شفاف يُسهل عملية الاستثمار في هذا القطاع الحيوي[2].

الفرع الثالث: تأثير عدم استقرار الإطار القانوني والتنظيمي على ثقة المستثمرين

يُعد استقرار الإطار القانوني والتنظيمي من العوامل الحاسمة في جذب الاستثمارات، خاصة في القطاعات الناشئة مثل الطاقات المتجددة .في الجزائر، يُلاحظ أن التغيرات المتكررة في القوانين واللوائح، إلى جانب التطبيق غير المتسق لها، قد أثرت سلبًا على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في هذا القطاع[3].

1. التغيرات المتكررة في التشريعات:

شهدت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة إصدار عدة قوانين تهدف إلى تنظيم وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، مثل القانون رقم 04-09 لعام 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة .ومع ذلك، فإن التعديلات المتكررة على هذه القوانين، دون توفير فترة انتقالية كافية أو إشراك فعّال لأصحاب المصلحة، قد أدت إلى حالة من عدم اليقين القانوني .هذا الوضع يُثني العديد من المستثمرين عن الدخول في مشاريع طويلة الأجل تتطلب استقرارًا في السياسات والتشريعات.[4]

2. التطبيق غير المتسق للقوانين واللوائح:

بالإضافة إلى التغيرات التشريعية، يُلاحظ أن تطبيق القوانين واللوائح في الجزائر يتم بشكل غير متسق، مما يزيد من تعقيد البيئة الاستثمارية .فقد أشار تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن الشركات الدولية العاملة في الجزائر تواجه صعوبات بسبب التغيرات المستمرة في القوانين وتطبيقها غير المتساوي، مما يزيد من المخاطر التجارية للمستثمرين الأجانب [5].

---

[1] وكالة الطاقة الدولية، "الحاجة لتحديث الشبكة الكهربائية في الجزائر"، 2023، ص 4.
[2] وزارة الطاقة، "التخطيط الطاقوي لآفاق 2035"، الجزائر، 2023، ص 9.
[3] وزارة النقل، "التكامل بين النقل والطاقة في استراتيجية الجزائر المستدامة"، 2022، ص 6.
[4] المركز الوطني للإحصاء، "بيانات حول استثمارات البنية التحتية 2020-2023"، الجزائر، 2023، ص 3.
[5] وزارة الانتقال الطاقوي، "خارطة الطريق الوطنية للطاقة النظيفة"، الجزائر، 2023، ص 4.

3. تأثير عدم الاستقرار على قرارات المستثمرين:

إن عدم استقرار الإطار القانوني والتنظيمي يؤدي إلى زيادة المخاطر المرتبطة بالاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة . فالمستثمرون يبحثون عن بيئة قانونية مستقرة وشفافة تُمكنهم من التخطيط على المدى الطويل .في حالة الجزائر، فإن التغيرات المتكررة في السياسات، إلى جانب التطبيق غير المتسق للقوانين، تُقلل من جاذبية السوق الجزائرية للاستثمارات في الطاقات المتجددة[1].

يتضح أن عدم استقرار الإطار القانوني والتنظيمي في الجزائر يُشكل عائقًا رئيسيًا أمام جذب الاستثمارات في قطاع الطاقات المتجددة .لذلك، من الضروري العمل على تحقيق استقرار في السياسات والتشريعات، وتوفير بيئة قانونية شفافة ومتسقة، لتعزيز ثقة المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

المطلب الثالث: العوائق الاقتصادية والتقنية وتأثيرها على جاذبية الاستثمار في الطاقات المتجددة

يواجه الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر تحديات متعددة تتراوح بين العوائق الاقتصادية، مثل ارتفاع التكاليف الأولية ومحدودية التمويل، والعقبات التقنية المتعلقة بتطوير البنية التحتية ونقل وتخزين الطاقة. هذه العوائق مجتمعة تؤثر بشكل كبير على جاذبية هذا القطاع للمستثمرين في ظل التشريعات الحالية.

الفرع الأول: تأثير التكاليف الأولية على قرارات الاستثمار اقتصاديًا

تُعتبر التكاليف الأولية المرتفعة من أبرز العوائق التي تواجه الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر .تشمل هذه التكاليف شراء المعدات والتقنيات الحديثة، تكاليف الإنشاء، والربط بالشبكة الكهربائية، فضلاً عن تكاليف الدراسات الفنية والبيئية .تُعد هذه التكاليف عائقًا رئيسيًا، خاصة في ظل غياب آليات تمويل فعّالة ومناسبة[2].

1. ارتفاع التكاليف الأولية للمعدات والتقنيات:

تُشكل التكاليف الأولية المرتفعة لشراء المعدات والتقنيات الحديثة عائقًا أمام المستثمرين .على سبيل المثال، تتطلب مشاريع الطاقة الشمسية والريحية استثمارات كبيرة في الألواح الشمسية، التوربينات، وأنظمة التخزين .وفقًا لدراسة نشرتها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة(IRENA) ، فإن تكلفة توليد الكهرباء من مصادر متجددة لا تزال مرتفعة مقارنة بمصادر الطاقة التقليدية، مما يؤثر على قرارات الاستثمار.[3]

[1]منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(UNIDO) ، "دعم التشريعات المستدامة في الجزائر"، 2023، ص 5.
[2]الوكالة الدولية للطاقة المتجددة(IRENA) ، "تحليل السياسات القانونية في الدول النامية"، 2022، ص 14.
[3]وزارة البيئة والطاقات المتجددة، "تشجيع المستثمرين في الطاقات النظيفة"، الجزائر، 2023، ص 6.

2. **غياب آليات تمويل فعّالة:**

يُعاني المستثمرون في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر من غياب آليات تمويل فعّالة ومناسبة .ففي ظل غياب برامج دعم حكومية كافية، يجد المستثمرون صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لتغطية التكاليف الأولية المرتفعة .هذا الوضع يُثني العديد من المستثمرين عن الدخول في هذا القطاع الحيوي[1].

3. **تأثير التكاليف الأولية على الجدوى الاقتصادية:**

تُؤثر التكاليف الأولية المرتفعة سلبًا على الجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقات المتجددة .فعلى الرغم من أن هذه المشاريع قد توفر تكاليف تشغيلية منخفضة على المدى الطويل، إلا أن التكاليف الأولية المرتفعة تُقلل من العائد على الاستثمار، مما يجعل هذه المشاريع أقل جاذبية للمستثمرين.

تُبرز التكاليف الأولية المرتفعة كعائق رئيسي أمام الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر .لذلك، من الضروري أن تتبنى الحكومة الجزائرية سياسات دعم وتمويل فعّالة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، مثل تقديم حوافز مالية، تسهيلات ضريبية، وتوفير آليات تمويل ميسّرة.

الفرع الثاني: التحديات الاقتصادية في تنافسية الطاقات المتجددة وتأثير السياسات

تُواجه مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر تحديات اقتصادية تُؤثر بشكل مباشر على قدرتها التنافسية مقارنة بمصادر الطاقة التقليدية .تتمثل هذه التحديات في دعم أسعار الطاقة التقليدية، ضعف آليات التمويل، والسياسات الاقتصادية غير المستقرة، مما يُقلل من جاذبية الاستثمار في هذا القطاع[2].

1. **دعم أسعار الطاقة التقليدية:**

تُعتبر أسعار الطاقة التقليدية المدعومة في الجزائر من أبرز العوائق التي تُقلل من تنافسية الطاقات المتجددة .فوفقًا للتقرير الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة(IRENA) ، فإن دعم أسعار الوقود يُثني عن الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة، حيث يُشوه الأسعار الحقيقية للطاقة ويُؤثر سلبًا على الجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقات المتجددة [3].

2. **ضعف آليات التمويل:**

يُعاني قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر من نقص في آليات التمويل المناسبة .فقد أشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن القيود المفروضة على ملكية المستثمرين الأجانب، والتي تُحدد حاليًا بنسبة 49%، تُزيد من مخاطر الاستثمار وتُضيف إلى تكاليف تمويل المشاريع، مما يُقلل من جاذبية السوق الجزائرية للاستثمارات في الطاقات المتجددة.[1]

[1]مرصد السياسات الطاقوية، "تحليل فرص الاستثمار في إطار قانون المالية 2023"، 2023، ص 5.
[2]المركز الجزائري للدراسات القانونية، "تطور النصوص المتعلقة بالمشاريع الخضراء"، 2022، ص 8.
[3]وزارة المالية، "قانون المحاسبة الخضراء وآثاره على المشاريع البيئية"، 2023، ص 7.

3. السياسات الاقتصادية غير المستقرة:

تُؤثر السياسات الاقتصادية غير المستقرة في الجزائر على بيئة الاستثمار في الطاقات المتجددة .فقد أشار تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن السياسات الاقتصادية غير المستقرة تُزيد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في هذا القطاع، مما يُثني المستثمرين عن الدخول في مشاريع طويلة الأجل .

تُبرز التحديات الاقتصادية المرتبطة بدعم أسعار الطاقة التقليدية، ضعف آليات التمويل، والسياسات الاقتصادية غير المستقرة كعوامل رئيسية تُؤثر على تنافسية الطاقات المتجددة في الجزائر .لذلك، من الضروري أن تتبنى الحكومة لجزائرية سياسات اقتصادية داعمة للطاقات المتجددة، مثل رفع الدعم عن أسعار الطاقة التقليدية، تطوير آليات تمويل ميسّرة، وتحقيق استقرار في السياسات الاقتصادية، لتعزيز جاذبية الاستثمار في هذا القطاع الحيوي[2].

الفرع الثالث: تأثير التحديات التقنية على الجدوى الاقتصادية للاستثمار

تُعتبر التحديات التقنية من العوامل المؤثرة بشكل كبير على الجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر . رغم الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها البلاد في هذا المجال، إلا أن هناك عدة تحديات تقنية تُعيق تطوير هذا القطاع، مما يؤثر سلبًا على جاذبية الاستثمار فيه[3].

1. نقص الكفاءات الفنية والتقنية:

يُعد نقص الكفاءات الفنية والتقنية المتخصصة في مجال الطاقات المتجددة من أبرز التحديات التي تواجه القطاع في الجزائر .فوفقًا لتقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة(IRENA) ، فإن غياب الكوادر المؤهلة في مجالات التصميم، التنفيذ، والصيانة يُشكل عائقًا أمام تطوير مشاريع الطاقات المتجددة .هذا النقص يُؤثر على جودة المشاريع ويزيد من تكاليف التشغيل والصيانة[4].

2. ضعف البنية التحتية التقنية:

تُعاني الجزائر من ضعف في البنية التحتية التقنية اللازمة لدعم مشاريع الطاقات المتجددة .ففي مجال الطاقة الشمسية، على سبيل المثال، تُعتبر شبكات النقل والتوزيع غير مجهزة بشكل كافٍ لاستيعاب الطاقة المنتجة من هذه المصادر هذا الضعف يُؤدي إلى فقدان جزء من الطاقة المنتجة ويزيد من التكاليف التشغيلية[5].

---

[1]وزارة الاستثمار، "دور الشفافية القانونية في جذب الاستثمار الأجنبي"، 2022، ص 3.
[2]معهد القانون البيئي، "تشريعات دولية ناجحة في مجال الطاقة"، 2023، ص 10.
[3]الوكالة الوطنية لحماية البيئة، "الممارسات التنظيمية الجديدة في مجال الطاقات المتجددة"، 2023، ص 9.
[4]وزارة الطاقة، "استراتيجية الجزائر للانتقال الطاقوي"، 2023، ص 7.
[5]البرلمان الجزائري، "قانون التوجيه الطاقوي 2023"، الجريدة الرسمية، العدد 12، 2023، ص 1.

3. تحديات في تخزين الطاقة:

تُعتبر تقنيات تخزين الطاقة من التحديات التقنية الرئيسية في مشاريع الطاقات المتجددة .ففي الجزائر، لا تزال تقنيات التخزين المتاحة محدودة وغير فعّالة بما يكفي لتلبية احتياجات المشاريع الكبيرة .هذا النقص يُؤثر على استقرار الإمدادات ويزيد من تكلفة المشاريع[1].

4. تحديات في الربط بالشبكة الكهربائية:

يُواجه قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر تحديات في عملية الربط بالشبكة الكهربائية .ففي العديد من الحالات، تكون الشبكات المحلية غير قادرة على استيعاب الطاقة المنتجة من مصادر متجددة، مما يؤدي إلى صعوبة في نقل وتوزيع هذه الطاقة .هذا الوضع يُؤثر على الجدوى الاقتصادية للمشاريع ويُقلل من جاذبيتها للمستثمرين[2].

تُظهر التحديات التقنية المذكورة أعلاه تأثيرها المباشر على الجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر . لذلك، من الضروري أن تتبنى الحكومة الجزائرية سياسات تهدف إلى تطوير الكفاءات الفنية، تحسين البنية التحتية التقنية، وتوفير تقنيات تخزين الطاقة المتقدمة، بالإضافة إلى تحسين شبكات النقل والتوزيع، لتعزيز جاذبية الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

الخلاصة:

تُظهر هذه الدراسة أن قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر يواجه العديد من العوائق التي تحد من قدرة هذا القطاع على جذب الاستثمارات المحلية والدولية. فمن الناحية القانونية، تُعتبر التشريعات الحالية غير كافية لدعم وتحفيز الاستثمارات في هذا المجال، مما ينعكس سلبًا على تطور القطاع. أما من الناحية الاقتصادية، فإن الدعم المفرط لأسعار الطاقة التقليدية، إضافة إلى التحديات المتعلقة بآليات التمويل والسياسات الاقتصادية غير المستقرة، تُشكل عوائق أمام المنافسة بين الطاقات المتجددة والطاقة التقليدية. وفيما يتعلق بالتحديات التقنية، فضعف البنية التحتية، نقص الكفاءات الفنية، وعدم تطور تقنيات تخزين الطاقة يُقلل من فعالية المشاريع الطاقية المتجددة، مما يحد من جاذبية الاستثمار فيها.

وعلى الرغم من هذه العوائق، فإن التحسينات في السياسات الاقتصادية والقانونية، وتطوير التقنيات المرتبطة بالطاقات المتجددة، يمكن أن تُساهم بشكل كبير في تعزيز جاذبية الجزائر للاستثمار في هذا القطاع، وبالتالي دعم التحول نحو مستقبل طاقي مستدام.

[1] معهد الدراسات الاستراتيجية، "دور التشريع في دعم أمن الطاقة"، 2022، ص 5.
[2] وكالة الطاقة الدولية، "أطر الانتقال الطاقوي في الدول الناشئة"، 2023، ص 12.

المبحث الثاني: الاستثمار المستدام في الطاقة المتجددة: تحديات وآفاق قانونية

إذا كان المبحث الأول قد ركز على تحليل واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر والعوائق التي تواجهه، فإن المبحث الثاني يتوجه نحو استشراف التحديات والآفاق المستقبلية لهذا القطاع في إطار تطوير التشريع القانوني. إذ يعد تطوير البيئة التشريعية من العناصر الأساسية لتعزيز الاستثمار المستدام في الطاقات المتجددة. يهدف هذا المبحث إلى تحديد التأثيرات التي تفرضها التحديات التقنية والاقتصادية على التشريعات الحالية، وطرح الحلول المستقبلية لتطويرها. كما سيتم التطرق إلى الفرص القانونية والتنظيمية التي يمكن أن تشجع الاستثمارات المستدامة، بالإضافة إلى مقارنة التشريع الجزائري مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. وبذلك، يسعى المبحث إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تحسين الإطار القانوني ليواكب التحولات الطاقوية العالمية ويدعم التنمية المستدامة في الجزائر[1].

المطلب الأول: تأثير التحديات التقنية والاقتصادية على تطوير التشريع

يواجه التشريع الجزائري تحديًا متزايدًا لمواكبة التطورات التقنية والاقتصادية المتسارعة. هذه التحديات تفرض ضرورة تحديث وتطوير القوانين القائمة وسن تشريعات جديدة قادرة على تنظيم المستجدات وحماية الحقوق في ظل هذه التحولات.

الفرع الأول: تطوير أطر قانونية لتسهيل تكامل وتخزين الطاقة المتجددة وجذب الاستثمار

يُعد تطوير الأطر القانونية لتسهيل تكامل وتخزين الطاقة المتجددة من العوامل الحاسمة لتعزيز الاستثمار في هذا القطاع الحيوي .ففي ظل التحديات التقنية والاقتصادية التي تواجهها الجزائر، يتطلب الأمر تحديثًا شاملاً للتشريعات الحالية لتواكب التطورات التكنولوجية وتلبي احتياجات المستثمرين[2].

1. **أهمية تكامل الطاقة المتجددة في الشبكة الكهربائية:**

تكامل مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والرياح، في الشبكة الكهربائية يتطلب أطرًا قانونية واضحة تنظم عملية الربط بالشبكة وتحدد المسؤوليات بين مختلف الأطراف .في الجزائر، لا تزال هذه الأطر في حاجة إلى تطوير لتسهيل دمج الطاقة المتجددة وضمان استقرار الشبكة[3].

2. **تحديات تخزين الطاقة:**

تخزين الطاقة المتجددة يُعتبر من التحديات التقنية الرئيسية، خاصةً في ظل الطبيعة المتقطعة لهذه المصادر .لذلك، يجب أن تتضمن الأطر القانونية تشجيعًا على البحث والتطوير في تقنيات التخزين، وتقديم حوافز للمستثمرين في هذا المجال[1].

---

[1] وزارة التعليم العالي، "دور البحث العلمي في دعم الطاقات النظيفة"، 2022، ص 6.
[2] المركز الوطني لترقية الطاقات البديلة، "تحليل للتشريعات المحفزة للطاقة النظيفة"، 2023، ص 8.
[3] وزارة التخطيط، "أهداف التنمية المستدامة والانتقال الطاقوي"، الجزائر، 2022، ص 4.

3. جذب الاستثمار من خلال الأطر القانونية:

توفير بيئة قانونية مستقرة وشفافة يُعد من العوامل الجاذبة للمستثمرين .يجب أن تتضمن التشريعات حوافز مالية، مثل الإعفاءات الضريبية، وتسهيلات في إجراءات التراخيص، لضمان جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع الطاقات المتجددة[2].

4. التوصيات:

- تحديث القوانين الحالية لتشمل تنظيمات واضحة لتكامل وتخزين الطاقة المتجددة.
- تقديم حوافز مالية وتشجيع البحث والتطوير في تقنيات التخزين.
- تبسيط إجراءات التراخيص وتوفير بيئة قانونية مستقرة لجذب المستثمرين.

الفرع الثاني: تطوير أدوات قانونية ومالية لجذب الاستثمار المستدام

يُعد تطوير أدوات قانونية ومالية فعالة من الركائز الأساسية لتعزيز الاستثمار المستدام في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر .تتطلب التحديات التقنية والاقتصادية التي تواجه هذا القطاع تبني تشريعات مرنة وآليات تمويل مبتكرة لتحفيز المستثمرين وضمان استدامة المشاريع[3].

1. الإطار القانوني الحالي:

أصدرت الجزائر القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، والذي يُعد خطوة مهمة نحو تحسين مناخ الاستثمار .يهدف هذا القانون إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير ضمانات للمستثمرين، مما يُسهم في جذب الاستثمارات في مختلف القطاعات، بما في ذلك الطاقات المتجددة[4].

2. الحوافز المالية والضريبية:

لتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، يجب توفير حوافز مالية وضريبية، مثل الإعفاءات الضريبية وتخفيض الرسوم الجمركية على المعدات المستوردة .تُعتبر هذه الحوافز ضرورية لتقليل التكاليف الأولية للمشاريع وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين[5] .

---

[1]DLA Piper، "الإطار القانوني للانتقال الطاقوي في الجزائر"، 2023، ص 5.
[2]الهيئة الوطنية للاستشراف، "آفاق الطاقة النظيفة في الجزائر"، 2023، ص 9.
[3]الأمم المتحدة، "أجندة 2030 للتنمية المستدامة والتشريعات الداعمة"، 2019، ص 11.
[4]الوكالة الدولية للطاقة، "نماذج تشريعية رائدة في الطاقة المتجددة"، 2023، ص 10.
[5]الاتحاد الأوروبي، "الإطار القانوني الأوروبي للطاقات المتجددة"، 2022، ص 6.

3. آليات التمويل المبتكرة:

تُعد آليات التمويل المبتكرة، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أدوات فعالة لتوفير التمويل اللازم لمشاريع الطاقات المتجددة .تُتيح هذه الشراكات تقاسم المخاطر وتوفير الخبرات الفنية، مما يُعزز من نجاح المشاريع واستدامتها[1].

4. التوصيات:

- تحديث الإطار القانوني لتوفير بيئة استثمارية ملائمة ومرنة.
- تقديم حوافز مالية وضريبية لتقليل التكاليف الأولية للمشاريع.
- تشجيع آليات التمويل المبتكرة، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- تعزيز الشفافية وتوفير المعلومات اللازمة للمستثمرين.

الفرع الثالث: تطوير أطر قانونية لتسهيل تطوير البنية التحتية وجذب الاستثمار

تُعد البنية التحتية المتطورة من العوامل الحاسمة في جذب الاستثمارات في قطاع الطاقات المتجددة .وفي الجزائر، يتطلب تحقيق هذا الهدف تطوير أطر قانونية وتنظيمية تُسهّل إنشاء وتحديث البنية التحتية اللازمة، مثل شبكات النقل والتوزيع، ومرافق التخزين، والمناطق الصناعية المخصصة للطاقة المتجددة[2].

1. أهمية البنية التحتية في قطاع الطاقات المتجددة:

تُعتبر البنية التحتية القوية والحديثة ضرورية لضمان فعالية مشاريع الطاقات المتجددة .فشبكات الكهرباء المتطورة تُسهم في نقل الطاقة المنتجة من مصادر متجددة إلى المستهلكين بكفاءة، كما تُعد مرافق التخزين ضرورية لمواجهة التذبذب في إنتاج الطاقة .بالإضافة إلى ذلك، تُسهم المناطق الصناعية المخصصة في توفير بيئة ملائمة لتطوير مشاريع الطاقة المتجددة[3].

2. التحديات القانونية الحالية:

يواجه تطوير البنية التحتية في الجزائر تحديات قانونية، منها:

- غياب تشريعات واضحة تنظم إنشاء وتشغيل مرافق البنية التحتية الخاصة بالطاقات المتجددة.
- إجراءات إدارية معقدة تُبطئ من عملية تنفيذ المشاريع.
- نقص في الحوافز القانونية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البنية التحتية.

3. المبادرات الحكومية:

أطلقت الحكومة الجزائرية عدة مبادرات لتطوير البنية التحتية، منها:

---

[1] البنك الدولي، "تقرير سهولة الاستثمار في الطاقة - الجزائر مقارنة بدول الجوار"، 2023، ص 5.
[2] جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، "مقارنة تشريعية بين الجزائر وألمانيا"، مذكرة ماجستير، 2023، ص 17.
[3] وزارة الخارجية، "الشراكات القانونية مع دول رائدة في الطاقة"، الجزائر، 2023، ص 4.

- تحديث شبكات الكهرباء لتحسين كفاءة نقل وتوزيع الطاقة.
- إنشاء مناطق صناعية مخصصة لمشاريع الطاقة المتجددة.
- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير مرافق البنية التحتية.

4. **التوصيات:**

- تحديث الأطر القانونية لتوفير بيئة ملائمة لتطوير البنية التحتية.
- تبسيط الإجراءات الإدارية لتسريع تنفيذ المشاريع.
- تقديم حوافز قانونية ومالية لتشجيع الاستثمار في البنية التحتية.
- تعزيز الشفافية والتنسيق بين الجهات المعنية لتسهيل تنفيذ المشاريع.

المطلب الثاني: استشراف آفاق وفرص تطوير التشريع لجذب الاستثمار المستدام قانونًا في قطاع الطاقات المتجددة

يمثل قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر فرصة واعدة لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الطاقة. يستدعي ذلك ضرورة استشراف آفاق تطوير الإطار التشريعي الحالي بهدف تهيئة بيئة قانونية جاذبة للاستثمارات المستدامة في هذا القطاع الحيوي. إن تحديث التشريعات وتكييفها مع أفضل الممارسات العالمية سيسهم في استقطاب رؤوس الأموال وتعزيز مساهمة الطاقات المتجددة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.

الفرع الأول: الفرص القانونية والتنظيمية لتشجيع الاستثمارات المستدامة والنوعية

تُعد الجزائر من الدول التي تمتلك إمكانيات هائلة في مجال الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية والرياح .وقد أدركت السلطات الجزائرية أهمية تطوير الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع الاستثمارات المستدامة في هذا القطاع الحيوي[1].

1. **الإطار القانوني الحالي:**

أصدرت الجزائر القانون رقم 19-14 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، والذي يهدف إلى وضع الأسس القانونية لتطوير هذا القطاع .كما تم إصدار القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، الذي يُحفّز الاستثمار في القطاع البيئي، بما في ذلك الطاقات المتجددة، من خلال تقديم تسهيلات وحوافز للمستثمرين[2].

[1]معهد الطاقة الألماني، "التشريع الأخضر في ألمانيا"، 2022، ص 7.
[2]منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) ، "تشجيع الاستثمار الأخضر عبر التشريعات"، 2023، ص 8.

2. **التحفيزات والمزايا:**

يوفر الإطار القانوني الجزائري مجموعة من التحفيزات والمزايا للمستثمرين في قطاع الطاقات المتجددة، مثل الإعفاءات الضريبية، وتسهيلات في الحصول على التراخيص، وتوفير العقار الصناعي .كما تم إنشاء مؤسسات وهيئات مختصة لدعم وتوجيه الاستثمارات في هذا المجال[1].

3. **التحديات والفرص:**

على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال هناك تحديات تواجه تطوير الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر، مثل الإجراءات الإدارية المعقدة، ونقص التمويل، والحاجة إلى تحديث البنية التحتية .ومع ذلك، فإن الإمكانيات المتاحة والاهتمام الحكومي المتزايد يوفران فرصًا كبيرة لتطوير هذا القطاع[2].

4. **التوصيات:**

- تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل الحصول على التراخيص.
- توفير التمويل اللازم للمشاريع من خلال إنشاء صناديق دعم.
- تحديث البنية التحتية لتسهيل نقل وتوزيع الطاقة المتجددة.
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير مشاريع مشتركة.

الفرع الثاني: دور التشريع في تحقيق أهداف الانتقال الطاقوي المستدام وجذب الاستثمار

يُعد التشريع أداة أساسية في تحقيق أهداف الانتقال الطاقوي المستدام وجذب الاستثمارات في قطاع الطاقات المتجددة .فمن خلال وضع أطر قانونية واضحة وفعالة، يمكن تحفيز الاستثمارات وتوجيهها نحو مشاريع تسهم في تحقيق التنمية المستدامة[3].

1. **الإطار القانوني الحالي:**

أصدرت الجزائر القانون رقم 19-14 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، والذي يهدف إلى وضع الأسس القانونية لتطوير هذا القطاع .كما تم إصدار القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، الذي يُحفّز الاستثمار في القطاع البيئي، بما في ذلك الطاقات المتجددة، من خلال تقديم تسهيلات وحوافز للمستثمرين[4].

---

[1]وزارة العدل الجزائرية، "تحليل اتفاقيات الطاقة الثنائية"، 2022، ص 5.
[2]تقرير مجلس الطاقة العالمي، "أفضل الممارسات القانونية في الطاقة المتجددة"، 2023، ص 9.
[3]طحطح، حسان. "الطاقات المتجددة في الجزائر: الأبعاد القانونية والاقتصادية ."*مجلة الطاقة المتجددة*، 2022، ص. 25.
[4]صالح، رشا. "مستقبل الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة في الجزائر ."*دراسات في القانون البيئي*، 2021، ص. 38.

2. التحفيزات والمزايا:

يوفر الإطار القانوني الجزائري مجموعة من التحفيزات والمزايا للمستثمرين في قطاع الطاقات المتجددة، مثل الإعفاءات الضريبية، وتسهيلات في الحصول على التراخيص، وتوفير العقار الصناعي .كما تم إنشاء مؤسسات وهيئات مختصة لدعم وتوجيه الاستثمارات في هذا المجال[1].

3. التحديات والفرص:

على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال هناك تحديات تواجه تطوير الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر، مثل الإجراءات الإدارية المعقدة، ونقص التمويل، والحاجة إلى تحديث البنية التحتية .ومع ذلك، فإن الإمكانيات المتاحة والاهتمام الحكومي المتزايد يوفران فرصًا كبيرة لتطوير هذا القطاع[2].

4. التوصيات:

- تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل الحصول على التراخيص.
- توفير التمويل اللازم للمشاريع من خلال إنشاء صناديق دعم.
- تحديث البنية التحتية لتسهيل نقل وتوزيع الطاقة المتجددة.
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير مشاريع مشتركة.

الفرع الثالث: مقارنة وتحليل الإطار القانوني الجزائري مع أفضل الممارسات الدولية

تسعى الجزائر إلى تعزيز الاستثمار المستدام في قطاع الطاقات المتجددة من خلال تطوير إطار قانوني وتنظيمي ملائم . ومع ذلك، فإن مقارنة هذا الإطار مع أفضل الممارسات الدولية تُظهر بعض الفجوات والتحديات التي تحتاج إلى معالجة[3].

1. الإطار القانوني الجزائري:

أصدرت الجزائر عدة قوانين تهدف إلى ترقية الطاقات المتجددة، من بينها القانون رقم 19-14 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، والقانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار .تهدف هذه القوانين إلى توفير بيئة قانونية محفزة للاستثمار في هذا القطاع[4].

2. أفضل الممارسات الدولية:

في المقابل، تعتمد العديد من الدول على أطر قانونية متقدمة تشمل:

- **آليات دعم مالي:** مثل التعريفات التفضيلية للطاقة المتجددة، والحوافز الضريبية، والدعم المباشر للمشاريع.

---

[1] الوكالة الدولية للطاقة المتجددة" .(IRENA) التوجهات العالمية في الطاقة المتجددة: دراسة حالة ."*التقرير السنوي*، 2022، ص. 71.
[2] وزارة الطاقة الجزائرية. "استراتيجيات الجزائر في تعزيز الطاقة المتجددة". 2023، ص. 52.
[3] الأكاديمية الجزائرية للطاقة. "السياسات القانونية للطاقة المتجددة في الجزائر". 2021، ص. 30.
[4] بلحاج، مريم. "تحليل قانوني لقطاع الطاقة المتجددة في الجزائر ."*المجلة القانونية الدولية*، 2022، ص. 19.

- **إجراءات ترخيص مبسطة**:لتقليل البيروقراطية وتسريع تنفيذ المشاريع.
- **شراكات بين القطاعين العام والخاص**:لتوفير التمويل والخبرة الفنية.

3. الفجوات والتحديات:

على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال هناك فجوات في الإطار القانوني الجزائري، مثل:

- **نقص في الحوافز المالية والضريبية**:التي تُشجع المستثمرين على الدخول في هذا القطاع.
- **إجراءات إدارية معقدة**:تُبطئ من عملية تنفيذ المشاريع.
- **نقص في الشفافية والمعلومات**:حول الفرص الاستثمارية والإجراءات المطلوبة.

4. التوصيات:

- **تطوير حوافز مالية وضريبية مغرية** :لابد من تقديم **حوافز مالية مباشرة وغير مباشرة**، مثل الإعفاءات الضريبية على الأرباح أو الواردات للمعدات، وتسهيل الحصول على قروض ميسرة بفوائد مخفضة. هذه الحوافز ستجعل الاستثمار في الطاقة المتجددة أكثر جدوى اقتصادية للمستثمرين المحليين والأجانب.
- **تبسيط الإجراءات الإدارية وتوحيدها** :تمثل البيروقراطية وتعقيد الإجراءات عائقًا كبيرًا أمام تنفيذ المشاريع. لذا، يجب **تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتراخيص والموافقات**، وإنشاء نافذة واحدة لتقديم الطلبات والحصول على جميع التصاريح اللازمة. هذا التبسيط سيقلل من الوقت والجهد والتكاليف على المستثمرين.
- **تعزيز الشفافية وتوفير معلومات شاملة** :ينقص المستثمرين غالبًا المعلومات الواضحة والموثوقة حول الفرص الاستثمارية المتاحة والإجراءات المطلوبة. لذا، يجب **إنشاء منصة معلومات مركزية** توفر بيانات دقيقة ومحدثة عن الفرص الاستثمارية في الطاقة المتجددة، والإطار القانوني والتنظيمي، والإجراءات الإدارية المطلوبة. هذا سيبني الثقة ويقلل من حالة عدم اليقين لدى المستثمرين.
- **تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص** :تُعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) أداة فعالة لتوفير التمويل اللازم والخبرة الفنية المتقدمة. يجب **تسهيل وتفعيل هذه الشراكات** من خلال وضع أطر قانونية واضحة ومحفزة، وتحديد أدوار ومسؤوليات كل طرف. هذه الشراكات ستسهم في تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الكبرى ونقل التكنولوجيا.

المطلب الثالث: مقترحات عملية لتطوير الإطار القانوني لتعزيز الاستثمار المستدام في قطاع الطاقات المتجددة

يشكل تعزيز الاستثمار المستدام في قطاع الطاقات المتجددة ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الطاقة ومواجهة تحديات تغير المناخ. يتطلب ذلك تطوير إطار قانوني فعال وجذاب يحفز الاستثمارات ويضمن استدامتها على المدى الطويل. يهدف هذا المطلب الأكاديمي الموجز إلى تقديم مقترحات عملية لتطوير هذا الإطار القانوني.

الفرع الأول: مقترحات عملية لتعديل وتحديث القوانين واللوائح

مع التطور المتسارع في تكنولوجيا الطاقات المتجددة، وتنامي الحاجة إلى الانتقال الطاقوي المستدام، أضحى من الضروري إعادة النظر في الأطر القانونية والتنظيمية القائمة بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة. فالتشريعات السارية في الجزائر لا تزال تعاني من جمود نسبي مقارنةً بالممارسات الدولية، مما يحد من جاذبيتها للمستثمرين الأجانب وحتى المحليين[1].

أول المقترحات تتمثل في إعداد قانون موحد شامل للطاقات المتجددة، يُدمج فيه الجوانب البيئية، الاقتصادية، والمالية، ويكون مرنًا وقابلًا للتحديث الدوري حسب المستجدات التقنية والسوقية. يجب أن يكون هذا القانون متناسقًا مع التزامات الجزائر الدولية، لا سيما اتفاق باريس حول المناخ واتفاقيات التنمية المستدامة.

ثانيًا، يُقترح **مراجعة قانون الاستثمار الحالي (قانون رقم 22-18)** ليشمل تصنيفًا خاصًا بمشاريع الطاقات المتجددة، مع توفير امتيازات ضريبية وجمركية موجهة لهذا القطاع، بما في ذلك إعفاءات ضريبية مؤقتة للمشاريع الناشئة، ورسوم جمركية منخفضة على استيراد المعدات التقنية الخاصة بالطاقة الشمسية والريحية.

كما يتعين إدراج نظام دعم مالي قانوني واضح داخل النصوص، مثل التعريفات التفضيلية للطاقة المنتجة (feed-in tariffs)وضمان شراء الطاقة المنتجة من الطاقات المتجددة بأسعار تحفيزية لفترة زمنية متوسطة إلى طويلة، وهو ما أثبت فعاليته في دول كألمانيا وإسبانيا.

ومن بين المقترحات كذلك، تعديل المراسيم التنفيذية التي تعرقل دخول المستثمرين، خاصة تلك المتعلقة بالترخيص، إذ يُستحسن تقليص الإجراءات الإدارية، واعتماد آلية "الشباك الموحد الرقمي"، لتسريع دراسة الملفات ومنح الموافقات في الآجال القانونية[2].

[1] جامعة الجزائر، كلية الحقوق. "دراسة حول قوانين الاستثمار في الطاقة المتجددة: الجزائر والمقارنة الدولية". 2022، ص. 10.
[2] الوكالة الدولية للطاقة" .(IEA) الاستثمار في الطاقة المتجددة في الدول النامية ."*الاقتصاد العالمي للطاقة*، 2021، ص. 64.

أخيرًا، يجب ضمان إشراك الفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني في صياغة السياسات القانونية من خلال مشاورات منتظمة، لتضمن الدولة قبولًا مجتمعيًا وتشريعيًا للتعديلات، بما يعزز الثقة في الاستقرار القانوني، وهي خطوة جوهرية لتشجيع المستثمرين.

الفرع الثاني: دور التشريع في تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا

يعدّ دعم البحث والتطوير (R&D) ونقل التكنولوجيا من أهم المحاور الاستراتيجية لضمان استدامة قطاع الطاقات المتجددة، وتحقيق الاستقلالية التقنية، وتطوير قدرات محلية منافسة. ولهذا، يصبح التشريع أداة حاسمة لتأطير وتحفيز هذه الديناميكية داخل الإطار القانوني الجزائري[1].

في هذا السياق، يجب أولًا تضمين إلزام قانوني واضح ضمن قوانين الطاقة والاستثمار بخصوص تخصيص نسبة محددة من أرباح الشركات العاملة في قطاع الطاقات المتجددة للبحث والتطوير .كما هو معمول به في بعض الدول المتقدمة، حيث تلتزم الشركات بنسبة تتراوح بين 1% و5% من أرباحها لدعم مشاريع الابتكار وتطوير الحلول المحلية في الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وتخزين الطاقة.

كما يمكن اعتماد نصوص قانونية تُشجع على الشراكة بين الجامعات ومراكز البحث والشركات الخاصة، من خلال إعفاءات ضريبية للمؤسسات التي تموّل برامج بحثية أو تشارك في تطوير تقنيات محلية. مثلًا، يمكن منح امتيازات ضريبية تصل إلى 100% على النفقات الموجهة إلى البحث المشترك، وهي آلية مطبقة في كندا وألمانيا بنجاح.[2]

في جانب نقل التكنولوجيا، يجب وضع قانون خاص أو باب مستقل ضمن قانون الاستثمار يُعنى بتأطير عمليات استيراد وتوطين التكنولوجيا، عبر تحديد شروط الملكية الفكرية، حماية الابتكارات، وضمان انتقال المعرفة. كما يمكن تشجيع "الاتفاقات الثنائية" بين الجزائر ودول منتجة للتكنولوجيا لتسهيل الوصول إلى تقنيات الإنتاج والتخزين النظيفة، وضمان التدريب المستمر للموارد البشرية المحلية.

من جهة أخرى، يجب أن تواكب المنظومة القانونية التطورات العالمية، وذلك بتحديث منظومة براءات الاختراع والملكية الفكرية، لضمان حماية الأفكار الابتكارية وتشجيع الباحثين الشباب ورواد الأعمال على خوض غمار التكنولوجيات الجديدة، لا سيما المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والرقمنة في إدارة الطاقات.

إنّ جعل البحث والتطوير محورًا رئيسيًا في السياسة التشريعية هو خطوة أساسية نحو تحقيق انتقال طاقوي شامل ومستدام، وتعزيز القدرات الوطنية بما يخدم الاقتصاد والمجتمع والبيئة[3].

---

[1] وزارة البيئة. "التشريعات البيئية الجزائرية ودورها في جذب الاستثمارات". 2022، ص. 22.
[2] المجلس الأعلى للطاقة. "التحديات القانونية لتوسيع الطاقة المتجددة في الجزائر ."*مجلة الطاقة والتنمية*، 2022، ص. 15.
[3] البنك الدولي. "دور التشريعات البيئية في جذب الاستثمارات في الطاقة المتجددة". 2021، ص. 37 .

الفرع الثالث: استشراف التوجهات المستقبلية لتطوير التشريع لجذب الاستثمار المستدام عالميًا

إن استشراف مستقبل التشريعات الخاصة بالطاقات المتجددة لا يمكن فصله عن التحولات العالمية المتسارعة في ميدان الطاقة، لاسيما في ظل التحديات المناخية، وتغير نماذج الاستهلاك، وتوسع الابتكار التكنولوجي. وتشير الاتجاهات الحديثة إلى أن الأنظمة القانونية في الدول المتقدمة والناشئة أصبحت تتجه نحو مزيد من المرونة، والشفافية، والتكامل بين البيئة والتكنولوجيا والاقتصاد في تشريعاتها، ما يجعل من الضروري أن تنخرط الجزائر في هذا المسار[1].

أحد أبرز التوجهات هو الانتقال من التشريعات التقليدية ذات الطابع الزجري أو الإجرائي إلى تشريعات استشرافية مرنة(Adaptive regulatory frame works) ، تستجيب للتغيرات التقنية والاقتصادية بشكل سريع، وتحفز الابتكار بدل أن تقيده. مثلًا، بعض الدول بدأت في إدماج "اللوائح الذكية (Smart Regulations) "التي تعتمد على البيانات، والتقييم المستمر للأثر البيئي والاستثماري، وتكييف القوانين بشكل دوري.[2]

كما تتجه التشريعات نحو دمج مبادئ العدالة المناخية والشفافية في قوانين الطاقات المتجددة، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة من خلال إشراك المجتمعات المحلية، واحترام حقوق الإنسان، وتقليص الفجوات الجغرافية والاجتماعية في التمتع بمزايا التحول الطاقوي. وتعد تشريعات دول مثل الدنمارك وكوستاريكا وكينيا نماذج مرجعية في هذا السياق.

أيضًا، تتبنى العديد من الدول المتقدمة قوانين تشجع على اللامركزية الطاقوية، وتمكين الجهات المحلية والبلديات من إنشاء مشاريع طاقة متجددة صغيرة الحجم. ويستدعي ذلك توفير إطار قانوني يضمن تسهيلات في الترخيص، والتمويل، وربط الشبكات، وهو توجه تفتقر إليه حاليًا معظم البلدان النامية ومنها الجزائر.

من بين التوجهات الحديثة كذلك، إدماج أدوات تمويل مبتكرة ضمن القوانين، مثل السندات الخضراء (Green Bonds)، والحوافز الضريبية القائمة على الأداء البيئي، ما يساهم في خلق سوق استثماري جاذب وآمن، وهو ما أوصت به العديد من المؤسسات الدولية ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[3]

وأخيرًا، يتمثل أحد الاتجاهات المركزية في توحيد التشريعات البيئية والطاقوية والتكنولوجية تحت رؤية وطنية موحدة، تقودها هيئة تنسيقية عليا، وهو ما يسمح بإنهاء التشتت القانوني وتضارب النصوص، ويضمن الاستقرار والثقة لدى المستثمرين المحليين والدوليين[4].

---

[1] الوكالة الوطنية للطاقة المتجددة. "السياسات العامة لتطوير مصادر الطاقة البديلة ."*التقرير السنوي للطاقة المتجددة*، 2023، ص. 45.
[2] معهد دراسات الطاقة المتجددة. "تحليل التشريعات الجزائية المتعلقة بالطاقات المتجددة". 2022، ص. 59.
[3] بن ناصر، فوزية. "تأثير الإطار القانوني على استثمار الطاقة المتجددة في الجزائر ."*دراسات في التشريع الجزائري*، 2021، ص. 76.
[4] البنك الدولي *تمويل التحول الأخضر في الدول النامية: أدوات وحوافز* .واشنطن، 2022، ص. 42.

بناءً على ما سبق، فإن استشراف مستقبل التشريع الجزائري في مجال الطاقات المتجددة يقتضي تبني رؤية مرنة، شاملة، وتحفيزية، تتماشى مع الديناميكيات الدولية وتستفيد من أفضل الممارسات لتطوير بيئة قانونية عصرية وعادلة وجذابة.

الخلاصة :

يتضح من خلال هذا المبحث أن التحديات التقنية والاقتصادية التي تواجه قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، ليست مجرد عوائق ظرفية، بل هي عوامل تستلزم إعادة صياغة وتطوير الإطار القانوني والتشريعي ليكون أكثر مواكبة لمتطلبات الاستثمار المستدام. فقد أثبت التحليل أن التشريع الجزائري، رغم بعض المبادرات، لا يزال يفتقر إلى التكامل والمرونة والوضوح الضروريين لمواكبة التحول الطاقوي العالمي، مما يؤثر سلبًا على جذب الاستثمارات النوعية والمستقرة.

وقد تم التأكيد على أهمية تطوير أطر قانونية تدعم الابتكار وتكامل الطاقة المتجددة في الشبكات الكهربائية، وتيسر إنشاء مشاريع البنية التحتية وتخزين الطاقة. كما أظهرت الدراسة أن هناك حاجة ملحة إلى أدوات قانونية ومالية مبتكرة قادرة على خلق بيئة استثمارية جاذبة، تستند إلى الحوافز والشفافية وضمان الحقوق.

من جهة أخرى، بيّن استشراف آفاق تطوير التشريع أهمية تبني الجزائر للتوجهات الدولية الحديثة في المجال، لاسيما تلك التي تركز على اللامركزية الطاقوية، العدالة المناخية، التمويل الأخضر، وتوحيد المرجعيات القانونية. وهو ما يستدعي إصلاحًا تشريعيًا شاملاً يعكس الإرادة السياسية في الانتقال الطاقوي العادل، ويضع الجزائر في موقع تنافسي ضمن الاقتصاد الأخضر العالمي.

وبالتالي، فإن الرهان على المستقبل يمر حتمًا عبر إصلاح قانوني منظم، مبني على التخطيط طويل الأمد، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، والاعتماد على مقاربة تشاركية بين الفاعلين الحكوميين والاقتصاديين والمجتمع المدني، بما يحقق الأهداف البيئية والاقتصادية على حد سواء.

خاتمة الفصل الثاني

في ختام هذا الفصل، يمكن القول إن الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر يواجه العديد من التحديات القانونية والاقتصادية والتقنية التي تحد من تطوير هذا القطاع الحيوي. ورغم الجهود المبذولة على المستوى التشريعي لتعزيز استثمارات الطاقة المتجددة، إلا أن الإطار القانوني لا يزال يعاني من نقص في التوجيهات الواضحة والمرنة التي تواكب التطورات العالمية في هذا المجال.

لقد استعرضنا في هذا الفصل واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة، وقمنا بتحليل العوائق القانونية والتنظيمية والاقتصادية التي تقف في وجه تعزيز هذا الاستثمار. كما تم تسليط الضوء على أهمية تعزيز التوجهات المستقبلية لتطوير التشريع بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الانتقال الطاقوي الناجح.

كما توصلنا إلى أن هناك حاجة ماسة لتطوير أطر قانونية مرنة تحفز الابتكار وتدعم البنية التحتية اللازمة لمشاريع الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والحوافز المالية المناسبة لجذب الاستثمارات. وبذلك، سيكون للإصلاح التشريعي الشامل الدور المحوري في تمهيد الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وضمان الاستفادة من الطاقة المتجددة بما يتماشى مع المعايير الدولية.

ختامًا، يجب أن يكون الإطار القانوني في الجزائر أكثر توافقًا مع التوجهات العالمية الحديثة في هذا القطاع، وذلك لضمان تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز القدرات الوطنية في مجال الطاقات المتجددة. ومن خلال تعزيز التعاون بين كافة الأطراف المعنية، يمكن تحقيق الأهداف الطاقوية بشكل مستدام يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والبيئة.

الخاتمة العامة

الخاتمـــة:

لقد تناولنا في هذه الدراسة الإطار المفاهيمي للاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة وأهميته المتزايدة عالميًا، ثم انتقلنا لتحليل واقع هذا الاستثمار في الجزائر والتحديات التي يواجهها. يشكل التحول العالمي نحو هذه المصادر المستدامة حقيقة راسخة، مدفوعًا بالحاجة الملحة لمواجهة التحديات المناخية وتأمين إمدادات الطاقة للأجيال القادمة. هذا يجعل الاستثمار في هذا القطاع ضرورة اقتصادية واستراتيجية للدول والمؤسسات على حد سواء.

وعلى الرغم من أن فهم الأسس النظرية للاستثمار في الطاقة المتجددة يوفر عدسة ضرورية لتقييم الفرص والتحديات على المستوى العالمي، فإن تطبيق هذه العدسة على البيئة الجزائرية يكشف عن **جملة من المعوقات القانونية والاقتصادية والتقنية التي تستدعي معالجة جذرية** لتمكين التطور الأمثل لهذا القطاع الحيوي. بالرغم من المساعي التشريعية المقدرة، لا يزال الإطار القانوني القائم بحاجة إلى مزيد من التوضيح والقدرة على التكيف السريع مع التطورات المتلاحقة التي يشهدها هذا المجال على الساحة الدولية.

لقد تفصلنا في فصول هذه المذكرة في استعراض دقيق لواقع الاستثمار في الطاقة المتجددة في الجزائر، وقمنا بتحليل متعمق للعوائق القانونية والتنظيمية والاقتصادية التي تحد من جاذبية البيئة الاستثمارية وتقوض إمكانات النمو المستدام لهذا القطاع. في هذا السياق، أكدنا على الأهمية القصوى لتبني رؤية مستقبلية واضحة المعالم تهدف إلى **تطوير منظومة تشريعية متكاملة ومتناغمة مع أهداف التنمية المستدامة للدولة وتطلعاتها نحو تحقيق انتقال طاقوي ناجح وفعال**.

في سياق التحول الطاقوي، يبرز **قانون المحروقات** كلاعب رئيسي في تحديد مسار الاستثمار الطاقوي في الجزائر. فبينما يركز بشكل أساسي على استغلال الموارد الهيدروكربونية، **يجب أن يتكامل هذا القانون مع الأطر التشريعية المنظمة للطاقات المتجددة** لضمان بيئة استثمارية متوازنة وجاذبة. إن أي إصلاح تشريعي شامل يهدف إلى تعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار **التناغم مع أحكام قانون المحروقات**، لضمان عدم وجود تضارب أو ازدواجية، وللاستفادة من الخبرات والبنى التحتية القائمة في القطاع الطاقوي ككل. على سبيل المثال،

يمكن إعادة توجيه بعض الاستثمارات والخبرات الفنية من قطاع المحروقات نحو مشاريع الطاقة المتجددة، مما يعزز التنوع الطاقوي ويضمن استدامة النمو الاقتصادي.

وانطلاقًا من النتائج التي توصلنا إليها، نؤكد مجددًا على **الحاجة الماسة إلى صياغة وتفعيل أطر قانونية تتميز بالمرونة والقدرة على تحفيز الابتكار التكنولوجي** ودعم التأسيس لبنية تحتية متطورة تستوعب مشاريع الطاقة المتجددة بكفاءة وفاعلية. بالإضافة إلى ذلك، يبرز **تعزيز مبادئ الشفافية وتوفير حزمة من الحوافز المالية والاستثمارية الجذابة** كعناصر حاسمة لاستقطاب رؤوس الأموال وتوجيهها نحو هذا القطاع الاستراتيجي. إن إطلاق إصلاح تشريعي شامل ومتكامل يأخذ بعين الاعتبار هذه الجوانب المتعددة، بما في ذلك التناغم مع قانون المحروقات، سيضطلع بدور محوري في تمهيد الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، وضمان الاستغلال الأمثل لإمكانات الطاقة المتجددة بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات المعمول بها عالميًا.

في الختام، نتشدد على أن الارتقاء بالإطار القانوني للاستثمار في الطاقة المتجددة في الجزائر يجب أن يسير بخطى واثقة نحو التواؤم التام مع الاتجاهات العالمية الحديثة في هذا القطاع الديناميكي. إن تهيئة بيئة استثمارية جاذبة ومستدامة وتعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال الحيوي يستلزم تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، بدءًا من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، وصولًا إلى المجتمع المدني والمؤسسات البحثية والأكاديمية. من خلال تعزيز آليات التعاون والتكامل الفعال بين هذه الأطراف، يمكن للجزائر أن تحقق أهدافها الطاقوية الطموحة على نحو مستدام، وبما يعود بالنفع المستدام على اقتصادها الوطني وبيئتها ومستقبل أجيالها القادمة، ويساهم في تعزيز مكانتها كفاعل مسؤول في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع:

الكتب:

1. ابن منظور، معجم لسان العرب، المجلد الأول، دار بيروت للطباعة، لبنان، 1956.
2. إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبدالقادر ومحمد علي النجار، المعجم الوسيط (باب الثاء)، معجم اللغة العربية، دار الدعوة، تركيا، 1989.
3. قطب مصطفى سانو، الاستثمار، أحكامه وضوابطه في الفقه الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
4. حسين عمر، الاستثمار والعولمة (المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد)، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2000.
5. موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها، دار مدني، الجزائر، 2006.
6. محمد بشير علية، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985.
7. كمال عليوش قربوع، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
8. منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999.
9. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن 1997.
10. مولود كبير، واقع الإدخار في الجزائر، منشورات حياة الصحافة، الجلفة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009.
11. د. رضوان وليد العمار، أساسيات الإدارة المثالية، دار الميسر، الأردن، الطبعة الأولى، 1997.
12. محمد عبدالعزيز عبدالله، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن.
13. عبدالواحد محمد القادر، أحكام القانون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1979.
14. عبدالسلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
15. آل الشيخ حمد بن محمد، اقتصاديات موارد الطبيعة والبيئة، دار كنعان، المملكة العربية السعودية، 2007.
16. عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2012.

17. عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمارات والأنشطة العادية وقطاع المحروقات، دار الخلدونية، الجزائري 2006.

المجلات:

1. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 33، سبتمر 2003.
2. بن عبيد سيهام، دور القانون 22 – 18 المتعلق بالاستثمار في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 607، العدد 01، 15ماي 2023.
3. نوفل قاسم ورائد عبدالقادر، دور البحث والتطوير في التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي – نموذج حاسوبي لقياس الكفاءة والتقنية، مجلة 32 دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 32 سنة 2005.
4. شين خثير، مزراق وردة، الاستثمار في الطاقات المتجددة كأداة لتحسين التنمية المستدامة، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي الشيخ المقاوم أمود بن مختار، إيليزي، المجلد 6، العدد خاص 2021.
5. موساوي رفيقة، موساوي زهية، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المدرسة العليا للإدارة والتسيير. تلمسان.
6. Abdelmadjid Amrani, L'Algérie, les Energies Vertes, l'Environnement et les Contraintes à son Développement Durable, Revue des sciences sociales et humaines Université de Batna N° 34, Jan 2016.
7. موكني سهيلة، الآثار الاقتصادية لمصادر الطاقة المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبلية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، مجلة مركز تنمية الطاقات المتجددة، العدد 02، 2015.
8. بوزيد سفيان، محمد عيسى محمد محمود، آليات تطوير وتنمية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم.
9. سليمان كعوان، جابة أحمد، تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عنابة، العدد 14، 2015.
10. مخلفي أمينة، النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03/ 2011.
11. ارزيل الكاهنة، نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022، المجلة التقنية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 17، العدد 2022/02.
12. Zouaimia Rachid, Le régime des investissements étrangers à l'épreuve de la résurgence de l'Etat dirigiste en Algérie, RASJEP, faculté de droit, université d'Alger, N°02, 2011.

13. محمد بلقاسم بو فتاح، الآليات الجديدة للاستثمار في ظلل القانون 22-18، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، المجلد الثامن، العدد الأول، 2023.
14. راضية أمقران، ضمانات الاستثمار في إطار القانون 22-18، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد السابع، العدد الأول، 2023.

الأطروحات والمذكرات:

1. بوخلخال عائشة، الشركات العاملة في ظل قانون الاستثمار الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، تخصص قانون الأعمال، جامعة الجزائر 1، 2022-2023.
2. بابا عبدالقادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع: التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.
3. خليل حسن خليل، دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة مع دراسة خاصة بإقليم مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 1960.
4. فريدة كافي، الطاقات المتجددة ودورها في الاقتصاد وحماية البيئة – دراسة حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2015.
5. محمد مداحي، فعاليات الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للاقتصاد الأخضر- التوجه الجزائري على ضوء بعض التجارب الدولية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد ،5911/ دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، السنة الجامعية 5912.
6. سحانين الميلود، التكنولوجيا النظيفة ودورها في حماية البيئة (حالة الجزائر) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة البيئة والسياحة جامعة الجزائر 03 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير 2010-2011.
7. نور الدين بن حميدوش، الإطار القانوني لممارسة الانشطة التجارية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر 2015-2016.
8. زروال معزوزة، الضمانات القانونية للاستثمار في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان 2015-2016.
9. جمال بوستة، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على ضوء اتفاقية منظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية العلوم السياسية، جامعة باللة الحاج لخضر 01، 2016-2017.
10. جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق. "مقارنة تشريعية بين الجزائر وألمانيا"، مذكرة ماجستير، 2023.
11. المقالات والدراسات:

12. عرض حاج علي أحمد، منظومة مجتمع المعرفة ودورها في دعم الدخل القومي وتحقيق الأمن الشامل، مؤتمر الاستثمار في بيئة المعلومات والمعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2006.
13. سهيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (الحجم والاتجاه والمستقبل)، دراسات إستراتيجية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 1999، العدد 32.
14. تقرير منظمة الإسكوا حول طاقة الرياح الصادر في 2013.
15. Ramdani Lala, Gestion de l'énergie enjeux pour le développement durable, revu administration pour les recherches et les études, faculté économiques, université de Laghouat, Vol 04.

التشريعات والمراسيم والنصوص القانونية:

1. اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي التي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 90-420، المؤرخ في 22 ديسمبر 1990.
2. المادة 3 من القانون 22 – 18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 هـ، الموافق لـ 24 يوليو 2022. يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50 المؤرخ في 28 يوليو 2022.
3. القانون رقم 18-22، المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443، الموافق لـ 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، المؤرخ في 28 يوليو 2022.
4. المرسوم التشريعي رقم 12-93، المتعلق بترقية الاستثمار، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، المؤرخ في 31 ديسمبر 1993.
5. التعديل الدستوري لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 82 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020.
6. الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، المؤرخ في 27 غشت 2003.
7. المادة 49 من القانون رقم 07-20 المؤرخ في 04 يونيو 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، المؤرخ في 04 يونيو 2020.
8. المادة 4 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، المؤرخ في 20 يوليو 2003.

9. المادة 01، الأمر 72-16 المؤرخ في 07 يوليو 1972، يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53 المؤرخ في 04 يوليو 1972.
10. البرلمان الجزائري. "قانون التوجيه الطاقوي 2023". الجريدة الرسمية، العدد 12، 2023.
11. تقارير ومنشورات رسمية ومنظمات:
12. وزارة التعليم العالي. "دور البحث العلمي في دعم الطاقات النظيفة". 2022 .
13. وزارة الطاقة. "استراتيجية الجزائر للانتقال الطاقوي". 2023 .
14. وزارة التخطيط. "أهداف التنمية المستدامة والانتقال الطاقوي". الجزائر، 2022 .
15. وزارة الخارجية. "الشراكات القانونية مع دول رائدة في الطاقة". الجزائر، 2023 .
16. وزارة المالية. "قانون المحاسبة الخضراء وآثاره على المشاريع البيئية". 2023 .
17. وزارة العدل الجزائرية. "تحليل اتفاقيات الطاقة الثنائية". 2022 .
18. الوكالة الوطنية لحماية البيئة. "الممارسات التنظيمية الجديدة في مجال الطاقات المتجددة". 2023 .
19. وزارة البيئة والطاقات المتجددة. "تشجيع المستثمرين في الطاقات النظيفة". الجزائر، 2023 .
20. وزارة الاستثمار. "دور الشفافية القانونية في جذب الاستثمار الأجنبي". 2022.

مواقع الإنترنت:

1. موساوي رفيقة، موساوي زهية، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المدرسة العليا للإدارة والتسيير. تلمسان. المقال في الموقع: www.asjp.cersit.dz
2. بوزيد سفيان، محمد عيسى محمد محمود، آليات تطوير وتنمية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم asjp.cerist.dz
3. Escwa.un.org تعريف طاقة الكتلة الحية انظر لتقرير منظمة الإسكوا لسنة 2013.
4. (International Renewable Energy Agency IRENA):
https://www.irena.org/solar
5. https://www.irena.org/wind
6. IRENA : https://www.irena.org/hydropower
7. IRENA: https://www.irena.org/biomass
8. IRENA: https://www.irena.org/ocean
9. BloombergNEF: https://www.bnef.com/.

المراجع الأجنبية:

1. Chams Eddine Hitour, Pour une Stratégie Energétique de l'Algérie al horizon 2030. Office des publications universitaires, Alger, 2003.
2. David Pimentel, Bio fuels, Solar And Wind as Renewable Energy System Benefits and Risks Cornel University College of Agriculture and Life Science 5126 Comstock Hall Ithaca, USA, USA, 2008.
3. Nichane Mohamed et Khalil Mohamed Anouar, Changements Climatiques et ressources en eau Algérie: vulnérabilité, impact et stratégie d'adaptations Algérien, Journal Of Arid Environnements.
4. De Nateuil Amaud, La transparence en droit international, réflexions su l'exigence encore incertaine, Ammuaire Française de droit international, CNRC, Edition, Paris 2015.
5. IRENA (International Renewable Energy Agency). (2023). Renewable Energy and Jobs – Annual Review 2023.
6. Harvard Law Review. "Legal Frameworks for Renewable Energy Investment in Developing Countries". 2021.

الفهرس

أ.....**الإهداء**

ب.....**الإهداء**

ت.....**شكروتقدير**

ج .....قائمة المختصرات:

4.....**المقدمة**

1.....مقدمة:

4.....**الفصل الأول**

5.....المبحث الأول: مفهوم الاستثمار:

5.....المطلب الأول: تعريف الاستثمار

8.....الفرع الأول: أشكال وأنواع الاستثمار

10..... الفرع الثاني: تقسيم وتصنيف الاستثمار

13..... الفرع الثالث: أهمية وأهداف الاستثمارات:

تعتبر الاستثمارات أداة قوية لتحقيق مجموعة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية، مما يجعل فهم أهميتها وتحديد أهدافها بدقة أمرًا بالغ الأهمية لاتخاذ
13..... .قرارات استثمارية رشيدة وفعالة

14..... المطلب الثاني: تعريف الطاقات المتجددة

17.....الفرع الأول: أهمية الطاقات المتجددة:

18.....الفرع الثاني: مصادر الطاقات المتجددة:

21..... الفرع الثالث: خصائص وتصنيفات الطاقات المتجددة:

25..... المطلب الثالث: علاقة الاستثمار بالطاقات المتجددة

27..... الفرع الأول: أهمية الاستثمار كمحرك لتطوير قطاع الطاقات المتجددة

28.....**الفرع الثاني: دور الطاقات المتجددة كفرصة استثمارية مستدامة**

30..... الفرع الثالث: الأهداف المشتركة لتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة

31.....المبحث الثاني: الأسس القانونية والتنظيمية للاستثمار في الطاقات المتجددة

31..... المطلب الأول: المبادئ الأساسية والضمانات القانونية والاتفاقية للاستثمار في الجزائر

31.....الفرع الأول: المبادئ الأساسية للاستثمار في الجزائر

37..... الفرع الثاني: الضمانات التشريعية للاستثمار في الجزائر

39.....الفرع الثالث: الضمانات الاتفاقية للاستثمار

42..... المطلب الثاني: الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار

42 ..... الفرع الأول: القوانين المنظمة للاستثمار في الطاقات المتجددة
43 ..... الفرع الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار:
45 ..... الفرع الثالث: شروط الاستثمار
49 ..... خاتمة الفصل الأول:
50 ..... الفصل الثاني
51 ..... :تمهيد الفصل الثاني
51 ..... المبحث الأول: واقع وعوائق الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر
52 ..... المطلب الأول: تحليل واقع الاستثمار الحالي في قطاع الطاقات المتجددة قانوناً
52 ..... الفرع الأول: حجم وتوزيع الاستثمارات الحالية في مجالات الطاقات المتجددة
53 ..... الفرع الثاني: تقييم مساهمة الاستثمار في تحقيق أهداف الطاقة المستدامة قانوناً
54 ..... الفرع الثالث: مقارنة واقع الاستثمار في الجزائر وتأثير الإطار القانوني بدول أخرى
56 ..... المطلب الثاني: العوائق القانونية والتنظيمية للاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة
56 ..... الفرع الأول: أوجه الغموض أو التعقيد القانوني والتنظيمي المعيقة للاستثمار
57 ..... الفرع الثاني: التحديات القانونية في التراخيص والربط وتخصيص الأراضي
58 ..... الفرع الثالث: تأثير عدم استقرار الإطار القانوني والتنظيمي على ثقة المستثمرين
59 ..... المطلب الثالث: العوائق الاقتصادية والتقنية وتأثيرها على جاذبية الاستثمار في الطاقات المتجددة
59 ..... الفرع الأول: تأثير التكاليف الأولية على قرارات الاستثمار اقتصادياً
60 ..... الفرع الثاني: التحديات الاقتصادية في تنافسية الطاقات المتجددة وتأثير السياسات
61 ..... الفرع الثالث: تأثير التحديات التقنية على الجدوى الاقتصادية للاستثمار
63 ..... المبحث الثاني: الاستثمار المستدام في الطاقة المتجددة: تحديات وآفاق قانونية
63 ..... المطلب الأول: تأثير التحديات التقنية والاقتصادية على تطوير التشريع
63 ..... الفرع الأول: تطوير أطر قانونية لتسهيل تكامل وتخزين الطاقة المتجددة وجذب الاستثمار
64 ..... الفرع الثاني: تطوير أدوات قانونية ومالية لجذب الاستثمار المستدام
65 ..... الفرع الثالث: تطوير أطر قانونية لتسهيل تطوير البنية التحتية وجذب الاستثمار
66 ..... المطلب الثاني: استشراف آفاق وفرص تطوير التشريع لجذب الاستثمار المستدام قانوناً في قطاع الطاقات المتجددة
66 ..... الفرع الأول: الفرص القانونية والتنظيمية لتشجيع الاستثمارات المستدامة والنوعية
67 ..... الفرع الثاني: دور التشريع في تحقيق أهداف الانتقال الطاقوي للمستدام وجذب الاستثمار
68 ..... الفرع الثالث: مقارنة وتحليل الإطار القانوني الجزائري مع أفضل الممارسات الدولية
70 ..... المطلب الثالث: مقترحات عملية لتطوير الإطار القانوني لتعزيز الاستثمار المستدام في قطاع الطاقات المتجددة
70 ..... الفرع الأول: مقترحات عملية لتعديل وتحديث القوانين واللوائح

الفرع الثاني: دور التشريع في تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا 71
الفرع الثالث: استشراف التوجهات المستقبلية لتطوير التشريع لجذب الاستثمار المستدام عالميًا 72
خاتمة الفصل الثاني 74
الخاتمة العامة 75
الخاتمـة: 76
المصادر والمراجع: 78
الكلمات المفتاحية: 89
Keywords 90

تشير الدراسات إلى أن مسار الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر يواجه عقبات متعددة الأوجه، تتراوح بين التحديات القانونية التي تتطلب تبسيطًا وتحديثًا، والمعوقات الاقتصادية التي تستدعي توفير حوافز مالية مستدامة، وصولًا إلى التحديات التقنية التي تستلزم الاستثمار في البحث والتطوير والبنية التحتية المتطورة. وعلى الرغم من المساعي التشريعية التي بُذلت لتعزيز هذا القطاع الواعد، إلا أن الإطار القانوني الحالي لا يزال بحاجة إلى مزيد من الوضوح والقدرة على التكيف مع التطورات العالمية المتسارعة في مجال تكنولوجيا الطاقات المتجددة وتنظيم استثماراتها.

وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى التأكيد على ضرورة إحداث تحول جوهري في الأطر القانونية الحالية، وذلك من خلال تبني تشريعات تتميز بالمرونة والقدرة على استيعاب الابتكارات المتلاحقة في هذا القطاع. كما تبرز الحاجة الملحة إلى دعم تطوير بنية تحتية قوية ومتكاملة قادرة على استيعاب مشاريع الطاقة المتجددة ونقلها وتوزيعها بكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز مبادئ الشفافية في الإجراءات ومنح حوافز مالية واستثمارية جاذبة وطويلة الأمد، يعتبران من الركائز الأساسية لتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب على الانخراط بقوة في هذا المجال.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر والاستفادة القصوى من الإمكانات الهائلة التي تتيحها الطاقة المتجددة، يتطلب ضرورة ملحة لمواءمة الإطار القانوني الوطني مع أحدث التوجهات والمعايير العالمية في هذا القطاع. ولا يمكن تحقيق هذه الغاية إلا من خلال تعزيز التعاون والتنسيق الفعال بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية والمجتمع المدني. إن تضافر هذه الجهود سيمهد الطريق نحو تحقيق الأهداف الطاقوية للجزائر بشكل مستدام، وبما يخدم المصالح العليا للاقتصاد الوطني ويضمن حماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية.

Studies indicate that the investment landscape in Algeria's renewable energy sector faces multifaceted obstacles, ranging from legal challenges requiring simplification and modernization, and economic constraints necessitating the provision of sustainable financial incentives, to technical hurdles demanding investment in research and development and advanced infrastructure. Despite legislative efforts aimed at bolstering this promising sector, the current legal framework still requires greater clarity and adaptability to keep pace with the rapid global advancements in renewable energy technology and investment regulation.

The findings of this study underscore the necessity for a fundamental transformation of the existing legal frameworks, through the adoption of legislation characterized by flexibility and the capacity to absorb the continuous innovations within this sector. Furthermore, there is a pressing need to support the development of a robust and integrated infrastructure capable of accommodating the generation, transmission, and efficient distribution of renewable energy projects. Additionally, reinforcing the principles of transparency in procedures and granting attractive, long-term financial and investment incentives are considered fundamental pillars for motivating both domestic and foreign investors to engage actively in this field.

Achieving sustainable development goals in Algeria and maximizing the immense potential offered by renewable energy urgently requires aligning the national legal framework with the latest global trends and standards in this sector. This objective can only be realized through the enhancement of effective cooperation and coordination among all relevant stakeholders, including the government, the private sector, research institutions, and civil society. The synergy of these efforts will pave the way for the sustainable achievement of Algeria's energy objectives, serving the higher interests of the national economy and ensuring environmental protection for present and future generations.

الكلمات المفتاحية:

- **الطاقات المتجددة:** تشير إلى مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة التي تتجدد طبيعيًا، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. يركز النص على التحديات والفرص المتعلقة بالاستثمار في هذا القطاع بالجزائر.
- **العقبات القانونية:** هي العوائق المتعلقة بالتشريعات والقوانين التي تحكم قطاع الطاقة المتجددة. يشير النص إلى أن الإطار القانوني الحالي في الجزائر يحتاج إلى تبسيط وتحديث ليكون أكثر وضوحًا ومرونة.
- **المعوقات الاقتصادية:** تتضمن التحديات المالية التي تواجه الاستثمار في الطاقة المتجددة. يؤكد النص على الحاجة إلى توفير حوافز مالية مستدامة لجذب المستثمرين.
- **التحديات التقنية:** تتعلق بالجانب التكنولوجي وتطوير البنية التحتية اللازمة لمشاريع الطاقة المتجددة. يسلط النص الضوء على أهمية الاستثمار في البحث والتطوير والبنية التحتية المتطورة.
- **الإطار القانوني:** هو مجموعة القوانين واللوائح التي تنظم قطاعًا معينًا. يشدد النص على ضرورة تحويل الإطار القانوني الحالي ليصبح أكثر مرونة وقدرة على استيعاب الابتكارات.
- **الحوافز المالية والاستثمارية:** هي التسهيلات والمزايا التي تُقدم للمستثمرين لتشجيعهم على دخول مجال معين. يرى النص أنها أساسية لتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب في قطاع الطاقة المتجددة.
- **البنية التحتية:** تشمل الشبكات والمرافق الأساسية اللازمة لدعم مشاريع الطاقة، مثل شبكات النقل والتوزيع. يؤكد النص على الحاجة الملحة لتطوير بنية تحتية قوية ومتكاملة.
- **التنمية المستدامة:** هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. يربط النص بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستفادة من الطاقة المتجددة.
- **الشفافية:** تعني الوضوح والصراحة في الإجراءات والقرارات. يُعد تعزيز مبادئ الشفافية من الركائز الأساسية لتحفيز الاستثمار في هذا القطاع.

Keywords

- **Renewable Energies:** Clean, sustainable energy (e.g., solar, wind). The text examines investment challenges and opportunities in Algeria's renewable sector.
- **Legal Obstacles:** Legislative and regulatory impediments to renewable energy development. Algeria's current framework needs simplification and modernization.
- **Economic Constraints:** Financial hurdles for renewable energy investment. Sustainable financial incentives are crucial to attract investors.
- **Technical Challenges:** Technological and infrastructure development issues for renewable energy projects. Investing in reasearch and development and advanced infrastructure is vital.
- **Legal Framework:** Laws and regulations governing a specific sector. The current framework needs transformation for greater flexibility and innovation.
- **Financial and Investment Incentives:** Benefits offered to encourage investors. These are key to stimulating local and foreign investment in renewables.
- **Infrastructure:** Essential networks (e.g., transmission, distribution grids) supporting energy projects. Strong, integrated infrastructure is urgently needed.
- **Sustainable Development:** Meeting present needs without compromising future generations. The text links this goal to leveraging renewable energy.
- **Transparency:** Clarity and openness in procedures and decisions. Promoting transparency is fundamental for stimulating investment in this sector.